قضايا رد جديدة يطلبها المحامي العام
إدعاء وزير الاقتصاد مخالفة قانونية صارخة

طلب المستشار محمد البحر المحامي العام بمكتب النائب العام، عن وزارة الاقتصاد ملفات خمس قضايا ردت فيها الأموال المصادرة إلى المهربين وتجار العملة. تكشف القضية الأولى عن احد مكاتب الصرافة الذي كان يقوم بتجميع مدخرات المصريين في الخارج. وتخص القضايا الاربع الاخرى نبيل الإنصاري احد كبار تجار العملة. وعلمت «الوفد» ان الدكتور سلطان ابوعلي وزير الاقتصاد طلب ملف قضية شركة الخطوط الجوية اليمنية التي رد فيها عبدالخالق المحجوب وعصابته المبالغ المصادرة إلى الشركة رغم المخالفات الخطيرة التي ارتكبتها. وعلمت «الوفد» ان الدكتور سلطان ابوعلي وزير الاقتصاد امر بإجراء تحقيقات حول

(البقية ص ١٣)

• البشير ينفي تزوير توقيع • السعيد • في قضايا الرد

نفى رفعت البشير احد افراد عصابة الاربعة، تزوير توقيع الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق. في القضايا التي ردت فيها الاموال المصادرة للمهربين. اكد البشير، في التحقيقات التي اجراها المستشار محمد البحر المحامي العام، انه تم رد المبالغ في هذه القضايا، بناء على تعليمات مباشرة من وزير الاقتصاد السابق، وتاشيرة مدير مكتبه. وعلمت «الوفد»، ان النيابة حصلت على توقيعات البشير، لمضاهاتها بالتوقيعات المتواجدة في اوراق رد المبالغ المصادرة ووجهت النيابة في نهاية

(البقية ص ١٣)

حيثيات تاريخية للحكم الصادر ضد «المحجوب» وعصابته
مسئولون لهم أغراض شخصية أعدوا قوانين تتناسب مع غاياتهم غير المشروعة
محكمة أمن الدولة اكتشفت ٧٣ قضية جديدة وأمرت النيابة العامة بالتحقيق فيها فورا

كتب ـ جمال يونس:

تنفرد «الوفد» اليوم بنشر نص الحيثيات التاريخية للحكم الذي اصدرته محكمة امن الدولة العليا ضد عصابة الاربعة، التي تزعمها عبدالخالق المحجوب «الصغير» شقيق الدكتور رفعت المحجوب «الكبير» رئيس مجلس الشعب. استخدمت المحكمة حقها في التصدي لاقامة الدعوى الجنائية، ضد افراد العصابة تطبيقا للمادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية. وطلبت من النيابة العامة التحقيق في ٧٣ قضية لم يسبق الكشف عنها، وتم ضبطها خلال عامي ٧٩ و١٩٨٠. حددت المحكمة في حيثيات الحكم ارقام هذه القضايا والمتهمين. والمبالغ التي ردت للمهربين وتجار العملة. واكدت محكمة امن الدولة في حيثيات الحكم التاريخي، ان بعض الاشخاص ذوي المآرب الشخصية يقومون بصياغة وإعداد مشروعات القوانين التي تتناسب مع غاياتهم غير المشروعة. وطلبت المحكمة من الحكومة الاسراع بتعديل جميع القوانين التي تغل يد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على طلب من بعض هيئات الدولة. وكشفت الحيثيات عن تقاعس وزارة الاقتصاد، وعدم قيامها بإيقاف المحجوب «الصغير» زعيم العصابة ومساعده رفعت البشير عن العمل او ابعادهما عنه، بل قامت الوزارة بترقيتهما بالاختيار، وليس وفقا للأقدمية واوصت المحكمة بضرورة توافر الطهارة والنقاء، لكل من يشغل الوظيفة العامة. وتعرضت الحيثيات للظروف التي صاحبت التصرف في القضية اثناء وجودها في النيابة العامة، وتاخر تقديمها إلى المحكمة لاكثر من خمس سنوات. واوصت المحكمة بضرورة تعديل قانون السلطة القضائية، ليتولى المجلس الأعلى للهيئة القضائية اختيار النائب العام بدون تدخل جهات اخرى.

نص الحيثيات صفحات ٣٠، ١٠، ١٣.

رئيس محكمة استئناف القاهرة يبلغ النائب العام بالقضايا التي تجاهلها وزير الاقتصاد

اكد رئيس محكمة استئناف القاهرة، ان الدكتور سلطان ابو علي وزير الاقتصاد، تجاهل امام مجلس الشعب، الكشف عن ٨٣ قضية جديدة، ردت فيها المبالغ المصادرة الى المهربين، رغم تنازلهم عنها. وكان رئيس المحكمة قد تقدم امس ببلاغ، الى النائب العام، بعد اطلاعه على حيثيات حكم محكمة امن الدولة العليا، الصادر ضد عصابة الاربعة. اكد رئيس المحكمة في بلاغه، ان محكمة امن الدولة، تصدت لإقامة الدعوى الجنائية ضد

(البقية ص ١٣)

علمت «الوفد» ان مجلس الدولة رفض إعادة مشروع قانون منح رجال الشرطة حصانة خاصة إلى وزارة الداخلية. قرر قسم التشريع بالمجلس حفظ مشروع القانون في مكان امين بالمجلس. وكان اللواء احمد الرفاعي مساعد وزير الداخلية والمشرف على شئون مكتب اللواء احمد رشدي وزير الداخلية قد ارسل يوم «السبت» الماضي العقيد السيد الشافعي الضابط بديوان عام الوزارة، إلى قسم التشريع بمجلس الدولة يطلب ملف مشروع القانون. تضمن الخطاب السري الذي وجهته وزارة الداخلية إلى مجلس الدولة، ان الوزارة قررت ـ حاليا ـ ارجاء مشروع القانون، لعدم ملاءمة المناخ لاستصداره. رفض المجلس تسليم المشروع إلى وزارة الداخلية، وتم حفظه في مكان امين. وعلمت «الوفد» ان المستشار يحيى الدكروري بمجلس الدولة، كان قد انتهى من اعداد تقرير شامل عن المشروع، ويقع في ١٦ صفحة «فولسكاب» لعرضه على قسم التشريع في جلسته يوم «الثلاثاء» الماضي. وكانت وزارة الداخلية قد ادعت في بيان اصدرته يوم «الاثنين» انها سحبت مشروع القانون.

احمد رشدى

إقرا «ص ١٢»

الخميس ٤ جمادي الآخرة ١٤٠٦ هـ ـ ١٣ فبراير ١٩٨٦ م ـ ٦ امشير ١٧٠٢ ● السنة الثانية ـ العدد ١٠١ ● AL — WAFD 13 FEBRUARY 1986, NO 101




الوفد

«الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة» سعد زغلول

رئيس مجلس الإدارة: محمد فؤاد سراج الدين

١٤ صفحة — ١٠ قروش

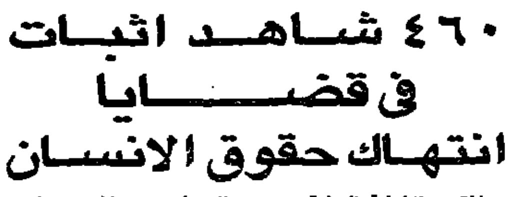
رئيس التحرير: مصطفى شردي

□ المدينة التي رجمت الانبياء بالحجارة

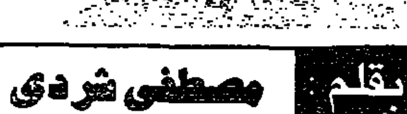


سامية صادق رئيس التليفزيون تتقاضى ٢٠٥٦ جنيها شهريا!

(ص ٧)



أنبياء آخر زمن !!



بقلم مصطفى شردي

ومكذا يا سادة يا كرام. انتهت قضية الرشوة الكبرى نهاية سعيدة ومريحة. واصبح علينا نحن المصريين ان نقبل ايدينا على الوجهين. حمدا لله الذي لا يحمد على مكروه سواه. وشكرا لحكومة الحزب الوطني السنية. ولنوابها في مجلس الشعب الموقر. فقد تبين ان آل المحجوب هم انبياء هذا الزمان. وتفضل كبيرهم باعلان ذلك الخبر الجسيم تحت قبة البرلمان. ووسط تصفيق حاد من السادة نواب الحكومة ثم ان «الكبير» وجه إلى مصر والمصريين تحذيرا مستطيرا. حتى لا تكون مصر القرية الظالمة «أورشليم» التي قذفت انبياءها بالاحجار على حد ما قال. وبذلك يحق علينا نحن الظالمين دخول النار. لنقاسي المزيد من العذاب والسعير وسوء المصير. يعني عذابا في الدنيا وعذابا في الاخرة والعياذ بالله.

وبعد هذا الاعلان الصارم المخيف. الذي ابلغ إلى كل بيت في مصر عبر شاشات التليفزيون. عاد نواب الحكومة يصفقون بحرارة اشد. وكانهم يطبعون على اعلان الطهارة والنبوة والتحذير. ختم. النسر والحمد لله انهم صفقوا فقط لأن اعلان «نبوة» كبير في الحزب الحاكم. خبر اكبر واعظم من اعلان هزيمة سنة ١٩٦٧. فإذا كان نواب نفس الحزب. عندما كان يقدم عروضه تحت عنوان الاتحاد الاشتراكي. قد رقصوا تحت القبة ايام الهزيمة والعار والاحتلال. فالحمد لله الف مرة انهم اكتفوا يوم السبت الماضي بالتصفيق الحاد الطويل.

ولست ادري كيف ستتصرف جهات التحقيق في بقية قضايا الرشوة التي تبين انها تلال. وكيف ستكون مساءلة المحجوب «الصغير» وزميله البشير. فإذا كان الجميع امام القانون سواء. فهل ينسحب هذا المبدأ على الانبياء؟ وكيف تكون الحال لو ان المحجوب «الصغير» قدم مضبطة مجلس الشعب يوم السبت الماضي. التي تتضمن إعلان النبوة. ثم قال إنه من اشقاء الانبياء. وإنه مثل هارون. ولا يجوز ان يلقى عليه حجر. او يتعرض لسجن او عقاب. وانما يستحق منا جميعا كل تعظيم واجلال. لأنه تفضل ومد يده الكريمة إلى جيوبنا. واستولى على بضعة ملايين من خزائننا وقد فعل الرجل ذلك بحسن نية. والدليل القاطع الساطع على سلامة القصد. انه خصص بعض اموالنا المسروقة لبناء عمارة شاهقة. قدم النائب الوفدي علوي حافظ صورتها في مجلس الشعب. فثار نواب الحكومة عليه وليس على اصحاب العمارة. صحيح ان العمارة تحمل اسم آل المحجوب. ولكنها دون شك اسهام فعال لحل ازمة الاسكان.

●●●

ثم تبين ايها السادة. لحكومة الحزب الوطني السنية. ان القضية كلها ملفقة. وهذه «الحقيقة» اعلنت ايضا بكل الوضوح والجلاء. تحت قبة البرلمان يوم السبت الماضي. وقبل اعلان النبوة بقليل فقد وقف السيد السند والدكتور المعتمد وزير الاقتصاد المقتدر. واكد امام النواب ومعظم اعضاء الحكومة. ان قضية الرشوة الكبرى ليست كبرى ولا يحزنون. بل اكد انه لا توجد قضية اصلا. لأن التصرف في الأموال المصادرة. وردها إلى المهربين. تم طبقا للقانون. ولاعتبارات انسانية. او اجتماعية. او دبلوماسية. ولم يشرح لنا الوزير الهمام. من باب العلم بالشيء. إذا كانت «الاعتبارات الانسانية» قد شملت اولئك الذين يعيشون في العشش والخيام والمقابر. بعواصم مصر الاولى والثانية والثالثة. في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد. لأن الدولة التي ترد عشرات الملايين إلى المهربين «لاعتبارات انسانية» عاجزة عن بناء مساكن لهم. وحتى إذا بنت فإن تلك المساكن تذهب ـ ولاعتبارات اجتماعية ـ إلى كبار الموظفين واقاربهم واتباعهم. لزوم التصييف وزيادة الدخل والمشاركة في «هبش» المال العام. كما حدث في الاسكندرية وغيرها من المحافظات.

ولم يذكر لنا الوزير المتين ايضا. إذا كانت «الاعتبارات الاجتماعية» قد وضعت في حسابها. احوال موظفي مصر الغلابة. الذين يواجهون حريق الغلاء. وقد

(البقية ص ١٣)

٤٦٠ شاهد اثبات في قضايا انتهاك حقوق الانسان

انتهت النيابة العامة من الاستماع إلى اقوال ٤١٤ مواطنا من بين الذين تقدموا ببلاغات لانتهاك حقوقهم الانسانية كما استمعت النيابة إلى اقوال ٤٦٠ شاهدا من شهود الاثبات والنفي في هذه القضايا. وعلمت «الوفد» ان النيابة العامة تقوم حاليا بمراجعة تقارير الطب الشرعي التي اعدت عن المتهمين في قضية تنظيم الجهاد. والذين تقدموا ببلاغات انتهاك حقوقهم الانسانية. وتشمل الاتهامات وزيري داخلية سابقين و٢٥١ ضابط شرطة و٨٨ من ضباط الصف والجنود وكان المستشار محمد الجندي النائب العام الحالي يشرف على هذه التحقيقات اثناء توليه منصب النائب العام المساعد

أحمد عزت يكشف أسرارا خطيرة أمام محكمة الجنايات عن مهزلة الصرف الصحي بمحافظة الاسكندرية

احمد عزت — يوسف والى

كشف احمد عزت عضو مجلس الشعب، في شهادته امام محكمة الجنايات، عن اسرار خطيرة لمهزلة الصرف الصحي بمحافظة الاسكندرية. رفض النائب قد رفض الازعان لتهديدات الدكتور يوسف والى امين الحزب الوطني. وواصل امام المحكمة الادلاء بالجزء الثاني من شهادته. اكد احمد عزت ان محافظة الاسكندرية سهلت للمكاتب الاستشارية للصرف الصحي «الحصول على حوالى ١٠٠ مليون جنيه. دون ان يتحدد حتى الآن هل سيتم صرف مجاري الاسكندرية في البر او في البحر!!» وفجر احمد عزت، امام المحكمة مفاجأة مذهلة، عندما قال، ان فوزي معاذ وجه تهديدا خطيرا ومعلنا بالقتل، الى نواب الاسكندرية وطلب ابراهيم فرج عضو هيئة الدفاع عن صحيفة «الوفد» من المحكمة، تحريك الدعوى الجنائية ضد يوسف والى. لارتكابه جريمة تهديد الشهود في قضية معروضة بساحة القضاء وتنشر «الوفد» في الإعداد القادمة شهادة احمد الشرنوبي وحامد الخيال وعبد المنعم اسماعيل، اعضاء مجلس الشعب، التي ادلوا بها امام محكمة الجنايات، خلال الاسبوع الماضي. شهادة احمد عزت صفحات ٨، و٩، و١٠.

الهيئة العليا للوفد تجتمع مساء غد

تعقد الهيئة العليا للوفد، اجتماعا برئاسة فؤاد سراج الدين رئيس الوفد، في الساعة السادسة من مساء غد «الجمعة». يعقد الاجتماع في مقر الحزب بحي المنيرة.

الهيئة البرلمانية ورؤساء لجان المحافظات في اجتماع مشترك

تعقد الهيئة البرلمانية الوفدية، اجتماعا مشتركا مع رؤساء لجان الوفد العامة في المحافظات، في الساعة السادسة من مساء يوم «الجمعة» ٢١ فبراير يرأس الاجتماع فؤاد سراج الدين رئيس الوفد.

ممتاز نصار يتحدث في لقاء «الاثنين» القادم بالوفد

يتحدث المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة الوفدية، في «لقاء الاثنين»

(البقية ص ١٣)

مصطفى شردي في مجلس الشعب:

أدعو الله ألا يحرمني من رفع الحصانة في القضايا التي أحارب فيها الفساد

مصطفى شردى — ممتاز نصار

رحب مصطفى شردي بقرار مجلس الشعب برفع الحصانة عنه. وقال في الجلسة المسائية التي خصصت لهذا الغرض يوم الاثنين الماضي. «مرحبا بموسى صبري في ساحة القضاء مع فوزي معاذ. وادعو الله مخلصا صادقا الا يحرمني من قراراتكم برفع الحصانة عني في اية قضية احارب فيها الفساد في مصر».

وكان الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب، قد عقد اجتماعا قبل الجلسة المسائية يوم الاثنين الماضي. استغرق ٤٥ دقيقة. وحضره الدكتور يوسف والى الأمين العام للحزب الوطني. ومحمد عبدالحميد رضوان وزير الدولة لشئون مجلسي الشعب والشورى. وكمال الشاذلي امين التنظيم. وبعض نواب

(البقية ص ١٢)

«الوفد» تتحدث بالمستندات في هذا العدد

تنشر «الوفد» في هذا العدد، تحقيقاتها بالمستندات، بعد ان ارتفعت في الفترة الاخيرة، تحت قبة مجلس الشعب، وفي مقالات كتبة الصحف الحكومية، نغمة تكذيب ما تنشره صحف المعارضة.

تكشف «الوفد»، بتقرير اعدته الرقابة الإدارية، عدم صحة ما ردده وزراء حكومة الحزب الوطني، داخل مجلس الشعب، عن عصابة الاربعة. كما تكشف «الوفد» بتقرير اعده الجهاز المركزي للمحاسبات، عن المبالغ التي تتقاضاها سامية صادق رئيس التليفزيون. ردا على موسى صبري وتفضح «الوفد» بالمستندات تخبط الحكومة بعد ان نجحت «الوفد» في إجهاض مشروع قانون منح ضباط الشرطة حصانة خاصة.

سراج الدين يستقبل أعضاء الحزب الاتحادي السوداني



سراج الدين وقيادات الوفد اثناء اجتماعهم مع وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني

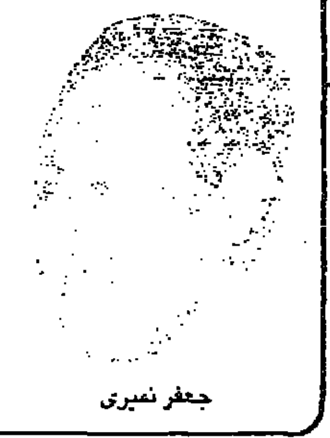
استقبل فؤاد سراج الدين رئيس الوفد وقيادات الحزب، مساء امس الاول الثلاثاء، وفد الحزب الاتحادي الديمقراطي السوداني الذي يزور القاهرة الآن، برئاسة الدكتور احمد السيد حمد عضو المكتب التنفيذي للحزب رحب رئيس الوفد، بوفد الحزب الاتحادي في وطنهم الثاني مصر وفي دار الوفد واكد على الارتباط الوثيق، والجذور الممتدة في العلاقات بين الشعبين. كما رحب بدعوة الحزب الاتحادي للوحدة بين شطري وادي النيل: واكد انها امل كل مصري. وطالب بان تتكاتف الايدي من اجل تحقيق هذا الأمل المنشود. واكد رئيس وفد الحزب الاتحادي انهم جاءوا الى مصر بهدف عرض التطورات الاخيرة في السودان، لشعورهم بوحدة ارتباط المصير بين البلدين الشقيقين، وان معلمي الوطنية الأوائل امثال الزعيمين خالدي

(البقية ص ١٣)

الهدوء يعود الى مصانع المحلة الكبرى بعد اضطرابات عنيفة وحملة اعتقالات

بدأ الاستقرار يسود شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، بعد موجة من الاضطرابات والمظاهرات التي سادت المصانع بالشركة منذ صباح يوم الجمعة الماضي ووصلت ذروتها يوم الاحد، عندما اخترقت المظاهرات شوارع مدينة المحلة وتصدت لها قوات الأمن المركزي كما قامت مظاهرة نسائية مساء يوم الاثنين الماضي، ضمت العاملات باقسام الملابس والتجهيز وطالبن بضرورة الافراج عن العمال الذين اعتقلتهم قوات الأمن المركزي ورددن هتافا واحدا «الافراج قبل الانتاج». وانتهت صباح امس «الاربعاء»، نيابة امن الدولة من التحقيق مع ١٧ عاملا، تحت اشراف المستشار رجائي العربي

(البقية ص ١٢)



جعفر نميري

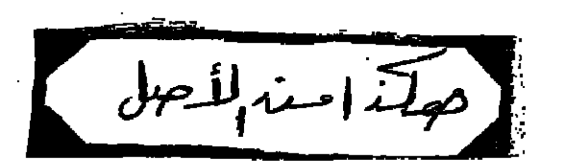
تلقى مكتب الانتربول الدولي في القاهرة برقية لإبلاغ السلطات المصرية بضرورة القاء القبض على الرئيس السوداني السابق جعفر نميري. اكد مكتب البوليس الدولي بالخرطوم في برقيته، انه وجهت إلى نميري اتهامات جنائية محددة، بموجب قانون العقوبات السوداني، ومنها تقويض الدستور والخيانة العظمى، والتحريض على جمع الاسلحة بغرض اثارة الحرب ضد الدولة، وخيانة الامانة وقانون امن الدولة، والتستر والاحتيال والتزوير، والمشاركة في تهريب يهود الفلاشا إلى اسرائيل. ومن المنتظر وصول عمر عبدالعاطي المدعي العام السوداني إلى القاهرة، خلال الايام القادمة، لتقديم الملفات الكاملة التي تحوي تلك الاتهامات والمبررات القانونية. وسيطلب المدعي العام السوداني تسليم نميري إلى السودان، باعتبارها عضوا في «الانتربول».

مصر تلغي مناورات «النجم الساطع»

علمت «الوفد» من مصادر مطلعة ان الاتصالات التي اجرتها الولايات المتحدة الامريكية مؤخرا، مع مصر، فشلت في إقناع الحكومة المصرية، بالعدول عن قرارها الخاص بالغاء برنامج المناورات المشتركة، والتي يطلق عليها «النجم الساطع». اوضحت «المصادر»، ان المسئولين المصريين الذين التقى معهم رئيس الاركان الامريكي في القاهرة مؤخرا، اوضحوا له ضرورة الاتفاق على موعد كل مناورة مشتركة، عن طريق الاتصالات التي تتم بين البلدين. واشترطت مصر عدم تحديد موعد دوري ثابت لإجراء مثل هذه المناورات واشارت «المصادر» إلى ان القرار المصري جاء كرد فعل على الموقف الامريكي من خطف الطائرة المدنية المصرية، في اكتوبر الماضي، وقرار الكونجرس الامريكي بخفض المعونة العسكرية المقدمة لمصر لعام ١٩٨٧.

إسرائيل تطلب من مصر تعويضا عن اليخت «جارون»!

علمت «الوفد» ان اسرائيل قدمت طلبا الى مصر، بضرورة تعويضها عن الخسائر التي لحقت باليخت الاسرائيلي «جارون». وكان زورق حربي مصري قد اعترض اللنش في الاسبوع الماضي امام جزيرة المرجان في البحر الاحمر. حددت اسرائيل الخسائر بمبلغ ٢٠ الف دولار بالاضافة إلى تعرض ركاب اليخت للخطر. وكانت وزارة الخارجية المصرية قد تلقت تقريرا شاملا حول الحادث، يوضح دخول اليخت الى المياه الإقليمية المصرية دون تصريح، واضطر الزورق الحربي المصري الى اعتراضه



محافظة الجيزة أمام القضاء والنيابة الإدارية لسحبها مشروع الإيواء من الشركة المنفذة !

كتب محمد علاء الدين :

اقامت شركة مقاولات دعوى قضائية ضد محافظة الجيزة لفسخها العقد المبرم معها لإقامة ٢٤ عمارة تضم ٤٨٠ وحدة سكنية في مشروع الايواء العاجل بكفر طهرمس . قالت الشركة ان المحافظة تعاقدت معها - بعد المناقصة - على تنفيذ المشروع على ان يتم خلال ٩ اشهر من تاريخ استلام الموقع خاليا من اية عوائق واعتماد الرسومات والتصميمات . وبعد ان قامت الشركة بوضع الاساس لنحو ١٢ عمارة وصرفها مستحقات قدرها ١٢٠ الف جنيه ، قامت المحافظة بسحب المشروع منها بالمخالفة الصريحة لبنود العقد . وقالت الشركة في دعوها إنها لم تتسلم الأرض خالية كما ينص العقد . فقد اكتشفت وجود مصرف يخترق ارض المشروع بمواسير ضخمة ووجود مخلفات تخص وزارة الرى ، ورفضت الشركة قبول حجة المحافظة لسحب المشروع وهى ، عدم وصول الفورم الخاصة بالمشروع من فرنسا !!

وطالبت الشركة بإلزام المحافظة بعدم التعرض لها في استعمال حقها في ، حبس ، موقع المشروع حتى يتم الفصل في الدعوى وندب خبير من أساتذة إحدى كليات الهندسة للانتقال الى موقع العمل ومعاينة ما به من عوائق التشغيل . وحصر ما تم انجازه من اعمال وقيمتها بسعر السوق وقت التنفيذ وتقرير التعويض اللازم عن الاضرار التى لحقت بها . وعلمت ، الوفد ، ان الرقابة الادارية تقوم بالتحقيق في الموضوع مع المسئولين في محافظة الجيزة !

انخفاض الصادرات المصرية الى النصف فى عامين !

انخفضت الصادرات المصرية من المنتجات الجلدية من ٣,٥ مليون جنيه عام ٨٢/٨١ ، الى حوالى ٢,٩ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ . كما انخفضت صادرات السجاد والكليم من ٥,٧ مليون الى ٢,٢ مليون جنيه والاثاث من مليونين الى مليون جنيه فقط . كما انخفضت الصادرات المصرية الى السعودية بنسبة ٣٠٪ خلال عامين حيث بلغت ٦٨ مليون جنيه عام ٨٣/٨٢ وانخفضت الى ٤٢ مليونا عام ٨٤/٨٣ ، ثم الى ٣٨ مليون جنيه عام ٨٥/٨٤ .

إدانة ٣ مسئولين بشركة الفنادق بالتزوير وسقوط الدعوى ضد الرابع لتأخرها ٣ سنوات

اصدرت المحكمة التأديبية العليا ، حكمها فى قضية اتهام ٤ مسئولين بشركة فنادق مصر الكبرى ، بالتزوير فى الاوراق الخاصة باعمال فندق ، شهرزاد ، حيث اثبتوا تركيب مرايات مستوردة فى ملحق الفندق وتبين انه من النوع المحلى الردىء بالمخالفة للمواصفات المطلوبة ، وتحصيل فرق القيمة لانفسهم مما تسبب فى الحاق اضرار مالية بالشركة حيث تم تركيب مرايا اخرى . قالت المحكمة فى حيثياتها إن المتهم الأول فاروق محمد حسن مضت على ارتكابه المخالفة ٣ سنوات دون تحقيق ، وبالتالى تكون الدعوى التأديبية قد سقطت بالنسبة له وفقا لقانون العاملين بالقطاع العام ، اما الثلاثة الآخرون . وهم : اميمة احمد يوسف ومحمد السيد شمردل ومحسن سليم منسى فيستحقون العقوبة التأديبية .

ضبط هيروين ومخدرات مع ضابط شرطة !

اصيب الملازم خالد محمد سعد الدين الضابط بكلية الشرطة بحالة إغماء داخل الطائرة القادمة من اسوان الى القاهرة ، قامت السلطات بنقله الى داخل المطار لإسعافه . وبخلع ملابسه عثر داخل جوربه على ١٥ جراما من الهيروين وعدد كبير من اقراص ، الديناتول ، المخدرة وقطعتين من الحشيش .

وامام النيابة التى تولت التحقيق قرر الضابط انه عثر على هذه المخدرات فى الطائرة وكان ينوى تسليمها لسلطات المطار إلا انه أصيب بحالة الاغماء المفاجىء ! ولايزال التحقيق مستمرا .

وضابط بالفيوم يطارد النساء !

وفى الفيوم تنظر محكمة جنح اطسا ، يوم السبت القادم الدعوى المرفوعة ضد عميد شرطة بمديرية الامن ، بانه اقتحم مسكن احد المحامين وحاول الاعتداء على إبنته مستغلا وجودها بمفردها إلا انها تمكنت من طرده

وقد سبق لمباحث المديرية ان احالته لشئون الضباط بوزارة الداخلية بتهمة دابه على مطاردة النساء وصدر قرار بانذاره .

امريكا تحذر السودان

من مهاجمة ، كامب ديفيد ،

اكدت الولايات المتحدة الامريكية للسودان اعتراضها على البيان الليبى السودانى الذى صدر مؤخرا لما تضمنه من هجوم على اتفاقيات كامب ديفيد . واوضحت الحكومة الامريكية من خلال مستر كروكر نائب وزير الخارجية للشئون الافريقية خلال زيارته للخرطوم ان المساعدات الامريكية للسودان فى حدود ١٠٠ مليون دولار ستواجه معارضة داخل الكونجرس بسبب هذا البيان .

سيارة الشركة تنقل اسرة رئيس القطاع

تم ضبط سائق سيارة بشركة قطاع عام ، وهو ينقل بسيارة الشركة اسرة رئيس القطاع الفنى فى مهام اسرية خاصة . احيل السائق للنيابة فقرر ان سيارة رئيس القطاع تعطلت فى الطريق وبها اسرته وانه راى تلك مصادفة اثناء سيره متوجها لمنزل رئيس القطاع لتسليم بعض الاوراق . فكلفه بنقل اسرته معه ثم العودة الى الشركة . استمعت المحكمة الى قصة السائق ولم تصدقه لان محضر ضبط الواقعة يؤكد انه كان يقود السيارة بدون امر تشغيل . وان نفس رئيس القطاع كان معه ضمن الاسرة . قضت المحكمة بخصم يومين من راتب السائق ويومين من راتب مدير الجراج وعدم إدانة مدير القطاع .

نبضات

لا اريد ان اصدق . وفى الوقت ذاته لا استطيع ان انفى او التجاهل . فما سمعته رهيب ومخيف . لقد ترامى إلى مسامعى عديد من الروايات . تشير جميعا إلى محاولات صهيونية للسيطرة على مصادر الثروة . ومراكز التجارة فى مصر . والأخطر من ذلك ان التغلغل قد اقترب او لامس بعض مراكز السلطة . واصبح له شأن وقدر فى بعضها . شأن وقدر يسمحان بالتحكم فى بعض القرارات بالمنع او بالمنح . وفقا لشروط معينة تسعى كلها لوقوع العديد من الاماكن الهامة الحساسة فى براثن الصهيونية العالمية :

الصهاينة يدخلون البلاد فى كثير من الاحيان بجوازات سفر اوروبية ، او امريكية . وبالتالى فإنهم يتفادون الاصطدام بالمشاعر الوطنية . التى لا تزال تتأبى من التعامل مع الايدى المخضبة بدماء الابرياء فى دير ياسين وصابرا وشاتيلا وبحر البقر وتونس .

ويحضر الصهاينة إلى مصر تحت قناع اوروبى ، او امريكى ، او كندى . وبيدهم الدولار والاسترلينى ، ثم يقتحمون مجالات التجارة والمال والاستثمار . ويجدون فى طريقهم الراغبين فى الثراء والجاهلين او المتجاهلين النوايا الحقيقية للاجانب القادمين .

وتكون المؤامرة اكثر اتقانا عندما يكون المستثمر الاجنبى هو من اليهود المصريين . الذين استوطنوا منذ الخمسينات فى اسرائيل . ويحضر هذا اليهودى المصرى سابقا وهو يملك كل أسباب النجاح فى الاختراق والتغلغل . انه يتقن العربية باللهجة المصرية . ويعرف الطباع والعادات . ويحيط بالامكنة والاحياء . وقد يغير اسمه ليصبح احمد او محمدا .

والتساؤل الآن هل ستتكرر ماساة فلسطين فى مصر . وفى غير مصر من البلاد العربية . الم تبدا الحركة الصهيونية بشراء الاراضى ومصادر الثروة من الفلسطينيين ، ثم شراء العملاء ، ثم التواطؤ مع العالم الغربى . واخيرا بالمذابح وطرد السكان الاصليين .

قد تكون الصورة الحديثة للتغلغل الصهيونى متمثلة فى انشاء شركات استثمارية مشتركة ، تشترى الاراضى ، او تتولى ادارة المشروعات والمؤسسات . وفى هذه الاثناء لا باس من استقطاب وشراء بعض من فى السلطة . او من فى مراكز المعلومات ، او اصحاب الطموح فى الثراء الكبير السريع .

وما وجه الغرابة ؟ الم تتمكن الصهيونية من السيطرة على مراكز الإعلام وادارة الاموال فى الولايات المتحدة الامريكية . ومن هنا كان لها السيطرة على مصائر انتخاب رياسة الجمهورية الامريكية ، واعضاء مجلس الشيوخ والنواب ، وحكام الولايات . وكانت النتيجة ان اصبحت السياسة الامريكية والقرار الامريكى تحت حذاء الصهاينة ، ويمثلهم حكام اسرائيل .

الم يحدث نفس الشىء فى اوروبا الغربية ، وكندا . وهل افلتت روسيا ودول اوروبا الشرقية من النفوذ الصهيونى . لقد تمكنت الصهيونية العالمية من غرس عناصر نشطة واصبح لها القيادة فى العديد من الاحزاب الشيوعية فى الدول الاشتراكية .

الصورة رهيبة ، ومفزعة وتدعو إلى القلق . لاسيما ان العناصر الوطنية فى مصر تتصارع مع بعضها فى مشاكل محسومة والخلاف فيها لفظى . مثل الخلاف حول القطاع العام . حيث تسعى جميع الاطراف إلى ترشيده وتقويته وتخليصه من سلبياته . اننا نترك اللص يعبث فى احشائنا . لكى نتصارع فى معارك لفظية وهمية .

و .. اندق ناقوس الخطر . وادعو لحوار حول البدء فورا فى إطار ووسائل واجراءات تمنع بها التغلغل الصهيونى فى مراكزنا الامنية . وفى وكالاتنا العامة والسياسية . وفى ثروتنا القومية .

د . نعمان جمعة

« السعيد » يطلب ١٠٠ ألف جنيه تعويضا من مساعد المدعى الاشتراكى

تحدد محكمة جنوب القاهرة خلال الايام القادمة موعدا للنظر فى الدعوى المقدمة من الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق ، ضد المستشار حسنى عبدالحميد مساعد المدعى الاشتراكى وآخرين . والتى يطالبهم فيها بمبلغ ١٠٠ الف جنيه تعويضا عن الاضرار المادية والمعنوية التى لحقت به من جراء ملجاء بمرافعة المستشار حسنى عبدالحميد أمام محكمة القيم خلال الاسابيع الماضية فى قضايا مصادرة اموال تجار المخدرات .

وكان الدكتور مصطفى السعيد قد سبق له أن اقام دعوى مماثلة امام محكمة شمال القاهرة ، طلب فيها مبلغ ٢٠٠ الف جنيه تعويضا عن الاضرار التى لحقت به من مرافعة المستشار حسنى عبدالحميد فى قضية البنوك والاتجار بالعملات والتحقيقات التى جرت فيها . ومازالت هذه القضية معروضة على القضاء . كما اقام الوزير السابق جنحة مباشرة ضد المستشار عبدالقادر احمد على المدعى العام الاشتراكى امام محكمة جنح الجيزة والتى قضت بعدم قبولها مع الزام الدكتور السعيد بالمصروفات واتعاب المحاماه !

اشتراكات التامينات فى مصر أعلى نسبة فى العالم المطالبة بزيادة المعاشات بدون زيادة الاشتراك !

كتب ادهم الشرقاوى :

اكدت دراسة اقتصادية للدكتور بيومى صقر الاستاذ بجامعة المنصورة ان نسبة اشتراكات التامينات فى مصر تمثل اعلى نسبة فى العالم ، ومع ذلك فإن ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع الأسعار يؤثران على المزايا التامينية . وطالب بضرورة زيادة المعاشات بمعدل يتناسب مع الارتفاع فى نفقات المعيشة والذى بلغت نسبته ٢٣,٩٪ . والبحث عن مصادر لمواجهة عبء تمويل زيادة المعاشات بدون اية زيادة فى الاشتراكات . وطالب الدكتور صقر برفع أسعار الفائدة على اموال التامينات التى تقترضها الحكومة - لتمويل عجز الموازنة - من ٦٪ الى ٨٪ ووضع الفرق فى صندوق للاستثمار لمواجهة رفع المعاشات او اخذ نسبة الـ ٢٪ التى يعطيها صاحب العمل للعمال عند ترك الخدمة ووضعها فى هذا الصندوق .

مصر تنضم للاتفاقية الدولية لضمان الاستثمارات

علمت ، الوفد ، ان مصر بدات تتخذ الاجراءات للانضمام الى الاتفاقية الدولية لضمان الاستثمارات ، ميجا . يعطى هذا الاجراء نوعا من الاستقرار والثقة للمستثمرين العرب والاجانب وتشجيعهم على استثمار اموالهم فى مصر

دقيق غير صالح للاستهلاك الآدمى !

كتب محمد عبدالعليم :

اكتشف اخيرا وجود كميات كبيرة من الدقيق غير صالحة للاستهلاك الآدمى . فى شركة مطاحن شرق الدلتا . كانت إحدى الجهات قد طلبت رسالة دقيق من الشركة ، وعند ورودها اكتشفت وجود رمال فيها ، فقامت على الفور بتشكيل لجنة لمعاينة الدقيق وتحليل عينة منه . اثبتت نتيجة التحاليل أن الدقيق به شوائب ورمال ومخلفات فئران .

ابلغت الجهات المختصة وقررت الجهة المشتركة وقف تعاملها مع شركة المطاحن !

تمرد المساجين بالدقهلية واشعالهم النار فى السجن

لاحظ نائب مدير امن الدقهلية قذارة سجن فرق الأمن بالمحافظة ، فامر بتوقيع الجزاء على المساجين المكلفين بالنظافة . تزعم السجين محمد محمود عبدالهادى حركة تمرد داخل السجن . وجمع بعض المسجونين البطاطين واشعلوا فيها النيران . تمكنت قوة المطافىء من اخماد النار ولم يصب احد من المساجين والقى القبض على المتمردين وتولت النيابة التحقيق .

سيارتان جديدتان للمحافظ ورئيس المدينة ببنى سويف فى إطار سداد ديون مصر

اهدت وزارة الحكم المحلى ، فى إطار الحملة القومية لسداد ديون مصر سيارة جديدة للمستشار السيد الجوسقى محافظ بنى سويف بالرغم من ان لديه اكثر من سيارة . كما تسلم المحاسب سعد زغلول رشدان رئيس مدينة بنى سويف ، سيارة اخرى جديدة وهو ايضا لديه سيارة .

مجلس مدينة قليوب يخالف القانون !

قام مجلس مدينة قليوب بتقسيم قطعة ارض زراعية وتحويلها الى مبان بعد تبويرها ، مخالفا بذلك القانون الذى يمنع إقامة مبان على أرض زراعية ، وقبل تحديد موقعها داخل او خارج كردون المدينة طبقا للصور الجوية التى تم التقاطها باجهزة الاستشعار عن بعد والتى انفقت من اجله ملايين الجنيهات . وبعث نائب رئيس مجلس المدينة بخطابات الى المصالح المختصة بالموافق لمد الطرق وتوصيل الكهرباء والمياه الى هذه الارض .

الغريب أن رئيس المدينة قد احيل للنيابة للتحقيق وتم الافراج عنه بكفالة ٢٠٠ جنية ، ونقل الى مركز تنمية القرية

سقوط هليكوبتر ببحيرة قارون

سقطت طائرة هليكوبتر فى بحيرة قارون بالفيوم اثناء قيامها برش زراعات البصل بالمبيدات . اصيب قائدها ومساعده . كما اصيبت الطائرة ببعض التلفيات وتبين ان سبب سقوط الطائرة خلل فنى .

العصفورة

حج بمياه صحية ومرطبات ومكافات على نفقة الخزانة المصرية

● ، العصفورة ... عثرت على ، جوال ، مستندات تكشف عن مخالفات فى بعثة الحج التى نظمتها وزارة الاوقاف فى العام الماضى . استعانت ، العصفورة ، باحد الخبراء المخضرمين فى تسوية مثل هذه المخالفات . واكد بعد الفحص ان اغلب طلبات الصرف اثناء وجود البعثة بالاراضى المقدسة تمت باوامر مفردة من رئيس البعثة ودون اشراف بعثة العمل المرافقة التى ضمت ١٤ مسئولا ماليا واداريا . مثلا شرب اعضاء البعثة مياها صحية مثلجة ومرطبات بمبلغ ٣٢٤٣ ريالا رغم انهم حصلوا على بدل سفر مضاعف وحوافز يومية !! واقرأوا ايضا . لقد تم شراء المياة لمقرى مكة المكرمة والمبنى المؤجر ، بمبلغ ١٥ الفا و ٦٠٠ ريال . وتهمس ، العصفورة ، فى اذن الدكتور الاحمدى ابوالنور وزير الاوقاف . حتى لا يتهمها بالتشكيك بان جملة المنصرف على شراء مياه لبعثة الحج التى نظمتها الوزارة فى العام الاسبق لا يزيد على ١٣٠٠ ريال فقط وتقول كمان بانه تم استئجار مبنى ملحق بدون مياه للمقر الرسمى فى مكة بمبلغ ١٠٠ الف ريال ، كما صرفت ايضا الاف الريالات على عمال النظافة وشراء ادوية ومكافات وتصليح اسانسيرات ومكيفات . وتوجد المستندات طرف ، العصفورة ، الخاصة بهذه الواقعة ووقائع اخرى لمن يهمه الامر فى الأجهزة الرقابية . وبالمناسبة البعثة ضمت المحاسيب . ولنا بقية فى هذه الوقائع وقد علمت ، العصفورة ، ان وزير الأوقاف احال السيد عليوة مدير العلاقات العامة الى التحقيق لرفضه إنكار توقيعه فاتورة حفل عشاء ضخم اقيم فى احد الفنادق الكبرى على نفقة صندوق النذور . ورفضت الوزارة دفع قيمة الفاتورة .

عاجل إلى مدير إدارة الكسب غير المشروع



علوى حافظ

● إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل ، تبحث الآن عن التقرير الذى اودعه النائب الوفدى علوى حافظ امانة مجلس الشعب يوم السبت الماضى اثناء مناقشة الاستجواب الذى تقدم به عن عصابة الأربعة ، التى يتزعمها عبدالخالق المحجوب ، الصغير ، شقيق الدكتور رفعت المحجوب ، الكبير ، رئيس مجلس الشعب . تضم العصابة ثلاثة افراد من الاسرة الموقرة . وكانت الرقابة الادارية قد اعدت تقريرا عن قضايا رد الأموال المصادرة . وادانت المحجوب ، الصغير ، وارسلت الرقابة التقرير ، دكاكينى ، الى رئيس الوزراء السابق من اجل عيون الأسرة المحجوبية . واحيل التقرير إلى وزارة الاقتصاد . ووقع التقرير فى يد ، العصفورة ، التى اهدته إلى علوى حافظ فاودعه امانة مجلس الشعب . وتبدى ، العصفورة ، استعدادها لتسليم صورة من التقرير إلى ادارة الكسب غير المشروع . إذا لم تعثر عليه .

ما سر هذه اللجنة المحجوبية ؟

● ، العصفورة ، اكتشفت ان الدكتور رفعت المحجوب ، الكبير ، رئيس مجلس الشعب شكل لجنة خاصة . تضم قيادات اقتصادية ذات اتجاهات سياسية مختلفة . اغلبها من اليسار . كانت ، العصفورة ، تزور الدكتور المحجوب ، الكبير ، فى الساعة الواحدة والنصف بعد ظهر يوم الاربعاء الماضى . للاطمئنان على صحته واحواله بعد القبض على شقيقه عبدالخالق المحجوب ، الصغير ، زعيم عصابة الاربعة . وفوجئت ، العصفورة ، بان جدول اعمال المحجوب ، الكبير ، يتضمن عقد اجتماع هذه اللجنة . التى تضم الدكاترة احمد الغندور . واسماعيل صبرى عبدالله . وعاطف صدقى . وعبدالفتاح قنديل . وعبدالمنعم البنا . وعلى لطفى . ومحمد حلمى مراد . ومحمد زكى شافعى . ومصطفى كامل السعيد . وبدرية الحسينى امينة اللجنة . وحصلت ، العصفورة ، بإحدى طرقها على مستند من مكتب المحجوب ، الكبير ، باسماء اعضاء اللجنة . وطارت قبل ان يصل خبر تواجدها ، الى رئيس مجلس الشعب .

اللهم احفظنا

سكان شوارع رقم ١٣٧و١٥ بمدينة الموظفين فى حلوان .. يشكون من سرقة سياراتهم من امام منازلهم . اصبحت مباحث ومديرية امن القاهرة بمرض ، ودن من طين واخرى من عجين ، . وتخشى ، العصفورة ، انتشار ظاهرة السرقة والمرض فى بقية انحاء القاهرة .

تسعيرة جديدة للأسماك

● ، العصفورة ... عثرت على مشروع قرار فى مكتب الدكتور ناجى شتلة وزير التموين المبتسم ، لاعداد لجنة جديدة تضع تسعيرة مناسبة للاسماك ، مشروع القانون فى انتظار توقيع الوزير الذى يتدرب الآن على توسيع ابتسامته لتتناسب كاميرات الصحف الحكومية والتليفزيونية . كانت التسعيرة الوهمية ، التى فرضتها وزارة التموين قد ادت الى اختفاء الاسماك من الاسواق . وبالمناسبة سيراس اللجنة الجديدة حسن احمد محمد وكيل اول وزارة التموين والمحال الى المحاكمة التاديبية و... بلاش وكفاية كده !.

مع الاعتذار للانضباط ولحبايبنا كلهم واحدا واحدا

● ربنا يجعل كلامنا خفيفا على حبايبنا فى مباحث امن الدولة . فوجئت ، العصفورة ، اثناء سيرها فى الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر يوم السبت الماضى ، بالقرب من مبنى مجلس الشعب . فى شارع قصر العينى بسيارتين رقمى ٧٢٢٢٠ و ٧٧٤١٩٩ ملاكى القاهرة ، تكسران ، اشارة المرور ، واسرع جندى المرور ، الى سائق السيارة الأولى ، وافهمه خطاه الذى قد يؤدى الى حادث تصادم . وعلى الفور خرجت من السيارتين زفة ضخمة ، ولقنوا جندى المرور درسا فى كيفية معاملة كبار المسئولين .. وحضر ضابط مرور برتبة ، رائد ، لفك الاشتباك ، فقال كبير الزفة : ، انا العقيد .... بمباحث امن الدولة وارفض اسلوب هذا العسكرى ، وبسرعة اختبات ، العصفورة ، خوفا من ان يلمحها حبايبنا واستمعت الى ضابط المرور ، يحاول إفهام العقيد ان الجندى يؤدى واجبه . وان اسلوب تعامله مرفوض . واجرى الضابط اتصالا باللاسلكى مع ، مقدم ، مرور واخبره بالواقعة . واستشاره فى تحرير محضر تعد ضد حبايبنا فى مباحث امن الدولة . ويبدو ان ، المقدم ، مثل ، العصفورة ، تماما يخشى من الحبايب . وطلب من الرائد انهاء الموضوع وديا وتاديب الجندى امام الحبايب . وفوجئت ، العصفورة ، بشجاعة الرائد الذى لم يوجه اهانات تاديبية للجندى ، بل قام بتقبيل العقيد والاعتذار بالنيابة عن الجندى . ويادار ما تخلك شر الحبايب ! مع الاعتذار للانضباط ولحبايبنا كلهم واحدا واحدا .

اللواء زكى يرفض تطبيع العلاقات مع الإمبراطورية البيضانية !!

● الرياح التى هبت على القاهرة فى الاسبوع الماضى .. جنحت ، بالعصفورة ، اثناء طيرانها الى شباك مكتب اللواء جلال الدين زكى رئيس هيئة الصرف الصحى فى القاهرة الكبرى ، وتصنتت ، العصفورة ، الى حديث بين رئيس الهيئة واحد الاشخاص الذى كان يوجه عبارات اللوم الشديد لرئيس الهيئة بسبب ما نشرته ، العصفورة ، فى العدد الماضى . عن حمامة السلام التى طافت بين رئيس الهيئة والدكتور عبدالرحمن البيضانى امبراطور الصرف الصحى لتطبيع العلاقات بينهما واعلان تباشير عقد الصلح . واستمعت ، العصفورة ، الى اللواء جلال الدين زكى يرد بإجابة غامضة . وتجرى ، العصفورة ، الآن تحريات عن اجابته التى قال فيها ، ياعم انا مش قده .. احسن يحصل لى مثل الذى حصل لطلاب كلية الطب بجامعة الاسكندرية ، وسمعت ، العصفورة ، لان الدكتور البيضانى كان يشرف على انفار عملية الصرف الصحى فى محافظة الاسكندرية . وعلمت ، العصفورة ، ان الجمعية العمومية لشعب الهندسة الميدانية بنقابة المهندسين اثارت فى اجتماعها الاخيرة قضية مكاتب الخبرة التى يديرها الدكتور عبدالرحمن البيضانى الحاصل على ليسانس الحقوق ، ومهندس عملية توريط الجيش المصرى فى حرب اليمن . وامبراطور الصرف الصحى فى مصر حاليا . وقاهر مشروعات الانفاق مستقبلا . وطالبت الجمعية العمومية بقصر اعمال الخبرة على المصريين اولاد واحفاد المصريين . دافع عن البيضانى المهندس اسماعيل عثمان والمهندس احمد احمد امين من شركة المقاولون العرب . ولم تقتنع الجمعية العمومية بدفاعهما . وقررت عرض القضية البيضانية فى اجتماع الجمعية العمومية لنقابة المهندسين الذى سيعقد يوم ٧ مارس القادم .

عبدالرحمن البيضانى

وخافت ، العصفورة ،

● ، العصفورة ، راهنت ، عصفورة ، من اولادها الى جريدة ، الوفدى ، التى ستصدرها لجنة الوفد العامة بمحافظة بورسعيد واصيبت ، العصفورة ، الام بدهشة شديدة لهروب ابنتها من المنطقة الحرة وعلمت ان ، العصفورة ، الصغيرة تعانى حالة خوف بسبب الحمامة المتوحشة التى اقامتها محافظة بورسعيد فى احد الميادين ، وتكلفت حوالى ٣٥ الف جنيه . وضحكت ، العصفورة ، الام طويلا ، وطلبت من ابنتها العودة الى بورسعيد بعد ان افهمتها ان المحافظة اقامت هذه الحمامة ، بمناسبة زيارة رئيس الجمهورية التى اشيع عنها قبل لاحتفالات المحافظة بعيد النصر . ولم تتم الزيارة .

همسة فى اذن وزير الاسكان

● العصفورة ، تهمس فى اذن المهندس عبدالرحمن لبيب وزير الاسكان بقرب انتهاء اعارة رئيس شركة النصر للاعمال المدنية . وكان اللواء محسن صدقى وزير الاسكان السابق قد انتدبه فى اول مارس الماضى لمنصب رئاسة الشركة الذى يعادل درجة وكيل اول وزارة رغم رتبته التى تعادل درجة مدير عام . وتؤكد ، العصفورة ، للوزير ان الشركة تضم مهندسين مدنيين خريجى دفعات ١٩٤٨ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ١٩٥٧ . وهم احق برئاسة الشركة من سيادة ، العميد ، .

عصافير حديقة الحيوان تحتج

● عصافير حديقة الحيوانات .. ارسلت خطابات احتجاج شديدة اللهجة ، الى ، العصفورة ، بسبب ضابط شرطة برتبة ، رائد ، ، يعتدى بوحشية وبالفاظ خارجة ، على زوار الحديقة الذين يلعبون كرة القدم فى طرقاتها . اصيب الاطفال يوم ، الجمعة ، الماضى بحالة خوف شديد . اثناء مشاهدتهم للضابط وفرقته ، يعتدون على بعض الزوار . بتلقينهم علقة ساخنة !. ادى منظر الاعتداء ، الى إصابة احد الاطفال بحالة هيستيرية وتشنج !

، الشحرور ، يهذى فى سفارة اجنبية ويهاجم ، هيكل ،

● ادعوا معنا بشفاء الشحرور المكافح الشريف موسى صبرى ، الذى ظهرت عليه اعراض حالة مفاجئة خطيرة ، بسبب عودة الكاتب الصحفى محمد حسنين هيكل الى الكتابة والرأوا ما يرتكبه الآن فى بعض تصرفاته .. يتلقى المكافح الشريف ، يوميا ، مثل رؤساء ومديرى تحرير الصحف والمجلات ، مذكرة بالكميات المطبوعة من صحف ومجلات مؤسسة ، اخبار اليوم ، رغم احالته الى المعاش .. وتتضمن المذكرة ارقام توزيع الصحف والمجلات ، وارقام الاعداد المرتجعة الى المؤسسة . وفى احد ايام الجمع الماضية اصيبت آلة طباعة ، الاوفست ، بعطل مفاجىء تسبب فى عدم طبع حوالى ٢٠٠ الف نسخة من جريدة ، اخبار اليوم ، وانتهزها المكافح الشريف فرصة ذهبية للاقلال من قيمة حسنين هيكل حيث كانت الجريدة تنشر حديثا له فى نفس العدد . وحصل المكافح الشريف على مذكرة توزيع هذا العدد وذهب فى المساء لحضور حفل اقامته احدى السفارات الاجنبية ودعت اليه بعض المصريين والاجانب ، وتناول المكافح الشريف المشروبات . وفوجىء الحاضرون بوابل من الهجوم والسباب يهذى به ، ضد حسنين هيكل . ودلل على عدم كفاءة وقيمة هيكل بالتقرير السرى لتوزيع عدد ، اخبار اليوم ، الذى يتضمن الحديث ، واخرج من جيبه التقرير واخذ يعرضه على الحاضرين مثل ، النعناع ، الذى يباع جبرا فى الترام والاتوبيسات . ولم يكشف المكافح الشريف ان سبب النقص هو عطل فى آلة ، الاوفست ، واستاء الحاضرون من تصرف موسى صبرى ، خصوصا انه يقع داخل سفارة اجنبية وطيرت ، العصفورة ، هذه المعلومات الى اسرة تحرير ، اخبار اليوم ، وقدم جلال عارف سكرتير عام تحرير الصحيفة وسكرتير عام نقابة الصحفيين بلاغا الى طلعت الزهيرى رئيس مؤسسة ، اخبار اليوم ، للتحقيق فى الواقعة . وطلب منع توجيه ارقام الطبع والتوزيع والمرتجع ، الى موسى صبرى لانه لم يعد من المسئولين . وبسبب تصرفه الغريب فى السفارة الاجنبية .

حسنين هيكل

اضبط .. نقص بالقمح والسكر



د . كمال الجنزورى

● تقارير تقييم الاداء فى الثلاث السنوات الأولى من الخطة الخمسية الرقمية المكتبية .. تؤكد انخفاض المساحة المزروعة من القمح ٧٤ الف فدان . كما ادى انخفاض المساحة المزروعة من قصب السكر الى نقص فى المحصول بحوالى ٢٦٩ الف طن . اكتشفت ، العصفورة ، هذه البيانات فى الصفحة رقم ٦٣ من تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية بمجلس الشورى . ملراى الدكتور كمال الجنزورى وزير التخطيط والانجازات الوردية . وصديق ، العصفورة ، ؟. وملراى الدكتور يوسف والى وزير الزراعة المشغول الآن بتصفية الحسابات مع معارضى فوزى بن معاذ خاقان البر والبحر والجو . ووالى الاسكندرية ؟!.

● تصوروا .. حصل بعض قيادات ديوان محافظة دمياط ، فى ادارة بناء القرية على مليون جنيه من بند المعونة الامريكية كمكافات لهم . وعقد المجلس الشعبى المحلى للمحافظة اجتماعا للاتفاق على كيفية المساهمة فى سداد ديون مصر . وفجر وكيل وزارة المالية هذه الفضيحة عندما قال إن المسالة ليست كيفية المساهمة بربع او عشر المكافات ، ولكن بالحد من المكافات وقرر المجلس تكليف وكيل وزارة المالية بإعداد تقرير عن المكافات التى تتقاضاها القيادات فى مجال بناء وتنمية القرية وفشل وكيل الوزارة فى اعداد التقرير لاختفاء مستندات الحساب الختامى التى تتضمن الحوافز والمكافات .

عيد ميلاد اشتراكى جدا ! لابنة زعيم الاشتراكية الراحل

الدكتور اشرف مروان زوج ابنة زعيم الاشتراكية الراحل جمال عبدالناصر .. احتفل مساء يوم ، السبت ، الماضى بعيد ميلاد زوجته ، منى ، ابنة الزعيم المبجل .

● استاجر الدكتور مروان لإقامة الحفل ، مبنى نادى ، الإمبسادور ، فى حى ماى فير بلندن ، ويعد هذا النادى من بين احسن وافخم ٧ مطاعم فى العالم . وحضر الحفل ٣٠٠ مدعو فقط فى مقدمتهم صديقه تينى رولاند والمليارديرعدنان خاشقجى . ردا على حضور آل مروان احتفالات عيد ميلاد الملياردير فى إسبانيا خلال الصيف الماضى . واقتصرت الدعوة بعد ذلك على الاثرياء والمشاهير ولم يطبق زوج ابنة زعيم الاشتراكية نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين بين مدعويه !

وعلمت ، العصفورة ، التى لم توجه اليها الدعوة . لانها ليست من ، الاشتراكيين ، إيلهم ان الحفل تكلف ٥٠ الف جنيه استرلينى اى ١٢٥ الف جنيه مصرى اقتصادا فى النفقات وشدا للاحزمة على البطون - والتهم المدعوون الكافيار الروسى والشمبانيا الفرنسية والويسكى الاسكتلندى والسيجار الهافانا . ولم يفصح الدكتور اشرف خوفا من الحسد ، وبسبب حالة التقشف ، عن الهدية التى اهداها الى ابنة زعيم الاشتراكية الراحل بمناسبة عيد ميلادها و.. نموت نموت وتحيا الاشتراكية !!

مكافآت وترقيات لامتصاص السخط

● رئيس الهيئة العامة للتامين والمعاشات .. اصدر قرارا سريا ، بوقف احد كبار قيادات الهيئة وسحب اختصاصاته ووقف امين عام المخازن . ونقل بعض المديرين والموظفين ، لتورطهم - كما يتردد - فى تجاوزات مالية . وكان احد المقاولين قد تلقى اخطارا من مصلحة الضرائب بان الهيئة اودعت ٨٠ الف جنيه فى حسابه بالبنك الأهلى كمستحقات له . واكتشف المقاول عدم وجود المبلغ وشكا الى الجهاز المركزى للمحاسبات ، الذى شكل لجنة اكتشفت عمليات تزوير واختلاس وتلاعب فى بيانات الادوات الكهربائية بالمخازن . حاول رئيس الهيئة امتصاص سخط العاملين فامر بصرف منحة شهر مكافاة لهم بمناسبة سداد ديون مصر ! واصدر حركة ترقيات شاملة وصرح لإحدى الصحف الحكومية عن نيته فى اجراء تعديلات طفيفة بين المراكز القيادية . وطبعا الأعمال بالنيات . ولكل امرىء ما نوى ! .

تبرعات اجبارية بجامعة حلوان

● الدكتور اسماعيل علم الدين رئيس جامعة حلوان .. اصدر اوامره بجمع ٥٠ الف جنيه للمساهمة فى سداد ديون مصر . من المنتظر خصم عدة ايام من حوافز الزيادة التى يتقاضاها اعضاء هيئة التدريس شهريا رغم إنها غير قابلة للاستقطاعات باعتبارها جزءا اساسيا من المرتب . سيحال رئيس الجامعة الى المعاش فى نهاية يونيو القادم .

المحجوب « الصغير » يرفض تزيين يديه بالكلابشات الحديدية !

● عبدالخالق المحجوب ، الصغير ، زعيم عصابة الاربعة .. رفض صباح يوم ، السبت ، الماضى تزيين يديه الرقيقتين ، بالكلابشات الحديدية ، اثناء اقتياده من سجن الاستئناف الى مكتب النائب العام بدار القضاء العالى . هدد المحجوب ، الصغير ، بوضع اصابعه فى عين من يقترب منه بالكلابشات ووجه سيلا من عبارات السباب والشتائم الى افراد قوة الشرطة المكلفة باصطحابه . وفشلت الشرطة بالفعل فى وضع ، الكلابشات ، بمعصمى المحجوب ، الصغير ، . وتسال ، العصفورة ، المستشار عبدالقادر احمد على المدعى العام الاشتراكى ، عن سبب عدم تحرك جهازه لفرض الحراسة على اموال وممتلكات المحجوب ، الصغير ، كما حدث فى قضايا عديدة مشابهة اثرى اصحابها من اموال الشعب ومن بين هذه الممتلكات عمارة فى شارع السودان بحى المهندسين تحمل رقمى ٣٢ و١٣٢ ، وعمارة اخرى فى العجوزة بجوار مسجد انس بن مالك تتكون من ١٢ دورا تحت التشطيب . ويقوم بتشييدها احد تجار العملة ، وعزبة ، صغيرة جدا ، فى منطقة المنصورية بمركز امبابة تبلغ مساحتها ٥٠ فدانا فقط . كما يمتلك تاجر العملة المقاول ورفعت البشير عزبتين اخريين بنفس المساحة بجوار عزبة ، المحجوب ، ويتردد ان الارض باسم شخصية اخرى ، كبيرة ، .. كما اشترت الاسرة اربع شقق تمليك فى المهندسين !!

خسائر القطاع العام - يدفعها المواطن المطحون الباحث عن شقة

● ، العصفورة ،.. اكتشفت ان بنك الاسكان والتعمير رفع اسعار ٣٥٠٠ شقة فى بورسعيد ، بسبب خسائر الشركة المنفذة لهذه العملية . وكانت تقارير الجمعية العمومية لشركة القنال العامة للمقاولات قد كشفت عن خسائر بلغت مليونا و٥٨٢ الف جنيه . تحققت فى عمليات اسكان بورسعيد . وتصوروا بلغت خسائر هذه الشركة فى ١٣ عملية تنفذها حوالى ٤ ملايين و ١٠١ الف جنيه . وطبعا ستتساءلون بالعزازى اين ذهب رئيس هذه الشركة الخاسرة ؟ وسترد عليكم ، العصفورة ، ببرود ! ، تم تعيينه رئيسا للقطاع الهندسى فى بنك الاسكان والتعمير ، الذى يتولى بيع شقق بورسعيد ، للمواطنين ورفع اسعارها بصورة رهيبة ، ونقول كمان : كان البنك الذى يراسه صاحب الجهود ، المبيزة ، قد تعاقد مع شركة القنال العامة للمقاولات لتنفيذ عملية اسكان بورسعيد ، وحققت الشركة خسائر قدرها مليونان و ١٢٫٥ الف جنيه فى العملية ، واستقال رئيس الشركة من منصبه وتم تعيينه رئيسا للقطاع الهندسى بالبنك المسئول عن تعاملات البنك مع جميع شركات المقاولات المنفذة لأعماله ، وطبعا الخسائر على حساب ، الزبون ، .. اسفة .. اقصد من جيب المواطن المطحون ، الذى استدان واشترك فى جمعيات لسداد المبلغ المطلوب منه



رأى حر
والاضرابات

●● فزعت وحزنت

●● نعم فزعت وحزنت عندما قرأت في صحف صباح الاحد الماضي ان عمالا بشركة المحلة الكبرى قد طالبوا زملاءهم بالتوقف عن العمل . فلما رفض العمال اعتدى المحرضون على اخوانهم بالمطاوى كما احدثوا تلفيات بالمصنع .

●● سلسلة من الاضرابات في مصانع القطاع العام تتوالى هذه الايام .

●● هل هي مجرد مصادفات ام ان هناك تدبيرا لتحقيق اغراض ابعد من مجرد اعلان الغضب نتيجة عدم تحقيق الحكومة لمطالب العمال ؟

●● لاشك ان الغلاء يواصل ارهاق المصريين وان مرتبات الحكومة للعمال والموظفين اعجز من ان تيسر لاصحابها اي قدر من القدرة على مواجهة الاعباء . ولكن هل بالاضراب والتوقف عن الانتاج والقيام بعمليات تدمير واتلاف يتيسر للحكومة الاستجابة للطلبات ؟

●● ازمات الحكومة وصلت الى حد بالغ القسوة في هذه الايام . فكل الايرادات في انخفاض وجاء التدهور الرهيب في سعر البترول لتخسر مصر ما يقرب من الف مليون دولار سنويا .

●● هذه الاوضاع المالية الخطيرة لا يمكن ان تمكن الحكومة من الاستجابة للطلبات المشروعة للعمال والموظفين .

هل هى مجرد دفاع عن مطالب ؟!

●● هل هذه الاضرابات هي للدفاع عن مطالب ام لزيادة ارباك الحكومة والحكم القائم ؟

●● اذا كانت لمجرد الدفاع عن مطالب فلماذا إذن رفض غالبية العمال الاضراب وحاول المحرضون اجبارهم عليه والقيام باعتداءات عليهم ؟!

●● وهل تحطيم المصانع والآلات هو السبيل لتحقيق المطالب أو هي زيادة في تدمير الانتاج والاقتصاد ؟!

●● في اليابان قامت دعوة من بعض العمال تطالب بزيادة الاجور وتطالب بتخفيض ساعات العمل . ومع ان حالة الاقتصاد الياباني تسمح بتحقيق هذه المطالب واكثر منها . ومع ان المصانع في اليابان هي لشركات خاصة .. مع كل ذلك رفض العمال باغلبية ساحقة المطالبة برفع الاجور او تقليل ساعات العمل .

●● لماذا .. لان حجتهم ان هذه الطلبات ستؤدى الى زيادة تكاليف الانتاج . وان هذه الزيادة ستقلل من فرص تفوق الانتاج الياباني في الاسواق العالمية . اذ ان رخص اسعاره بالمقارنة لانتاج الدول الصناعية هو من اكبر عوامل هذا التفوق .

●● الوطنية انتصرت على المنافع الشخصية .

●● تقدم بعض سكان مدينة بازل باقتراح لعمل استفتاء يدعو الى جعل وسائل النقل العام بالمدينة بالمجان ورفض السكان هذا الاقتراح .

●● لماذا .. لان الاستفتاء لو نجح فإنه سيعطل بلدية المدينة عن تنفيذ مشروعات اخرى هامة اذ انها ستضطر الى تحمل اعباء وسائل النقل العام بالكامل .

●● وتقدم بعض اهل مدينة لوسرن بطلب اجراء استفتاء يدعو الى انشاء جامعة في المدينة اسوة بالمدن السويسرية الاخرى فتم رفض الاقتراح وطلب اهل المدينة بانشاء مدارس فنية متوسطة لان سويسرا ليست في حاجة الى مزيد من حملة الشهادات الجامعية بل في حاجة مستمر الى عمال فنيين على اعلى درجات التخصص الفني .

●● شعب اليابان وسويسرا وغيرهما من الدول التي استقر الحكم فيها على نظم سياسية واقتصادية واضحة تخضع خضوعا كاملا لارادة المواطنين قد غرست في نفس كل مواطن ان الوطن وطنه وانه يجب ان يحمي كل ما في الوطن سواء كان مصانع او مباني خاصة او حكومية .

●● كل ما على أرض الدولة هو ملك لابناء الدولة .. والحاكم يتغير . يحكم لبضع سنين ثم يأتي غيره . وبالغت سويسرا في الاقلال من اهمية وسلطة الحاكم فجعلته يتغير كل سنة . ومن الامور الطبيعية ان تسمع رئيس الحكومة في اليابان ورئيس الدولة في سويسرا يردد كل واحد منهما القول بانهم خدام الشعب وان الشعب هو السيد

●● هذا الكلام لا يقولونه باطراف اللسان بل يؤمنون به اذ يعلمون ان الشعب هو الذي اوصلهم الى رئاسة الحكومة او رئاسة الدولة . وان البقاء في المراكز مؤقت ورهن بثقة الشعب .

مصر والوضع المقلوب

●● منذ قامت ثورة السلب والنهب واغتصب بطل الهزائم وعدو حريات وحقوق الشعب السلطة انقلب الوضع فاصبح يفرض نفسه سيدا على المصريين والمتصرف الاوحد في كل مقدرات البلاد . وفقد المصريون نتيجة البطش والاجرام الحكومي والتسلط على الارواح والشرف والرزق كل الحقوق .

●● انقلب الوضع وتحولت مصر بما عليها الى مستعمرة يملكها الحاكم ويتصرف في امرها كيف شاء .

●● ادى هذا الوضع المقلوب الى الخراب الذي نحن فيه والفدح من ذلك ادى الى فقدان الارتباط الشعبي بالوطن .

●● هذا الوضع المقلوب هو الذي حول الحاكم من رئيس جمهورية الى ملك مطلق التصرف في الرقاب وفي مقدرات مصر .. ملك لا يزول عنه الملك الا بارادة الله النافذة .

●● الحاكم يملك الصحافة ويملك تعيين الوزراء ورئيسهم ويملك اقالة من يشاء من الوزراء ورؤساء الوزراء ويملك كل تصرف فإذا به يدفع ابناء مصر ليموتوا في سبيل لومومبا في الكونجو وليموتوا في اليمن وليقتلوا على ارض سيناء . ويملك كل ثروات مصر ينهبها من يرضى عنه .. ويملك ان يأمر بشنق من يريد بأمر بالاعتداء على شرف من اراد من الفتيات والزوجات ..

وكان المفروض

●● وكان المفروض في العهد الحالي ان ينعدل الوضع خصوصا ان رئيس مصر طاهر اليد والذمة . ولكن لاتزال مصر حتى يومنا هذا ملكا للحاكم .

●● حقيقة رئيس مصر لا يلوث يديه بدم المصريين ولا يسعى الى عمليات انتقام ممن يبدون المعارضة لأسلوب حكمه ولا يقصف قلما . كل هذه حقائق . وكل هذه الحقائق هي التي تدفعنا الى بذل كل ما نستطيع لندرا عن مصر اية هزة او تآمر .

●● ولكن .. ولكن يظل الرئيس يملك الصحافة ويملك كل السلطات . وهذا الوضع لم يساعد على اعادة ارتباط المصريين بالوطن . بل قد لا اكون مبالغا اذا قلت ان المصريين كانوا يتوقعون ان يرد لهم الرئيس كل حقوقهم . وفي مقدمتها حرية الانتخاب . فجاء قانون الانتخاب واصطناع مجلس الشعب . وفرض حكومات لا تستقر ليبعد الأمل ويبقى على انفصال المصريين عن الوطن وانصراف الغالبية العظمى الى الاهتمام بالمصالح الخاصة .

●● وكان المفروض من رئيس يعتبر مثالا للنزاهة ان يقدم كل من ينهب اموال الشعب وثروات المصريين في الماضي الى المحاكمة .

●● وكان المفروض ان يقدم الرئيس وقد وثق فيه كل المصريين كل من شارك في قتل وتعذيب وجرائم الاعتداء على الشرف او خسة التجسس للمحاكمة . كما فعل رئيس الارجنتين الفونسين . وكما فعل اخيرا رئيس دولة بيرو الان جارسيا فقد قدم الفا ومائة مسئول عن جرائم الاعتداء على المواطنين اثناء الحكم الدكتاتورى بقرار واحد الى المحاكمة ومن بينهم جنرالات .

●● وكان المفروض الا يتولى المناصب من ساند او ايد او تجسس في عهد الدكتاتورية السوداء .

●● لم يتم ذلك . وان كان الرئيس حسن النية وصادق الرغبة في ان يحقق الخير لمصر وللمصريين . ولكن ليس بالنوايا الطيبة وحدها يمكن انقاذ مصر من اثار ودمار الدكتاتورية السوداء .

الالتفاف والتآمر

●● مخلفات الدكتاتورية السوداء بدل ان يعترفوا للرئيس بالفضل اذ جنبهم المصير الذي يلاقيه امثالهم في الدول التي تنتقل من الدكتاتورية الى الديموقراطية يمارسون علنا العداء لحكمه .

●● مخلفات الدكتاتورية السوداء لها جماعاتها خارج الحكم ولها قواعدها المنتشرة داخل الحكم ذلك . لان الحزب المتسلط على الحكم قد جمع بين اعضائه البارزين من كانوا من ادوات الدكتاتور في التسلط على المصريين

●● مخلفات الدكتاتورية خارج وداخل الحكم لهم هدف واحد هو العودة بمصر الى الانغلاق والى التبعية لموسكو والى الدكتاتورية السوداء .

●● اى انسان يملك ادنى حد من الفهم ويريد حقيقة اخراج مصر من ازماتها يدرك ان الحكومة يجب ان تتخلص من الاعباء الفادحة التي يلقيها القطاع العام على ميزانية الدولة .

●● اى انسان غير متحيز يدرك بكل يسر ان محاولات اصلاح القطاع العام تتطلب انفاق عشرات الاف الملايين ومصر لا تملكها .

●● كل عاقل ومحب لمصر يدرك ان هذه الشركات التي تمثل اعباء ثقالا على الميزانية يمكن لو تحولت الى شركات خاصة لن ترحم ميزانية مصر من هذه الاعباء الفادحة وتتحول الى شركات تنتج وتخدم الاقتصاد المصري .

●● كل مخلص يدرك ان العمولات والسمسرات لا تتوافر الا من مشتريات الحكومة ومصائبها تقع على الخزانة والمصريين .

●● رغم كل هذه الحقائق ورغم الانطلاق العالمي نحو التحرر الحكومي من الاعباء نجد اصوات مخلفات الدكتاتورية خارج وداخل الحكم ترتفع وتصرخ لتبقى على القطاع العام ولتسد المسالك على القطاع الخاص .

●● ارجو ان يراجع اى انسان افلام التليفزيون ليرى ان كل مستثمر تصوره الافلام على انه لص وفاقد الشرف .

●● في الصحافة الحكومية . في التمثيليات الحكومية . في الاذاعات الحكومية المستثمر لص وعديم الشرف .

●● كل هذا يتم لان السبيل الى العودة الى الدكتاتورية السوداء والى التبعية لموسكو هو « فخورة » الحكم عن طريق اضعاف قدرته على مواجهة الاعباء المالية التي يجب ان يتحملها .

●● هذا هو الالتفاف الذي تخنق حباله الفولاذية الاقتصاد المصري وبالتالي قدرة الحكومة على مواجهة الاعباء .

هل هى مصادفة

●● السؤال الآن هل هي مصادفة ان تتوالى عمليات التحريض على الاضراب في وقت تستحكم فيه الازمات وينهار فيه دخل مصر من البترول ام انها الضربات النهائية تسدد الى صدر الاقتصاد المصري .

●● مدبرو هذه الاضرابات يعلمون مدى قسوة ارتفاع الاسعار على الناس ويعلمون بالانفصال الوطني بين المصريين والحكم . ويعلمون تمام العلم مدى ما تعاني منه خزانة الدولة من اعباء . وهم يستغلون كل هذه العوامل لتسديد الضربة لحكم لا يزال يرفض العودة للتبعية لموسكو ويرفض سياسة الانغلاق .

●● الاضرابات خطر على مستقبل مصر والذين يحركونها يلعبون بالنار

●● النار لن تحرق مصر مرة اخرى بل ان لعبهم بالنار سيحرقهم هم لان المصريين لن يقبلوا ابدا العودة الى حكم يستبيح قتل الاحرار والاعتداء على شرف المصريات ونهب الاموال . فقد انقشعت عن العقول ضلالات الشعارات واكاذيب مسيلمة الدجال .

●● اننا نريد الاستقرار . والمصريون سيحمون هذا الاستقرار ويدافعون عن حريتهم . وكم اتمنى ان يدرك من بيده الامر هذه الاخطار فيحمي مصر بشعب يملك كل حقوقه . فملكية الحقوق هي اقوى سلاح يتسلح به المصريون للفتك بتآمر المتآمرين .. وكان الله في عون احرار مصر

تنشر « الوفد » اليوم . نص حكم محكمة أمن الدولة العليا . الذى أصدرته الدائرة الرابعة برئاسة المستشار وحيد شوقي الشيخ رئيس المحكمة . وعضوية الاستاذين الدكتور ممدوح توفيق وصلاح عبد البارى المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة . وحضور الاستاذ حسان عيسى وكيل النيابة . والسيد حمدى على ميرة امين السر . وهو الحكم الذى قضى بمعاقبة : رفعت البشير وعبد الخالق المحجوب وحمدى لبيب وحسن بجاتو . اعضاء عصابة الاربعة . في اولى قضايا رد الاموال المهربة إلى المتهمين . بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات . وغرامة قدرها عشرة الاف جنيه . وذلك لكل واحد منهم

و « الوفد » وهي تنشر النص الكامل للحكم . انما تستهدف من ذلك تأكيد اعتزاز المصريين بقضائهم . وسهر القضاة على المصالح العليا للوطن والشعب . قالت حيثيات الحكم : ان المحكمة ترى بالاقتناع تام واطمئنان كامل . ان المتهمين رفعت البشير وعبد الخالق المحجوب . قد اتفقا مع المتهم الثالث المقدم حمدى لبيب عبد الرازق . وهو ابن خالة المحجوب . لينوب عنهما في طلب الرشوة . وجاء في الحكم ايضا ان المحجوب والبشير كانا يستقبلان المتهم في قضية النقد . ويبدأن في تخويفه وارهابه وافهامه بان موقفه صعب وميئوس منه . ثم يقول المحجوب : « لكن احنا ناس جدعان .. وانا شايف على وشك السماح .. وسوف نتصرف باية طريقة » . وفي نفس اليوم ! يبدأ الوسيط المقدم حمدى لبيب الضابط بمباحث امن الدولة . في اجراء الاتصالات . وهو ينتحل اسما حركيا هو « كمال » . واثناء اتصاله مع المتهم في القضية للتفاوض على الرشوة . يحمل معه ملفا به صورة للتحقيق وكافة الأوراق والمستندات التي تتصل بالقضية . لكي يثبت له قوة إتصاله باصحاب النفوذ واصحاب القرار في قضيته . ثم يتفق معه على الرشوة وطريقة التسليم !

وقد استخدمت المحكمة حقها في التصدى لاقامة الدعوى الجنائية . ضد المتهمين الأربعة . تطبيقا للمادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية . وطلب من النيابة العامة . التحقيق في ٧٣ قضية تم ضبطها خلال عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وتم تحديد تلك القضايا في حيثيات الحكم . وكلها قضايا لم يسبق الكشف عنها . قالت حيثيات الحكم التاريخي ايضا : « ان المحكمة تدق الناقوس لتنبه المسئولين بالحكومة . إلى ان بعض القوانين يقوم اشخاص ذوو مآرب شخصية وغايات غير مشروعة باقتراح مشروعاتها واعداد صياغتها . وكانها ثوب يفصلونه على انفسهم . كما يشتركون في بحثها باللجنة التشريعية بمجلس الوزراء . بزعم انهم متخصصون في الوزارة التي تقدمت بمشروع القانون او تعديله فيوافق عليها دون تمحيص وبحث دقيق . وأوصت المحكمة في حكمها بضرورة أن تحظى المشروعات بالقوانين . وكذلك تعديلها . بقسط وافر من البحث والتمحيص والدراسة المتأنية . والا تمر بموافقات سريعة . وجاء في التوصيات ايضا ان تسرع الحكومة بتعديل كافة القوانين التي تغل يد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية إلا بناء على طلب من بعض هيئات الدولة . وان وزارة الاقتصاد اغمضت عينيها عما صدر من المتهمين البشير والمحجوب . ولم تقم بايقافهما عن العمل او ابعادهما عنه. بل وقامت بترقيتهما بالاختيار لا وفق اقدميتهما . ولذا توصي المحكمة بان تتابع الوزارات مايجرى من تحقيقات جنائية مع موظفيها لتقف على مدى مسئوليتهم . حيث انه لابد ان تتوافر الطهارة والنقاء لكل من يشغل الوظيفة العامة .

وقد تعرض الحكم للظروف التي صاحبت التصرف في القضية اثناء وجودها في حوزة النيابة العامة . وتأخير تقديمها الى المحكمة لأكثر من خمس سنوات . وقالت الحيثيات : « اذا كان اختيار النائب العام لمنصبه لا يتم عن طريق المجلس الاعلى للقضاء . فانه سيظل خاضعا لمؤثرات خارجية تؤثر في تصرفاته . وبالتالي في تصرفات اعضاء النيابة الخاضعين لإشرافه في الدعوى العمومية فلا يكون لهم الاستقلال . ولذلك توصي المحكمة بضرورة ان تبادر الحكومة إلى تعديل قانون السلطة القضائية بجعل اختيار شخص النائب العام من إختصاص المجلس الاعلى للهيئة القضائية دون تدخل في ذلك من اية جهة . حتى يطمئن افراد الشعب إلى انهم جميعا امام القانون سواء . وان سيادة القانون واقع فعلي . وانه لا استثناء لفاسد او منحرف .

وفيما يلي النص الكامل للحكم وحيثياته التاريخية :

حيثيات تاريخية يتضمنها الحكم في قضية البشير والمحجوب وعصابة الأربعة

المحكمة تدق الناقوس لتنبيه المسئولين بالحكومة

● بعض القوانين يقدمها أشخاص لهم مآرب شخصية وغايات غير مشروعة
● لابد أن تحظى مشروعات القوانين بالبحث والدراسة الدقيقة دون المرور من خلال «موافقات سريعة»!

البشير لم يعارض في أخذ صور له في دار القضاء العالي

المحكمة تطالب الحكومة بالإسراع في تعديل القوانين التي تغل يد النيابة العامة



عبد الخالق المحجوب
زعيم عصابة الاربعة

محكمة أمن الدولة العليا الدائرة الرابعة - القاهرة

المشكلة علنا برئاسة السيد الاستاذ المستشار وحيد شوقي الشيخ رئيس المحكمة وعضوية السيدين الاستاذين الدكتور ممدوح توفيق . صلاح عبدالبارى المستشارين بمحكمة استئناف القاهرة . وحضور السيد الاستاذ حسان محمد عيسى وكيل النيابة . والسيد حمدى على حسين ميرة امين السر .

باسم الشعب

اصدرت الحكم الآتي . في قضية النيابة العامة رقم ٣٦٣٩ سنة ١٩٨٠ مصر القديمة . ورقم ٥٢ سنة ١٩٨٠ كلي جنوب ضد ١ - محمد رفعت بشير - ٥١ سنة مدير عام ادارة الخبراء بوزارة الاقتصاد ومقيم ٣٢ شارع السودان بالدقي - محافظة الجيزة ٢ - عبدالخالق السيد المحجوب - ٣٦ سنة خبير بالادارة العامة للخبراء بوزارة الاقتصاد ومقيم ٣٢ ا شارع السودان بالدقي - محافظة الجيزة . ٣ - حمدى لبيب عبدالرازق - ٣٤ سنة مقدم شرطة ومقيم ٤ شارع البطل مدحت عبدالحميد بمدينة المهندسين - محافظة الجيزة ٤ - حسن فتحي عبدالله اسماعيل بجاتو - ٢٧ سنة محام ومقيم ٣٢ شارع سيالة الروضة بالمنيل - قسم مصر القديمة محافظة القاهرة .

حضر المتهمان الاول والثاني . ولم يحضر المتهمان الثالث والرابع . وحضر الاستاذ احمد شوقي الخطيب المحامي للدفاع مع المتهم الاول موكلا . وحضر كل من الاساتذة احمد الخواجة . الدكتور فتحي سرور . فتحي رجب المحامين الموكلين للدفاع مع المتهم الثاني .

بعد سماع أمر الاحالة وطلبات النيابة العامة وسماع اقوال المتهمين الاول والثاني وتلاوة اقوال شهود الاثبات الستة وسماع المرافعة والاطلاع على الأوراق والمداولة قانونا . حيث إن النيابة العامة اتهمت المتهمين المذكورين الاربعة لانهم في المدة من ١٩٨٠/٢/٦ إلى ١٩٨٠/٢/٨ بدائرة محافظتي القاهرة والجيزة .

اولا المتهمان الاول والثاني وهما موظفان عموميان (بادارة الخبراء بوزارة الاقتصاد) طلبا لنفسيهما رشوة للاخلال بواجب من واجبات وظيفتيهما بان طلبا لنفسيهما من فاروق فؤاد البلاسي عن طريق الوسيطين المتهمين الثالث والرابع مبلغ عشرة الاف (جنيه) مع دولار او ما يعادلها بالعملة المصرية - على سبيل الرشوة - مقابل ان يصدرا لصالحه قرارا بعدم رفع الدعوى العمومية في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ حصر شئون مالية .

ثانيا المتهمان الثالث والرابع توسطا في طلب الرشوة للموظفين العموميين الاول والثاني . من فاروق البلاسي للاخلال بواجبات وظيفتيهما بان طلبا منه لصالح المتهمين الاول والثاني . مبلغ عشرة الاف دولار او ما يقابلها بالعملة المحلية . وتنفيذا لذلك اخذ المتهم الرابع منه خمسة الاف وخمسمائة جنيه مصرى - على سبيل الرشوة - مقابل إصدار المتهمين المذكورين لصالحه قرارا بعدم طلب رفع الدعوى العمومية في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ حصر شئون مالية وبتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٨ احيل المتهمون الأربعة إلى هذه المحكمة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بامر الاحالة . وبجلسات ١٩٨٥/١٠/١٥ . ١٩٨٥/١١/٦ . ١٩٨٥/١٢/١١ . ١٩٨٦/١/٧ . ١٩٨٦/١/١٢ نظرت الدعوى على الوجه المبين تفصيلا بمحضر الجلسة .

رفعت بشير
احد افراد عصابة الاربعة

المحكمــة

حيث إن المتهمين الثالث والرابع لم يحضرا بجلسة المحاكمة رغم إعلانهما قانونا ويجوز الحكم في غيبتهما عملا بالمادة ٣٨٤ من قانون الاجراءات الجنائية وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة اوراقها . وما تم فيها من تحقيقات ودار بشانها في الجلسة تتحصل في انه إذ قيد القانون استعمال النيابة العامة لحقها في تحريك الدعوى الجنائية في بعض القضايا ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي من انه «لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقواعد المنفذة له او اتخاذ اجراء فيها إلا بناء على طلب من الوزير المختص - وزير الاقتصاد - او من ينيبه» - وقد اناب وزير الاقتصاد المتهم الأول محمد رفعت البشير مدير الادارة العامة للخبراء وقضايا النقد بوزارة الاقتصاد في طلب او عدم طلب رفع الدعوى الجنائية دون ان يضع له اية قواعد او قيود او ضوابط لاستعمال هذا الحق . فقام هذا المتهم والمتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب الخبير بذات الادارة . والذى اختص وحده طبقا لتوزيع العمل بها بفحص قضايا النقد التي تضبط بمحافظة القاهرة وميناءها الجوى بالاتجار بوظيفتيهما مستغلين مالهما من اختصاص في هذه القضايا وطلبا رشوة لنفسيهما مبلغ عشرة الاف دولار أو ما يعادلها بالنقد المصرى من فاروق فؤاد البلاسي التاجر بمدينة بورسعيد عن طريق وسيط هو المتهم الثالث المقدم حمدى لبيب عبدالرازق الضابط بمباحث امن الدولة . وهو ابن خالة المتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب مقابل الاخلال بواجب من واجبات وظيفتيهما وذلك باصدار قرار لصالحه بعدم طلب رفع الدعوى الجنائية ضده في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ حصر وارد شئون مالية ورد المبلغ المضبوط اليه وهو مبلغ ثلاثين الف دولار كانت قد ضبطت معه داخل المنطقة الجمركية بميناء القاهرة الجوى وهو في سبيله للسفر إلى ايطاليا في يوم ١٩٨٠/٢/٢ .

أوراق القضية مع الوسيط

قام هذا الوسيط متنحلا اسم «كمال» في يوم ١٩٨٠/٢/٦ حاملا صورة «ضوئية» لجميع اوراق المحضر وما به من مستندات بالتوجه إلى محل اقامة التاجر المذكور ببورسعيد حيث تقابل مع اخيه احمد فؤاد البلاسي . وعرض عليه صور اوراق المحضر وافهمه ماموريته في الوساطة . وإذ علم منه ان شقيقه مازال بالقاهرة ساله عن عنوانه بها . وتوجه اليه بمنزل شقيقه في منطقة بولاق الدكرور في اليوم التالي . وطلب منه ان يدفع مبلغ عشرة الاف دولار مقابل ان يصدر قرار لصالحه من المختصين بالادارة العامة للخبراء وقضايا النقد بعدم طلب رفع الدعوى الجنائية ضده ورد المبلغ المضبوط اليه وطمأنه على صدق وساطته في طلب الرشوة نائبا عن المتهمين الأول والثاني (محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب) بان عرض عليه الصور الضوئية لجميع اوراق المحضر وكشف له عن حديث دار بينه وبينهما بحجرة مكتبيهما لم يحضره غيره وصديقه احمد محمد مصطفى حماد . وكان باب الحجرة مغلقا واتفق معه على ان يقابله مرة اخرى في ذات اليوم الساعة السابعة مساء بميدان الدقي . وإذ توجه فاروق فؤاد البلاسي وبرفقته صديقه المذكور إلى هناك في الموعد المحدد حضر اليهما المتهم الرابع حسن فتحي عبدالله اسماعيل بجاتو المحامي عديل المتهم الثالث وافهمهما بانه رسول من قبله لتنفيذ ما سبق أن عرضه واصطحبهما إلى مكتب المحامي الذى يعمل معه بشارع عدلي وطلب مبلغ ٥٠٠ جنيه «خمسمائة جنيه» لياخذها لنفسه زيادة على مبلغ الرشوة المطلوب .

محاولات لتخفيض الرشوة

ثم تعددت لقاءاتهما حيث حاولا تخفيض مبلغ الرشوة دون جدوى إلى ان تم اتفاقهما معه على دفع مبلغ الرشوة بالنقد المصرى وان يسلماه مبلغ «٥٥٠٠» خمسة الاف جنيه وخمسمائة جنيه نقدا والباقي يحرر به شيكات وان يتقابلا معه بمحل ومبنى بمنيل الروضة يوم ١٩٨٠/٢/١٣ . وكانا قد ابلغا بالواقعة العقيد عبدالله ابراهيم السماحي رئيس مكافحة جرائم الأموال العامة والعميد محمد عبدالحميد منصور مدير المباحث الجنائية بمديرية أمن القاهرة الذى حرر محضرا بالواقعة واستحضر المبلغ من وزارة الداخلية ليقوم فاروق فؤاد البلاسي بتسليمه إلى المتهم الرابع في المكان والموعد المحددين وكلف العقيد محمد على السيد مفتش مباحث جنوب القاهرة بضبط الواقعة والجريمة متلبسا بها . وذلك بعد أن استأذن النيابة في ذلك وهناك تم ضبط المتهم بعد أن تسلم المبلغ .

وحيث ان المتهمين الثلاثة الأول انكروا بتحقيقات النيابة ما عزى اليهم واعترف المتهم الرابع تفصيلا بدوره في الواقعة كوسيط لوفده المتهم الثالث لاتمام الوساطة في طلب الرشوة واستلام المبلغ من فاروق فؤاد البلاسي . ودفع المحامون جميعا الدعوى بثلاثة دفوع وانتهوا إلى طلب القضاء ببراءة المتهمين الأول والثاني قولا بعدم ثبوت الاتهام في حقهما وان الأوراق خلت من دليل على انهما طلبا لنفسيهما رشوة عن طريق المتهمين الثالث والرابع . وان حقيقة الواقعة كما يتصورونها هي ان المتهمين الاخيرين لم يتوسطا في طلب المتهمين الأول والثاني لرشوة إنما عرضا وساطتيهما لدى المتهمين الأول والثاني على فاروق فؤاد البلاسي او انهما احتالا عليه وارتكبا جنحة نصب .

وحيث ان المحكمة ترى بادىء ذي بدء الرد على ما اثاره المدافعون عن المتهمين الأول والثاني من دفوع والتي تجمل في ثلاثة وهي :

اولا : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى او عدم قبولها بسبق صدور امر ضمني بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية بالنسبة لهما على سند من القول بان رئيس النيابة المحقق قيد الواقعة ضد المتهمين الثالث والرابع فقط دون المتهمين الأول والثاني بوصف انهما عرضا على فاروق فؤاد البلاسي الوساطة في رشوة لدى موظفين عموميين بادارة النقد هما المتهمين الاول والثاني .

ثانيا الدفع ببطلان الاجراءات لبقاء القضية في حوزة النيابة العامة مدة خمس سنوات وشهر وتسعة ايام دون اتخاذ اى اجراء فيها .

ثالثا : الدفع ببطلان التحقيق وامر الاحالة والمحاكمة وعدم قبول الدعوى لعدم استجواب النيابة للمتهمين الأول

(البقية ص ١٠)







المستشار وحيد شوقي
رئيس المحكمة

المستشار حسن الشربيني
المحامي العام

د. ممدوح توفيق
نائب رئيس الاستئناف

كان وإخوانها

المجاهد الزاهد

كان سينوت حنا من طليعة الاقباط الذين لبوا نداء الثورة الوطنية عام ١٩١٩ ووقفوا إلى جوار سعد زغلول في حماس حار . وإيمان صادق بوحدة الالم والمصير بين المسلمين والاقباط . وعندما اعتقل سعد زغلول للمرة الثانية في آخر ديسمبر ١٩٢١ . كان سينوت احد الرفاق الستة الذين صحبوه إلى المنفى في سيشل مع مصطفى النحاس ومكرم عبيد وفتح الله بركات واخيه عاطف . ويقال ان سعدا عندما بارح بيت الأمة في طريقه الى المجهول كان شديد التأثر . بادى الألم . فلما اقلعت به السفينة من السويس صعد الى ظهرها وحوله الصحاب . فوضع يدا على كتف مصطفى النحاس . ويدا على كتف سينوت حنا ثم ابتسم قائلا : مع ابنائي لا اشعر بالمنفى . كان الله في عون أبنائي الذين تركتهم في مصر .

■■■

كان هذا الجيل من شباب الاقباط قد اكتوى بنار الفرقة التي اشعلها الانجليز بين المسلمين والاقباط بعد حادث دنشواى . ولكن جهود هؤلاء الشباب لتطويق الازمة كانت اضعف من حماسة المتطرفين الذين اصروا على عقد مؤتمر للاقباط في أسيوط . وتم لهم ماارادوا .. وعقد المؤتمر في الأسبوع الاول من مارس ١٩١٠ برياسة بشرى حنا الشقيق الاكبر لسينوت حنا .. وتكلم المتحمسون وخطب المتطرفون .. وفي النهاية تغلبت روح العقل والحكمة .. وانتهى المؤتمر دون ان يمس الحقيقة الخالدة التي جعلت من مصر اما عطوفا على ابنائها جميعا مسلمين واقباطا ..

وعلى الجانب الآخر تحمس المسلمون وعقدوا مؤتمرا شبيها في مصر الجديدة برياسة رياض باشا في ابريل ١٩١١ وتكلم الخطباء والشعراء وأصر هذا الرعيل المستنير من شباب الاقباط - سينوت حنا وواصف غالى وجورج خياط وويصا واصف ونجيب اسكندر - على حضور المؤتمر الاسلامي تاكيدا لمعنى الوحدة . واستنكارا لوصمة الخلاف بين ابناء الوطن . وانتهى المؤتمر كما انتهى سابقه .. وقد زالت الغشاوة عن عيون الغافلين في الجانبين . وتفتحت على عمق الهاوية التي يحفرها العدو المشترك لتثبيت اقدامه في مصر . وتاكد للجميع انه لا امل لهم في البقاء او الوجود بغير استمرارهم على الحالة التي وجدوا انفسهم عليها منذ الاف السنين .

وجاءت سنوات الحرب العالمية الاولى بما صاحبها من قهر وظلم وسخرة لتؤكد بداهة المصير المشترك في نفوس المسلمين والاقباط . واخذوا يتطلعون الى اليوم الذى يتخلصون فيه من كابوس الاحتلال الذى امتص قواهم ونهب ثرواتهم واذل كرامتهم . فلما اندلعت الثورة تولد الأمل الذى انتظروه طويلا وانخرط سينوت حنا في اتون الثورة مضحيا بماله الوفير وشبابه الغض دون انتظار لثمن .. او ترقب لمنصب بينما وقف اخوه بشرى مترددا .. خائفا من مخاطر الثورة على ضياع اسرته التي كانت تشغل مساحات واسعة في مديريتى بني سويف والفيوم .

■■■

يروى العالم المؤرخ الدكتور حسين مؤنس لقطة رائعة من حياة المجاهد الزاهد سينوت حنا نقلا عن الدكتور جورجي صبحي الذى كان يجمع بين مهنة الطب ودراسة تاريخ مصر القديم وكان يحسن اللغة القبطية ويقرأ الهيروغليفية . وكان يلقى دروسا في التاريخ على طلبة معهد الاثار المصرية . يقول الدكتور مؤنس . سألته ذات ليلة ونحن منصرفون من المعهد في طريقنا الى ميدان التحرير :

- هل صحيح ان بشرى حنا شقيق سينوت حنا ؟

- نعم كان بشرى هو الأخ الاكبر . وكان غير راض عن الاتجاه الوطني المتطرف الذى سار فيه سينوت وقد عاتب بشرى اخاه سينوت الذى كان شديد الحماسة لمؤتمر مصالحة المسلمين والاقباط الذى عقد في مصر الجديدة . وكان بشرى يخاف على مركز العائلة وثروتها من الاتجاه الوطني المتطرف فقال لاخيه يوما :

- اذا اصررت على سلوك هذا السبيل فستسجن وتعذب . وربما نفوك من البلد كما نفوا عرابي .

فقال سينوت . وكان شابا يتميز بالحياء والأدب الشديد

- ياأخي بشرى لا تخف على . إنني اسعى في الحصول على استقلال مصر وإخراج الانجليز منها لأن هذا هو الضمان الوحيد لسلامتنا جميعا اقباطا ومسلمين . انت تظن ان الانجليز يحرسون اموالنا ويحمون حقوقنا نحن الاقباط .. هذا خطأ .. إنهم لا يحمون إلا انفسهم وما انت ذا تراهم يستكثرون من نصارى الشوام ويعتمدون عليهم دوننا . وانظر عنايتهم بالأروام (اليونان) والأرمن والمالطيين انت تعرف ان الحكومة الانجليزية هي التي بنت من مالها كنيسة الروم وكنيسة الأرمن في القاهرة . وهم يمولون المستشفى الاسرائيلي .. فهل ساهموا بقرش في بناء كنيسة قبطية؟ انهم ياأخي اعداء المصريين جميعا . امننا الوحيد هو ان نظل متحدين مع إخواننا المسلمين . فنحن وهم دائمون في هذا البلد . وماعدانا زائل .. هذا هو الأمان الوحيد لي ولك ولأموالك التي تخاف عليها .

ثم يستطرد الدكتور جورجي صبحي قائلا : « وبعد ذلك بسنوات . وبعد ان اجتمعت كلمة المسلمين والأقباط تحت زعامة سعد . وبدأت دعائم الاحتلال تتزعزع . واصبح سينوت الى جانب سعد واصحابه من رجال مصر وابطالها . وصل بشرى ذات يوم الى الفيوم في زيارة عمل فوجد مظاهرة في انتظاره . وحمله الناس على اكتافهم . لمجرد انه اخو سينوت .. وعندما التقى باخيه بعد ذلك بايام قال له : كنت انت على حق ياأخي .. لا تتصور كيف يستقبلني الناس الآن في الفيوم . قبل ذلك . وفي ليالي ازمتنا مع إخواننا . كنت اطلب من الحكمدار ان يرسل معي حرسا .. لقد مضى ذلك والحمد لله » ..

■■■

هذا هو سينوت حنا .. المجاهد الزاهد الذى عاش الثورة بكل عنفوانها .. وعاش مابعد الثورة دون أن يطمع في منصب او جاه او نفوذ .. وكان استشهاده في المنصورة خير مثل على نزاهته ومروءته وعطائه النبيل .

جمال بدوي





صورة طبق الأصل

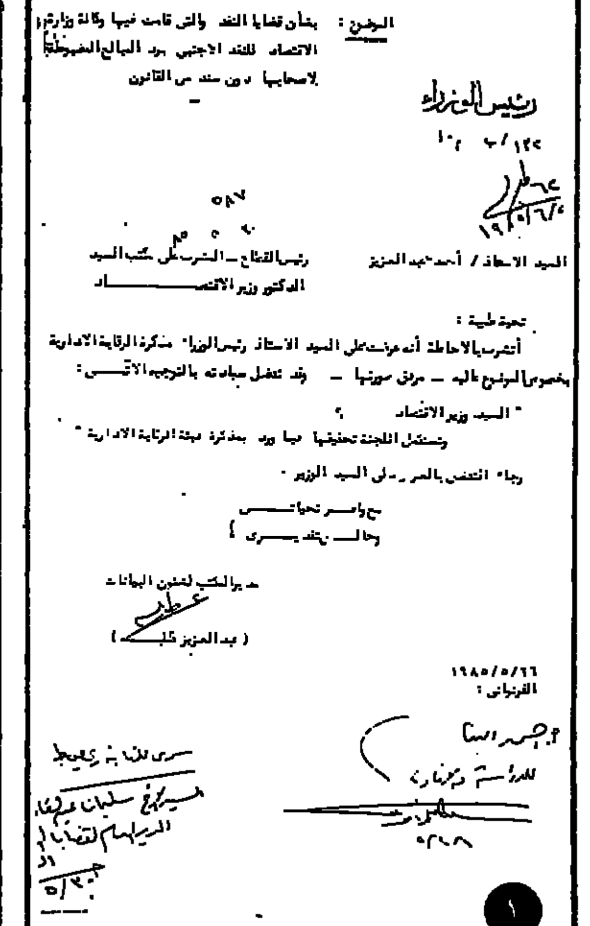
« الوفد » تتكلم بالوثائق

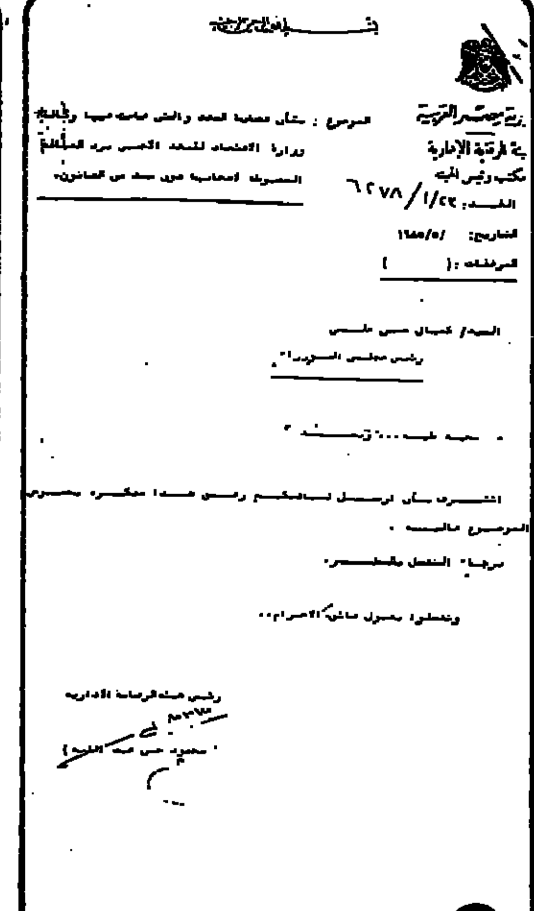
وتترك الحكم للقراء

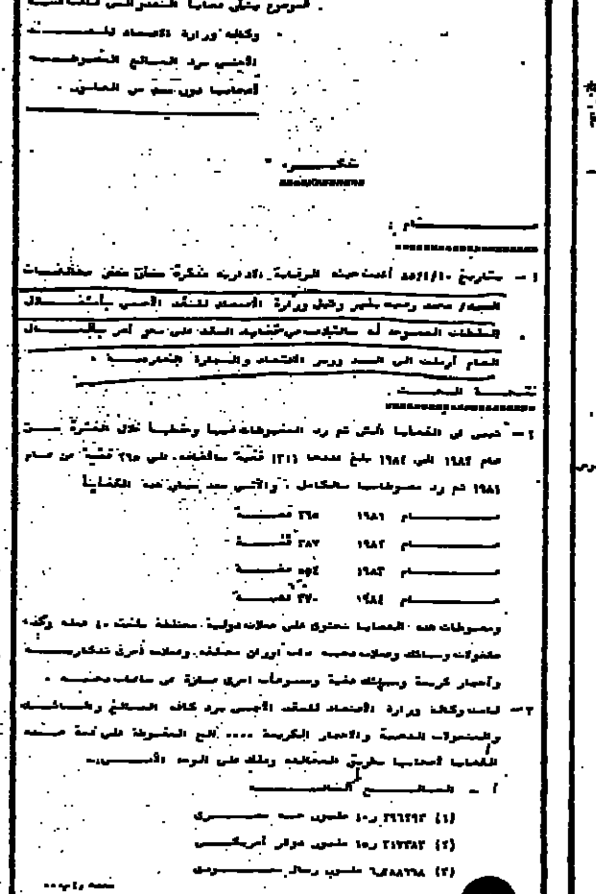
عندما تتكلم الوثائق والمستندات ، فإن على ابواق الحكومة ان تعترف بالحقائق مهما كانت اليمة .. بدلا من ان تلجا الى اساليب التزييف والتشكيك في الوقائع التي تضمنها استجواب الوفد امام مجلس الشعب . ان الوفد تقدم صورة فوتوغرافية للقضايا التي ضبطتها الرقابة الادارية حول جرائم الاموال المهربة . وتبين منها ان عدد القضايا التي تم رد المضبوطات فيها وحفظها خلال الفترة من عام ١٩٨١ الى عام ١٩٨٤ بلغ ١٦٠٦ قضايا نقد وان اجمالي المبالغ المضبوطة والتي تم ردها الى اصحابها كما يلي :

١٠,٢ مليون جنيه مصري ، و ١٥,٢ مليون دولار امريكي ، و ٦,٢ مليون ريال سعودي ، و ١٠,٥ مليون جنيه استرليني ، و ٣٦,٧ مليون من العملات الاخرى ، وذلك بخلاف الاحجار الكريمة والمعادن النفيسة والعملات التذكرية النادرة ، والمسبوكات الذهبية والفضية التي لم يقدر ثمنها .

وهذه الارقام المثبتة في الوثائق الرسمية تكشف التلاعب في البيانات التي ادلى بها وزير الاقتصاد امام مجلس الشعب . والوفد لاتملك الا ان تقدم الوثائق كما هي .. وتترك للقارىء الحكم


رئيس الوزراء
الموضوع : بشأن قضايا النقد والتي قامت فيها وكالة وزارة الاقتصاد للنقد الاجنبي برد المبالغ المضبوطة لاصحابها دون سند من القانون
١


رئاسة الجمهورية
هيئة الرقابة الإدارية
الموضوع : بشأن قضايا النقد والتي قامت فيها وكالة وزارة الاقتصاد للنقد الاجنبي برد المبالغ المضبوطة لاصحابها دون سند من القانون
٢


الموضوع : بشأن قضايا النقد والتي قامت فيها وكالة وزارة الاقتصاد للنقد الاجنبي برد المبالغ المضبوطة لاصحابها دون سند من القانون
٣

علوى حافظ في جلسة عاصفة بمجلس الشعب

٤ لصوص ظلوا يسرقون مصر جهاراً !!

وأجهزة الأمن مكتوفة اليدين ؟!

في جلسة عاصفة امتلأت فيها قاعة مجلس الشعب ... الصحافة المعارضة عن ... نجحت حكومة حزب ... في دفع ... ونوابه بالتهاون في ... الشعب . وفي قوت ... ابنائه . عندما تمكن ... علوى حافظ من ... الحكومة إلى إعلان موافقتها ... استجوابه لوزير الداخلية ... الفورية على مناقشة ... وفجأة تفجر قضية الفساد في ... مصر وتستر حكومة الحزب ... الوطني عليه وحمايتها ... لعناصره التي تحكم ... جهارا وتسرق مقدرات الشعب ... نهارا . والدليل هو ... الاتهام الحي ... جرائم الاقتصاد وقضايا النقد ... وزارة الاقتصاد فيها والتي ... المضبوطة ٥٠٨ ملايين ... قيمتها ... على ١٦٠٦ ... دون سند من القانون ... ونصف مليار جنيه مقابل ... رشاوى ضخمة تقاضاها ... اربعة من كبار موظفي الدولة ... الذين استمروا في مواقعهم ... ينهبون على مدى ستة ... سنوات . بالرغم من علم ... اجهزة الامن ... من تقديم دليل واحد للادانة ... الا بعد مرور ... خمس ... سنوات ... يقف ... تهاونت ... القيام بواجبها ... بعض هؤلاء ... ولم يتم القبض على الكبار ... الا بعد ان تدخل رئيس الدولة شخصيا

ففي بداية الجلسة التي راسها محمود دبور وكيل المجلس اعلن وزير مجلسي الشعب والشورى عبدالحميد رضوان ان الحكومة جاهزة للرد فورا على الاستجوابين المقدمين من ابراهيم شكري وعلوى حافظ .. وفي البداية وافق اعضاء المجلس على اقتراح محمود دبور رئيس الجلسة بعدم مناقشة ما فصلت فيه السلطة القضائية احتراما لاستقلالها . وعدم المساس بالاشخاص واتسام المناقشات بالموضوعية وعدم مقاطعة المتحدثين بعضهم لبعض .

وبعد ذلك عرض النائب ابراهيم شكري لاستجوابه بشكل موضوعي هادىء في اغلب فقراته . وتغلب عليه الحياء فكان استجوابه خجولا !

محكمة التاريخ

ثم وقف النائب الوفدي علوى حافظ يعرض لاستجوابه قائلا : لقد قدمت خمسة استجوابات . ولكني اليوم اشعر بانني لست وحدي في هذا الاستجواب فنحن كنواب الشعب . في تلك اللحظة نقف أمام محكمة التاريخ . لاننا نقف امام اخطر ما يهدد أمتنا وهو الفساد المتمثل في تلك الفضيحة الكبرى التي هزت الراي العام واصبحت حديث كل الناس . فلا احد كان يتصور ان الفساد قد بلغ هذا الحد . وان مافيا الفساد في مصر بهذه السطوة والنفوذ .

فعلى مدى خمس سنوات وعصابة من اربعة لصوص تسرق مصر جهارا ويحتمون بالمنصب والنفوذ في هذا البلد المنكوب . فاجهزة الامن تضبطهم متلبسين في عام ١٩٧٩ وتنام القضية خمس سنوات . ثم يبدأ التحقيق في عام ١٩٨٥ . والنائب العام لا يصدر قرار الاتهام إلا قبل رحيله عن منصبه بايام ثم يصدر الحكم في عام ١٩٨٦ .

تلك الحركة البطيئة لاخطر جريمة كان موقعها داخل وزارة الاقتصاد حيث تمكن ديناصور الفساد من سرقة مليار جنيه .. وبالرغم من كل ذلك . فقد استمر هؤلاء اللصوص في مواقعهم يقبضون فوق مرتباتهم وحوافزهم . ولم يخلوا مواقعهم إلا قبل صدور الحكم بلحظات بالرغم من ان الاجراس دقت بعنف وسمعها كل شعب مصر .

فتحت يدي اخطر تقرير سري لم يطبع منه سوى نسخ معدودة لا تزيد على اصابع اليد الواحدة . سأتصفحه معكم حتى لا تقول الحكومة انها لم تكن تعلم . بالرغم من ان رئيس الوزراء السابق كمال حسن على قد تسلم نسخة من هذا التقرير والذي يتربع الآن على عرش احد البنوك الكبرى !

التقرير الخطير

ولخص علوى حافظ التقرير الذي اعدته هيئة الرقابة الادارية بشأن بعض مخالفات محمد رفعت بشير وكيل وزارة الاقتصاد للنقد الاجنبي واستغلال السلطات الممنوحة له بالتلاعب في قضايا النقد على نحو اضر بالمال العام . فقال إن القضايا التي تم رد المضبوطات فيها وحفظها خلال الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٤ بلغ عددها ١٣١١ قضية بالاضافة إلى ٣٩٥ قضية في عام ١٩٨١ تم رد مضبوطاتها بالكامل . ومضبوطات هذه القضايا تحتوى على عملات دولية بلغت ٤٠ عملة ومشغولات وسبائك وعملات ذهبية ذات اوزان مختلفة . وعملات اخرى تذكارية واحجار كريمة وسبائك ذهبية وفضية . ومنوعات اخرى عبارة عن ساعات ذهبية .

وقد قامت وكالة وزارة الاقتصاد للنقد الاجنبي برد جميع المبالغ والسبائك والمشغولات الذهبية والاحجار الكريمة وكل المضبوطات على ذمة هذه القضايا لاصحابها بطريق المخالفة . والمبالغ والاشياء التي ردت هي :

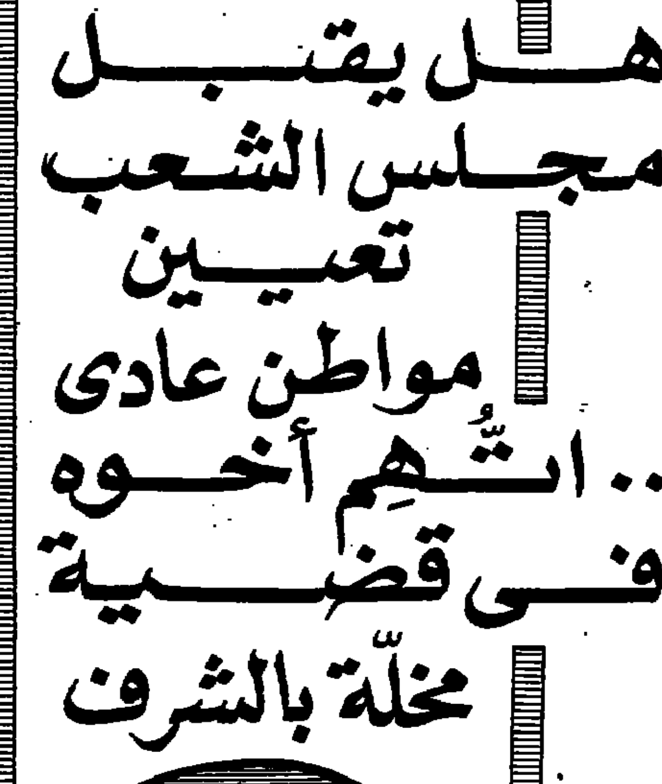
● المبالغ المالية : ١٠,٣ مليون جنيه مصري ، ١٥,٣ مليون دولار امريكي ، ٦,٣ مليون ريال سعودي ، ١,١ مليون جنيه استرليني ، ٣٦,٨ مليون عملات مختلفة عددها ٣٦ عملة .

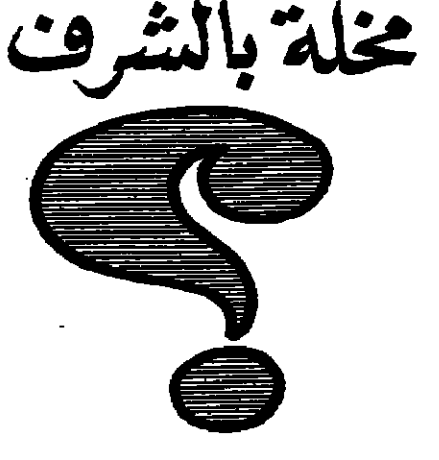
● السبائك الذهبية : سبائك تقدر زنتها بـ ٥٩٥٠ جراما بالاضافة إلى سبيكتين لم يحدد وزنهما وقيمتهما .

● المشغولات الذهبية : عدد ٩٦ قطعة مشغولات ذهبية متنوعة بالإضافة إلى مشغولات لم يوضح وزنها . وقدرت بمبلغ يزيد على ٣٢ ألف جنيه .

● عملات ذهبية : ٧٠ جنيها ذهبيا . و ٤ انصاف الجنيه وربعين .

● عملات تذكارية نادرة ذهبية وفضية يقدر عددها بـ ٥٠٠٣ قطع . وسبيكة فضة وزنها حوالى كيلو جرام . ومجموعة احجار كريمة من اللؤلؤ الخالص زنتها ٢٢٣ جراما ، و٨٩ حجرا كريما ذات قيمة اثرية غير مقدر ثمنها . و٤٤ ساعة ذهبية حريمي ورجالي .





تابع الجلسة :
أحمد ابراهيم البعثي

وقال : وقد ادت قرارات رفعت البشير وكيل الوزارة لشئون النقد ، برد المضبوطات لاصحابها ، إلى فقد الدولة الرسوم الجمركية والضرائب على هذه المضبوطات . سواء النقدية او العينية ، وفي ، ابريل ١٩٨٥ قدمت اللجنة المشكلة بقرار وزير الاقتصاد هذه القضايا تقريرا بان هناك ٤٦ قضية تم رد مضبوطاتها إلى اصحابها . وهناك ١٣ قضية منها تحمل توقيعات لوزير الاقتصاد السابق .

وانتهت اللجنة إلى وقوع مخالفات ادارية من كل من محمد رفعت بشير وكيل الوزارة لشئون النقد الاجنبي ، وعبدالخالق المحجوب وكيل المدير العام للبحوث والشكاوى بوكالة الوزارة للنقد الاجنبي .. وطلبت احالتهما إلى النيابة فورا . وقالت انه إذا كان صحيحا ان توقيعات وزير الاقتصاد السابق مزورة كما يقول ، فعليه الالتجاء إلى النيابة .

وبمقابلة المستشار حسن الشربيني رئيس نيابة الشئون المالية والادارية يوم ١٢ مايو ١٩٨٥ ، ومناقشته حول عدد القضايا التي تم الرد والحفظ فيها وقيمة المبالغ التي ردت للمخالفين قال ان عدد القضاء عامي ٨٣ - ١٩٨٤ بلغ ٨٨١ .. والمبالغ التي ردت تزيد على ١٥٠ مليون جنيه . وذلك بصفة مبدئية لحين إعداد التقدير النهائي .

عدا السهو والخطأ !!

وقال علوى حافظ : لقد تبين من الفحص بادارة النقد والخبراء ان بعض القضايا لم يتم تسجيل مضبوطاتها . وبالرجوع إلى ملفات النيابة تبين ايضا ان بعض القضايا لم تتضمن تقدير القيمة النقدية للعديد من المضبوطات العينية . مثل الاحجار الكريمة وغيرها . كما تبين اختلاف عدد القضايا المسجلة بادارة النقد إذ بلغ ١٣١١ قضية في الفترة من ٨٢ إلى ١٩٨٣ بينما بيان نيابة الشئون المالية بلغ ٨٨١ قضية عن ذات الفترة .

رائحة الفساد

ويواصل النائب علوى حافظ الحديث فيقول والذي حدث بعد ذلك ان رائحة الفساد فاحت في البلد . ثم قامت معركة بين وزير الاقتصاد السابق والمدعي الاشتراكي .

وهنا انطلق عدد من نواب الحزب الوطني النائب علوى حافظ قائلين وما علاقة وزير الداخلية بتلك القضية ؟

فاعلن علوى حافظ انه لا يتهم وزير الداخلية . ولكنه يوجه اتهاما للحكومة من خلاله . فان الحكومة لم تتحرك إلا في نهاية عام ١٩٨٥ بالرغم من سلسلة التحقيقات الصحفية التي قامت بها جريدة «الوفد» حول تلك القضية . وعلم الشعب ان العصابة ردت ٥٠٨ ملايين جنيه من العملات المضبوطة مقابل الحصول على رشاوى . وبدات الجماهير تتساءل : اين الحكومة ؟ اين البرلمان ؟ وإلى اين يتجه الفساد ؟ وكيف يستمر حتى اليوم في مواقع الحكم . ويتمتع بسلطات اتخاذ القرار ؟ واهتزت الثقة في الحكومة . وانعكس ذلك على السوق التجارية . وافترس الغلاء اقوات الشعب المطحون .

ويرحل وزير الاقتصاد السابق عن موقعه بعد ان احاطت به الكثير من علامات الاستفهام . ودون اجابة واضحة .. وحتى وزير الاقتصاد الجديد لم يحرك ساكنا . ويوقف الموظفين الكبيرين عن سلطاتهما إلا قبل ساعات من صدور الحكم !!

الحكومة تتستر على الفساد

وتتعالى نبرات النائب علوى حافظ قائلا : انني اتهم الحكومة من خلال وزير الداخلية بتسترها على الفساد . وتراخيها في مقاومته . وهنا اتوجه بسؤال خطير إلى ضمائر نواب الشعب .. لو ان مصريا بسيطا تقدم بطلب إلى امانة المجلس ليعمل ساعيا واثبتت التحريات الامنية ان اخاه محكوم عليه في قضية مخلة بالشرف ، فهل يمكن ان يعين ذلك الرجل في وظيفة ساع او فراش بمجلس الشعب ؟ .. ويذكرهم بالسوابق التاريخية والسياسية المشابهة التي تحتم على رؤساء الدول والوزراء التخلي فورا عن مناصبهم إذا ما تعرضوا لاى موقف مشابه !

علاقة رفعت المحجوب بالعصابة

وبعد مقاطعة نواب الحزب الوطني لعلوى حافظ يعود فيواصل عرض الاستجواب قائلا : انه بالرغم من متابعة اجهزة الامن لسير تلك القضية المالية الخطيرة فان المتهمين تمكنوا من الهرب بعد صدور الحكم . وقبض على بعضهم ، اما الآخران فقد تمكنا من الفرار خارج البلاد .

وهنا نتساءل كيف حصل هؤلاء المتهمون على جوازات سفر قبل صدور الحكم بلحظات ؟ ولماذا لم تقم اجهزة الامن بالرغم من علمها بسير احداث تلك الجريمة بمنع تهريب المضبوطات لخارج البلاد ؟ وطالب النائب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية لمعرفة علاقة رئيس مجلس الشعب الدكتور رفعت المحجوب بعصابة الاربعة .

سقط الاستجواب ومع ذلك !!

ثم وقف الدكتور السيد على السيد وزير مجلس الشعب والشورى ليوضح رأي الحكومة .. فقال : ان الحكومة قبلت استجواب علوى حافظ رغم انه غير مدرج . ورغم ان الحكومة لم تبلغ به . وذلك رغبة في سماع كل رأي . ومن واقع هذا الترحيب استمعنا لما قاله النائب علوى حافظ . والذي لم يخرج عن تقرير لجهاز الرقابة الادارية . ولهذا فقد سقط استجواب علوى حافظ بنص المادتين ١٢٥ و ١٢٦ من الدستور ومع ذلك فسترد الحكومة على الاستجواب .

وبعد ذلك تحدث وزير الداخلية احمد رشدي والقى بيانا سبق إعداده . خلا من اية اجابة واقعية للعديد من اسئلة وطلبات الاحاطة والاستجوابات التي تقدم بها اعضاء مجلس الشعب . فلم يوضح كيف استمر وقوع مسلسل الجرائم الاقتصادية على مدى ست سنوات دون الحصول على دليل الادانة ؟ ولماذا سمحت اجهزة الامن بهذا النهب المنظم لثروات الشعب التي بلغت المليار جنيه في حين ان المفروض في بديهيات العمل الامني هو منع وقوع الجريمة .. وضبط مرتكبيها ؟ وكيف تمكن المحكوم عليهم الاربعة من الهرب . وهكذا جاء رد وزير الداخلية إنشائيا اكثر منه واقعيا .

وتحدث وزير الاقتصاد الحالي سلطان ابو على فعمد الى التقليل من شأن قيمة قضايا النقد التي ادعى انها لا تزيد على ٢٦,٨ مليون دولار فقط لا غير ! ونفى صحة بيانات تقرير جهاز الرقابة الادارية .

بعد ذلك عقب علوى حافظ على رد الوزيرين فقال أؤكد انني نقلت بكل الصدق مايريده الشعب عن تلك القضية ، واعلن تمسكي بصحة بيانات جهاز الرقابة الادارية . كما احيل إلى امانة الجهاز صورة فوتوغرافية لعمارة من ١١ طابقا يمتلكها المتهم عبد الخالق المحجوب واخرون . واطالب بلجنة تحقيق برلمانية لمعرفة شركائه الآخرين وهنا اتهم وزير الداخلية السابق حسن ابو باشا الذي اجرى انتخابات مجلس الشعب واجرى تحريات على كل النواب الذين نجحوا ودخلوا المجلس . فلماذا لم تتضمن تحرياته الاتهامات الموجهة لشقيق رئيس مجلس الشعب ؟

وقال . عندما نشرت الصحف عن صدور حكم بحبس مجموعة من المواطنين الذين نسب اليهم جرم معين . فلم يكن ذلك بالامر الجديد الذي تعلم به اجهزة الداخلية لاول مرة . فقد كانت تعلم بالخيوط الاولى لجريمتهم منذ ٨ / ٢ / ١٩٨٠ .. وهنا كان يتحتم عليها المساواة بين الامن السياسي والامن الاقتصادي .. فكيف تحرص الوزارة على تولي الامن السياسي وتتجاهل او لا تكترث بالامن الاقتصادي لقد اهتمت اجهزة الامن بمراقبتي ولنا « نائب معارض » ولم تكترث بمتابعة متهمين في قضية اقتصادية خطيرة ومن ناحية اخرى فلماذا لم تستفيد وزارة الداخلية من

(البقية ص ٥)


النائب الوفدي علوى حافظ يتساءل : إلى اين يتجه الفساد ؟ وكيف يستمر في مواقع الحكم ؟ وكيف يتمتع بسلطات اتخاذ القرار ؟

محمود دبور وكيل مجلس الشعب يقترح عدم مناقشة الاستجواب لصدور الحكم في قضية رد الاموال المصادرة


حوار اثناء الاستجواب بين المستشار ممتاز نصار والنائب الوفدي على سلامة وحسن ابوباشا وزير الحكم المحلي


نواب المعارضة المستشار مصطفى الطويل والدكتور ميلاد حنا ومصطفى شردي والعزب شطا وممدوح قناوى واحمد مجاهد

الوفد يطالب بلجنة برلمانية لمعرفة علاقة رئيس مجلس الشعب بعصابة الأربعة





ابراهيم شكرى — د . عبدالغفار عزيز — طاهر حزين — د . السيد على السيد — حسن حافظ

سوابقها مع المتهمين الذين يفرون بأموال الشعب كتوفيق عبدالحى ؟؟؟
وتحدث النائب طلبة عويضة من الحزب الوطنى فقال اتفق مع علوى حافظ فى وجود بلبلة فى الشارع السياسى بسبب تلك القضية والتى يحيطها الكثير من الغموض الذى يجب جلاؤه .

الأمن الاقتصادى .. والسياسى

وقال ممتاز نصار زعيم المعارضة معقبا على رد وزير الداخلية إن الدستور يقضى بأن سيادة القانون أساس الحكم فى الدولة وللقضاء سيادته . والشرطة تكفل أمن المواطن .. ونحن الآن أمام مواطنين نسب اليهم اتهام معين . والداخلية تعلم بهذا وغيره من جرائم أخرى . اننا نرى إمارة الصبيان فى كل موقع . وهؤلاء أصبحوا رأس الفساد فى مصر والتى اطالب وزير الداخلية بأن يراجع هؤلاء القائمين حفاظا على أموال ومصالح الشعب .

أما النائب الوفدى محمد على طايع فقال لقد تقدمت بطلب الاحاطة حين شعرت بأن هناك شيئا غير عادى فى تلك القضية التى تمس اقتصاد مصر .. ونحن جميعا - أغلبية ومعارضة نسعى لتدعيم اقتصاد بلادنا ومحاربة كل فساد قد يسىء إليه . لذا فقد تقدمت فى الدورة الماضية والدورة الحالية بسؤال لوزير الاقتصاد حول الأسباب التى أدت الى رد المبالغ المصادرة ولكن للأسف لم يدرج !!

ومن ناحية أخرى فكل ماقاله وزير الاقتصاد سلطان أبو على يتناقض مع بيانات تقرير جهاز الرقابة الادارية الذى رفع لرئيس الوزراء السابق كمال حسن على . ولكن ماهالنى هو محاولة وزير الاقتصاد الحالى التهوين والتقليل من قيمة المضبوطات الحالية فى تلك القضية . فقطعة ماس صغيرة قد تساوى ٣٥ مليون جنيه فالعبرة بالقيمة وليست بالوزن !

وهنا لا يفوتنا أن نتوجه بالشكر للرئيس مبارك الذى أولى تلك القضية اهتمامه الشخصى واصدر أوامره لوزير الداخلية بسرعة القبض على المتهمين الهاربين .

الحاج السعيد

وبعد الحاج شديد من مصطفى سعيد وزير الاقتصاد السابق . نجح فى اقناع المنصة باعطائه الكلمة . فأكد انه لم يحدث أن باشر كوزير إختصاص شئون النقد وانما كان يفوض فى ذلك وكيل الوزارة واضاف أن رفعت البشير صدر له قرار التفويض بذلك عام ١٩٨٢ . حتى سبتمبر عام ١٩٨٤ لم تكن . أية شبهات . قد حامت حوله . حتى حضر اليه اللواء حسن الألفى والعقيد علاء عباس واخبراه بشكوكهما فيه خاصة فيما يتعلق برد المبالغ المضبوطة .. ولكن لا توجد لديهما وقائع محددة أو أدلة على ذلك .. ولذا فقد أصدر قرارا بأن رد المبالغ المضبوطة لا يكون إلا بعد الرجوع لوزير الاقتصاد .

واستمر الحال على ذلك حتى ٢٠ / ٣ / ١٩٨٥ وقبل خروجى من الوزارة . حضر الى الضابطان المذكوران . واخبرانى بحصولهما على الوقائع المطلوبة لوجود تلاعب فى إدارة النقد . وعندها احلت الأمر للقضاء خاصة وقد اكتشفت بعض حالات التزوير لتوقيعى .. والموضوع الآن مطروح امام النيابة العامة والمدعى الاشتراكى .

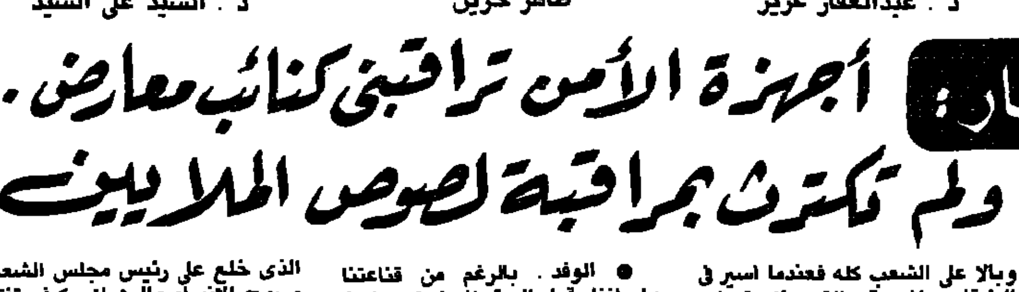
هذا .. قدر مصر

كما تحدث النائب محمد محفوظ حلمى فقال لقد سمعت وزيرى الداخلية والاقتصاد وهما يعلقان على الاستجواب المقدم بأننا نحكم بالقوانين الصادرة من مجلس الشعب . لذا فاننا انشدكم من هذا المنطق ان نتروى فى أى مشروع قانون وندرسه الدراسة الكافية حتى لا يكون وبالا على الشعب كله فعندما اسير فى الطرقات المهدمة التى لا تصلح للآدميين اقول إن هذا هو قدر مصر ويجب أن نتحمل ونصبر ولكن اصدم عندما أرى الاثرياء ومن فى السلطة وهم ينهبون أموال هذا الشعب وينعمون بها فى الخارج .

واقولها كلمة يسمعها رئيس الدولة ورئيس الوزراء وكل النواب اننا فى مجلسنا هذا مسئولون أمام الله عن كل مايحدث لمصرنا . واذا فقدت الثقة بين الشعب وحكامه ضاع كل شىء .. ومن هذا المطلق نقول لوزير الداخلية لا يجوز لك أن تكيل بكيلين فى هذا البلد . واحد للأثرياء واخر للفقراء .. ولا تفرق بين أمن الشعب السياسى وأمنه الاقتصادى فكلاهما هام

النبى المزعوم !

وبعد قرار المجلس بالانتقال الى جدول الاعمال . دخل الدكتور رفعت المحجوب قاعة المجلس وسط تصفيق كومبارس الحزب الوطنى . وقال لقد ابيت أن أرد على احد وأما مصر الكريمة فلن تكون ابدا أورشليم تلك القرية الظالمة التى رمت كل نبى بحجر .




ممتاز نصار: أجهزة الأمن تراقبني كنائب معارض .. ولم تكترث بمراقبة لصوص الملايين

● الوفد . بالرغم من قناعتنا وإيماننا بقول الحق انه لا تزر وازرة وزر اخرى وحرصنا على الالتزام الموضوعى فى كل ما نكتب والابتعاد تماما عن سياسة التجريح الشخصى . فان هناك سؤالا تفرضه علينا العبارة السابقة للدكتور رفعت المحجوب . من الذى خلع على رئيس مجلس الشعب مسوح الأنبياء والرهبان وكيف تأتى له أن يشبه نفسه . بأنبياء أورشليم . ؟

وقد رأس المحجوب الجلسة لمدة ٧ ثوان ليفضها قبل أن يتعرض لأى هجوم .

اجتماعات اللجان

تعقد لجنة الوفد العامة بسوهاج برياسة احمد عبدالرحيم حمادى فى الساعة ١١ قبل ظهر الأربعاء القادم بمقر الحزب بسوهاج .

د. اباظة يحاضر فى مقر الوفد بالاسكندرية

يلقى الدكتور ابراهيم الدسوقى اباظة محاضرة موضوعها (مصر والاصلاح الاقتصادى) فى الساعة السابعة من مساء غدا الجمعة بمقر حزب الوفد بالاسكندرية والدعوة عامة .

نواب الوفد يتحدثون عن أحداث المحلة وشبرا الخيمة

مطلوب من الحكومة تحقيق المطالب العادلة لعمال المحلة وإسكو

كتب - احمد البعثى

الجلسة التى خصصت لمناقشة احداث مصانع غزل المحلة كانت من الجلسات الساخنة التى انتصرت فيها المعارضة الوفدية والحكومة كما حالف التوفيق منصة المجلس وأمانته .

فالمعارضة الوفدية حرصت كعادتها على طرح مشاكل الجماهير ومناقشة الحلول الممكنة لها مع المسئولين من خلال طلبى إحاطة تقدم بهما المستشار ممتاز نصار والنائب الوفدى محمد محفوظ حول احداث مصانع غزل المحلة وحرص النائبان الوفديان على تأكيد أن سياسة القمع لم تعد هى السياسة الناجحة فى ترويض الجماهير وقيادتها ان لم تكن سببا فى تفجير مشاعرها وإثارتها وبدلا من ذلك يجب إقامة جسور صادقة بين ادارات القطاعات الإنتاجية و العاملين بها والأهم من كل ذلك هو إعطاؤ حقوقهم

اما لماذا نجحت الحكومة . فلانها حرصت ممثلة فى وزيرى الداخلية والصناعة على الحضور فورا لمجلس الشعب وتوضيح كل الحقائق للنواب .

وبالنسبة لمنصة المجلس وامانته فقد وضح انها بدأت تتفاعل مع نبض الشارع السياسى وتحطم اصنام الروتين .

قال المستشار ممتاز نصار زعيم المعارضة لاشك اننا نحيى جهود العمال فى مصر التى تتجه نحو زيادة الانتاج ووفرته . ولذلك فعندما سمعنا عن احداث مصانع غزل المحلة رأيت من واجبى كممثل للهيئة البرلمانية لحزب الوفد الذى يحرص على حقوق العمال فقد كانت حكومة الوفد أول من أصدر فى عام ١٩٤٤ عقد العمل الذى يعد الركيزة التى صانت حقوق العمال . ومن هذا المنطلق قدمت طلب الإحاطة عما حدث من اعتصام بعض عمال مصانع المحلة الكبرى ذات التاريخ الكبير واحدى دعامات الاقتصاد المصرى لذا فلا يمكن أن نغمط حقوق العمال فإذا كانت هناك مطالب شرعية للعمال بتناسب الأجر مع العمل والانتاج . كما سمعت عن اعتصام سابق فى مصانع اسكو . فما سبب التراخى فى بحث حقوق العمال خاصة ان حكما قضائيا صدر لمصلحتهم حيث كان يجدر الاستجابة لعمال اسكو وبالتالى عمال المحلة . ونسأل وزير الداخلية عن اقتحام قوات الأمن المركزى لمصانع الغزل والقبض على العمال مما أدى إلى توقف العمل ونقص الانتاج فى بعض المصانع لأيام . ألم يكن من الأجدر أن تتم مناقشة العمال وبحث مطالبهم بجدية لذا فإنى أطالب وزير الصناعة ببيان حقوق العمال و واجباتهم

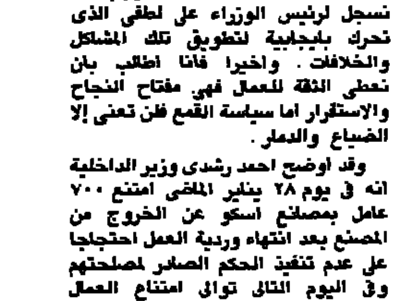
وتحدث النائب محمود محفوظ فقال ان المحلة الكبرى يتمتع أهلها بالأخلاق والمبادىء وبها مساجد بعدد أيام السنة . والعمال فى شركة غزل المحلة على مستوى نادر ويدافعون عن مصانعهم بأرواحهم فأبناؤهم قد توارثوا العمل فى تلك المصانع عن آبائهم لذلك فلا يتصور أن يقوم عامل واحد بقطع فتلة واحدة من على المغزل مهما أضرب واحتج لأن تلك الشركة هى شركتهم لذلك فلم يحدث أن تعرضت الشركة لأية خسارة كغيرها من الشركات الصناعية ولكن بالرغم من ذلك فهناك حقائق الحياة وهؤلاء العمال بشر يعانون كما نعانى ولهيب الاسعار الذى يزداد ارتفاعا يوما بعد يوم حتى وجبة الغداء التى كانوا يعتمدون عليها وتقيم أودهم أثناء العمل تم إلغاؤها وصرف لهم بدلا من ذلك بدل غداء قدره ١٥٠ قرشا ثم تستفز مشاعر هؤلاء العمال بما نشرته الصحف عن حكم لمصلحة عمال شركة اسكو ولكن الادارة لم تنفذ ذلك فتحدث المشاكل ولولا تحرك وزير الصناعة لحدثت كارثة . فالشركة حرم له كرامته وحق لابد أن يصان ويعز على النفس أن يدخل الأمن المركزى ويقبض على العمال . ان هذا التصرف مستفز لمشاعر الجميع . فبدلا من تدخل قوات الأمن بعصيها الغليظة كان الأفضل أن تتحرك ادارة الشركة لحل الخلافات وهنا يجب أن نسجل لرئيس الوزراء على لطفى الذى تحرك بإيجابية لتطويق تلك المشاكل والخلافات . وأخيرا فأنا اطالب بأن تعطى الثقة للعمال فهى مفتاح النجاح والاستقرار اما سياسة القمع فلن تعنى إلا الضياع والدمار .

وقد أوضح احمد رشدى وزير الداخلية انه فى يوم ٢٨ يناير الماضى امتنع ٧٠٠ عامل بمصانع اسكو عن الخروج من المصنع بعد انتهاء وردية العمل احتجاجا على عدم تنفيذ الحكم الصادر لمصلحتهم وفى اليوم التالى توالى امتناع العمال وتداعى الموقف بمصانع شبرا حتى توقف العمل تماما بالورديات الثلاث وفى ٣٠ يناير بدأ العمال فى تصعيد الموقف ففصلوا الكهرباء عن مصنع الصوف ورددوا هتافات عدائية ضد ادارة الشركة ووصل عدد العمال المعتصمين الى ١٨ الفا و ٦٠٠ عامل وقد تم عقد سلسلة اجتماعات مع ممثلى العمال حتى تم تهدئة العمال وأصبح الوضع هادىء فى مصانع اسكو وبالنسبة لأحداث المحلة الكبرى فقد تجمع ٤٥٠ عاملا بالوردية الأولى فى ٧ فبراير مطالبين باحتساب اجر الراحات الاسبوعية اسوة بعمال اسكو وطالبوا بزيادة قيمة الأجور الاضافية بنسب تتراوح بين ١٥٠٪ و ٢٠٠٪ واستندوا فى ذلك إلى ماحدث فى اسكو وفور بدء الوردية الثانية تجمع ٢٥٠٠ عامل وامتنعوا عن العمل ورددوا هتافات عدائية ثم تجمع ٢٥٠ عاملا داخل مصنع الصوف ورفضوا العمل . حددت الشركة لنيابة أمن الدولة العناصر المتزعمة للاضراب وعددهم ٢٣ عاملا وطلبت سرعة فض الاعتصام وتحرر المحضر ٤٤٣ لسنة ١٩٨٦ ادارى قسم ثانى المحلة وبناء على إذن النيابة قامت أجهزة الشرطة بفض الاعتصام حيث دخلت قوات الأمن مصنع المحلة فى الساعة الثانية صباح يوم الاثنين وقبضت على ١١١ عاملا .

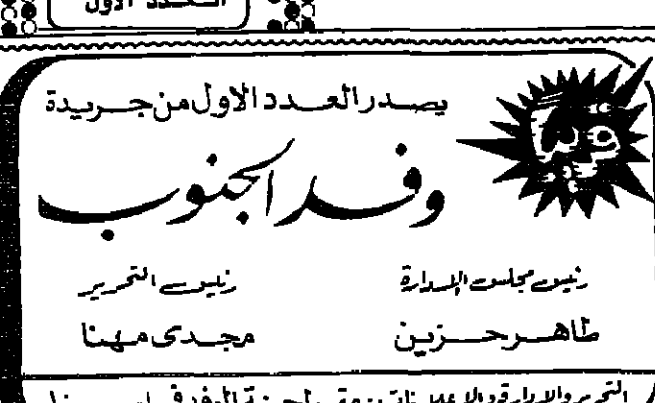
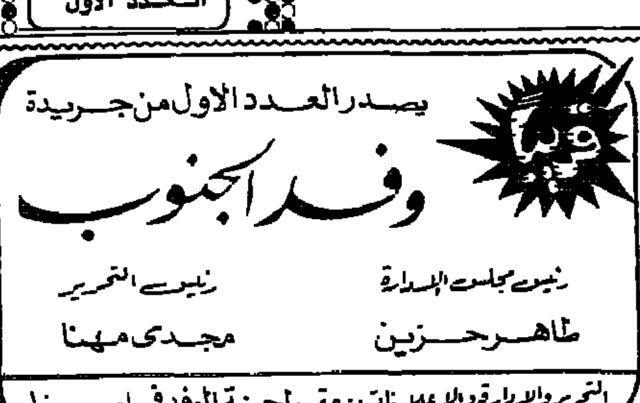
اما وزير الصناعة فقال ان ماحدث الآن هو نتيجة للقرار الوزارى الذى وضع لبحث مشاكل العاملين وماحدث يعد تجاوزا للقانون . وأكد وزير الصناعة ان أصحاب الحقوق سيحصلون عليها .

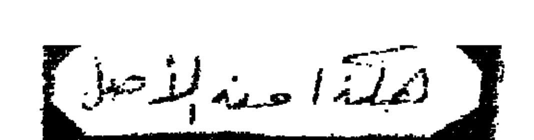
عزاء واجب

● فؤاد سراج الدين رئيس الوفد وأعضاء الهيئة العليا والهيئة البرلمانية وأعضاء الحزب ينعون المرحوم المهندس صلاح الشاذلى وكيل وزارة الأشغال السابق ويتقدمون بواجب العزاء الى الدكتور نصر عبدالحميد سليمان واللواء محيى الدين الشاذلى والدكتور فتحى الشاذلى . ويسألون الله للفقيد الرحمة ولأسرته خالص العزاء .







العسكرة .. والقاضي الطبيعي !

بقلم الدكتور محمد عصفور

نحن نؤمن بأن حجر الأساس في الدولة الديمقراطية هو الفصل المطلق بين سلطة الدولة المدنية وجهازها العسكري . وخضوع هذا الجهاز - شأنه شأن كل الاجهزة - لهيمنة السلطة المدنية .. فليست القوات المسلحة سلطة حكم ، وانما هي جهاز من اجهزة السلطة التنفيذية التي تشارك في الحكم مع السلطتين التشريعية والقضائية . وهذا هو المعنى الوحيد للشرعية الدستورية التي اعتبرها الرئيس السادات جوهر حركة التصحيح كما تمثلت في دستور ١٩٧١ رغم ما يشوبه من عيوب .. وقد كانت هذه الشرعية الدستورية توجب إلغاء النصوص الشاذة في قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ الذي لم يقتصر على تقرير امتياز قضائي للعسكريين بأن تجرى محاكمتهم امام محاكم خاصة بهم بالنسبة للجرائم العسكرية البحتة ، وانما مد ولاية هذا القضاء الاستثنائي إلى كل جرائم القانون العام التي يرتكبها العسكريون .. بل وما هو اخطر من ذلك محاكمة المدنيين امام القضاء العسكري !! ونصت المادة ٦ من القانون على اختصاص القضاء العسكري بجميع الجرائم التي يرتكبها المدنيون والخاصة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي متى صدر قرار جمهوري بذلك ! وبينما يقرر قانون الطوارىء هذا الحكم في حالة إعلان حالة الطوارىء ، نجد أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ يضع هذا المبدأ حتى في الأوقات العادية بشرط واحد هو صدور قرار جمهوري بذلك ! وليس هناك ما هو اشد شذوذا من هذا القانون الخطير ينتزع المدنيين انتزاعا من قضاتهم الطبيعيين في اتهامات لا تمس على اى وجه النظام العسكري . ولعل اقوى برهان على عدوان قانون الاحكام العسكرية على الشرعية الدستورية هو مطالعة تبرير المذكرة الايضاحية لهذا العدوان حيث تقول : إن القوات المسلحة اصبحت جزءا من الدولة (!!) يؤثر عليها مايؤثر على الدولة ، بل اضحت هي المسئولة عن امن الدولة وحمايتها في كل المجالات (؟!) وبالتالي فإن جرائم امن الدولة الخارجي او الداخلي إذا كانت تستهدف الدولة بصفة مباشرة ، فهي في الواقع تستهدف القوات المسلحة بصفة غير مباشرة (؟!) باعتبارها مسئولة عن حماية الشعب وامنه (؟!) وهذه التبريرات الساقطة لا تكشف بحسب عن نية في عسكرة الحياة المدنية (بما في ذلك ما يرتكب من تجاوزات) وانما هي تفرض وصاية عسكرة على المدنيين حتى في اخص شئونهم المدنية وهو الأمن .. وتخرج القوات المسلحة عن وظيفتها الطبيعية ، وهي حماية الوطن من العدوان الخارجي والاجنبي ، لكي تقحمها في شئون الأمن الداخلي الذي تختص به قوات مدنية بحتة هي البوليس .. ولذلك كان دستور ٧١ منطقيا في حرصه على تأكيد الصفة المدنية للشرطة فنصت المادة ١٨٤ صراحة على أن الشرطة هيئة مدنية نظامية ، وأنها مسخرة لخدمة الشعب وتستأثر بالمحافظة على النظام والأمن والآداب طبقا للقانون . وهذا النص الدستوري كاف وحده لإلغاء المادة ٦ من قانون الاحكام العسكرية وتبريرات واضعيها حيث نفى أن يكون للقوات المسلحة او اجهزتها اى دخل بالأمن الداخلي .. وبالمثل فإن النص في تأكيده الطبيعة المدنية للشرطة يؤثم تلك المحاولة التي قام بها النبوي اسماعيل لعسكرة البوليس وتزويده بالسلاح العسكري الذي لا يجوز استخدامه إلا في حالة الحرب مع الأعداء ، وليس في التعامل مع المواطنين حتى وإن خرجوا على النظام . غير انه يبدو ان روح العسكرة المتوثبة في قانون الاحكام العسكرية والمتمثلة في قوات الأمن المركزي المدججة بالعتاد الحربي - هذه الروح العسكرية تتوثب من جديد في مشروع قانون بتعديل قانون الشرطة يعهد بالقضاء في الجرائم التي يرتكبها رجال الشرطة إلى محاكم عسكرية طبقا لقانون الاحكام العسكرية العتيد ! وكأنه لا يكفينا جنوح الدولة إلى ان تكون دولة بوليسية تحكم الشعب بقانون الطوارىء وتطارد المواطنين بقانون الاشتباه - لا يكفينا ان نتجرع علقم الحكم العرفي والاشتباه وعنجهية الانضباط فكتب علينا ان نتجرع مرارة تحول البوليس من هيئة مدنية إلى قوة عسكرية لها محاكمها الخاصة . وكأنما تحولت القوات النظامية جميعا : عسكرية ومدنية إلى قوات غزو تتمتع بامتيازات قضائية وحصانات قانونية !! في شأن ما يرتكبه افرادها من جرائم ضد المجتمع المدني !! ولذلك فإن من حقنا أن نتساءل أهي حرب معلنة على الحياة المدنية ؟ أم أنها غزوة اخرى لحريات وحقوق المواطنين ؟! قد يكون من المبرر أن تنشأ محاكم خاصة لقوات النظامية (عسكرية ومدنية) بالنسبة للجرائم النظامية البحتة اى تلك التي تعتبر خروجا على الانضباط ، والتي هي اقرب إلى أن تكون مخالفات تأديبية . أما أن يعهد إلى تلك المحاكم الخاصة بنظر جرائم القانون العام أي تلك الجرائم التي ترتكب ضد المجتمع ، فإنه انتهاك صارخ للدستور من عدة وجوه :

● فهو اعتداء على استقلال القضاء كسلطة تختص بنظر جميع ما يرتكب من جرائم ، لأن الانتقاص من اختصاص القضاء هو عدوان على كيانه ووظيفته .

● وإنشاء محاكم خاصة للقوات النظامية بالنسبة لجرائم القانون العام هو اقرار بأن لهذه القوات امتيازا قانونيا يشابه إلى حد كبير الامتياز الذي يتقرر للقوات الأجنبية او الغازية ! وهو بالنسبة لرجال الشرطة بالذات إطلاق العنان للأشرار في أن يرتكبوا ما يشاءون من جرائم التعذيب والقسوة اطمئنانا لمحاكمهم الخاصة التي تشكل من زملائهم في المهنة ! وإنه لأمر خطير أن يتقرر هذا النظام بالنسبة للشرطة بالذات وهي الهيئة التي تتعامل مباشرة مع الشعب في كل وقت وفي كل مجال بينما التعامل محدود مع القوات المسلحة التي تقرر لها في الاصل هذا الامتياز الشاذ . وبالاضافة إلى ما تقدم فإن المادة ٦٨ من الدستور قاطعة في اعتبار المثول أمام القاضي الطبيعي حقا دستوريا للمواطن .. فكيف يحرم المدنيون المجني عليهم من قبل القوات النظامية من أن يمثلوا أمام القضاء العادي وهو القضاء الطبيعي في مفهوم الدستور ؟! بل إننا إذا نظرنا إلى هذا الموضوع من زاوية رجل الشرطة المدني فكيف يجوز أن يجرد ن صفته المدنية وتسبغ عليه صفة عسكرية تحرمه من المحاكمة القانونية التي تكفل فيها ضمانات الدفاع كما نصت عليها المادة ٦٧ من الدستور ؟

من المؤسف أن ترتفع الآن اصوات تنازع في أن القضاء العادي هو القاضي الطبيعي . وتدعي أن القاضي الطبيعي يمكن أن يكون قاضيا استثنائيا او خاصا ! هذا هو ما طالعنا به رئيس قضايا الحكومة في جريدة «الاهرام» منذ ايام ، وربما كان في ذهنه صورة الحكم الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا الذي خالفت فيه محكمة القضاء الاداري معتبرة أن محاكم امن الدولة هي القاضي الطبيعي (وليس مجلس الدولة !!) في شأن الطعن في قرارات الاعتقال طبقا لقانون الطوارىء !! غير اننا نعتقد ان هذا الحكم من الأحكام الخاطئة التي لا يمكن أن تستمر في سجلات القضاء الدستوري الحريص على أن يفسر القوانين وأن يزنها بميزان دستور ديمقراطي وحر .. فالقاضي الطبيعي الذي يجب أن نمثل أمامه في جميع المنازعات (جنائية او مدنية او ادارية) هو القاضي العادي الذي ينتمي إلى السلطة القضائية ، والذي لا يخضع على اى وجه لإشراف او توجيه من جانب الجهة الادارية (مدنية كانت او عسكرية) ..

وما لم نحرص على هذا المبدأ حرصنا على حياتنا ، فلن يكون هناك اى امل في استقلال حقيقي للقضاء بل في وجود القضاء كسلطة .. وانما سيكون الشعب نهبا لجهات استثنائية تنتحل لنفسها اسم القضاء ، ولا يتوافر لها اى قدر (ولو كان ضئيلا) من مقوماته . وسوف يكون الخصم هو نفسه الحكم !

ورحم الله شعبا .. يحرم من قاضيه الطبيعي .. لكي يكون قاضيه حاكمه الذي يظلمه !!

الذين لمعوا في الوحل

بقلم : دكتور ابراهيم دسوقي أباظه

وكما يلمع الرجال في الأمجاد يلمعون ايضا في الأوحال . فالطريق الى القمة كما يكون بالجهاد النظيف .. والكفاءة النادرة .. يكون ايضا بالتسلق الخسيس .. والانتهازية المفرطة . وفي ممالك الطواغيت تتكاثر المستنقعات وتنتشر الأوحال .. فلا ترى الى القمة طريقا الا في التمرغ تحت النعال .. ولا تجد الى الشهرة سبيلا الا في تملق الذيول والخدم والأعوان !! وممالك الطواغيت لا تنبت العظام .. ولا تنجب العباقرة .. ولكنها تلد الأذناب والإمعات التي لا تلمع ولا تتألق الا بطين المستنقعات وأوحالها ..

ويحدثنا الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد» عن اصحاب الأوسمة والنياشين في ممالك الطغيان فاذا بهم حشد من الاصفار تربى في مستنقع الطغيان .. وتسلق بالنفاق والوصولية مراتب الجاه والسلطان . ويقول الامام محمد عبده إن ممالك الطغيان لا يعلو فيها الا الاسافل ولا يرتفع في سمائها الا الأراذل لأنها كما يقول الأستاذ الامام تميل الى طبع فيها ورثته عن اصلها ونشأتها !!

والتاريخ يعلمنا دروسا لاتتغير وهي أن عباءة الاستبداد لا تسع للعمالقة والكبار . ولا تشمل بظلها الا الأقزام والصغار .. فلا عجب في أن ترى الأقزام وقد ركبوا قمم الشهرة والمجد . ولا غرابة في أن تجد الصغار قد احتلوا مواقع الكبار وأصبح منهم في كل علم و فن «عباقرة» السياسة والصحافة ، واساتذة «الادارة والاقتصاد وفلاسفة التقنين والتشريع .

وفي هذا البلد رجال مازال يخطف أبصارهم بريق الأوحال فلا يميزون بين بريق وبريق .. ولا يفرقون بين كبير لمع في عرق الجهاد .. وكبير لمع في مستنقع الأوحال .. فكلهم من أهل القمه ، وكلهم في القمة يلمعون !! وعندنا من هؤلاء الضالين كثار لم يكفهم ما أصاب البلاد من طفح المستنقعات . ولم يلمسوا بعد ما لحط عليها من طين وأوحال . فمضوا يصفقون «للصحفي الشهير» او «الاقتصادي الكبير» او «السياسي الخطير» ويدقون لهم طبول العودة من جديد الى حياتنا العامة .

ولم يدرك كل هؤلاء أن وراء هذه العودة مخططا مدروسا يشد خيوطه نفر من رموز الحكم المطلق الذين فاتهم القطار في عهد الرئيس السادات فحاولوا اللحاق به في عهد الرئيس مبارك ..

ولماذا لا يعود أمثال هؤلاء ليحتلوا من جديد قمم المسئولية .. اذا كانت ذيولهم قد تسللت الى كل ركن من أركان الدولة واصبحت تعمل على اختلاق الفرص والمناسبات لعودتهم الى ساحة السلطة .. وتبشر الشعب بالخير العميم الذي ينتظر البلاد على ايديهم !

لماذا لا يعود امثال هؤلاء عودة الظافرين مادام رصيدهم عند عامة الناس بريقا وشهرة لا يعلم الا الله كيف صنعوها ولا كيف فرضوها على الرقاب .. فقد توارى مجدهم الحافل ودفن تاريخهم تحت التراب . واصبح «التكش» في ماضيهم ممنوعا بأمر السلطات .. مع أن في هذا الماضي ما يكفي لتعليقهم على أعواد المشانق !!

لماذا لا يعود امثال هؤلاء بالتهليل والترحيب اذا كانت سفينة الحزب الوطني موشكه على الغرق .. ولا تجد من ينقذها من الهلاك وسط الرياح العاتية؟! اليس هؤلاء «اللامعون» هم الاصول والجذور الباقية لعهد الثورة المباركة التي يتمسح الحزب الوطني في ثيابها ؟!

كان بودي أن تفهم الحكومة والحزب أن المسرح السياسي قد تغير .. وأن الأضواء والزوايا قد تبدلت .. وأن الديكورات لم تعد تسمح ابدا باخفاء الوجوه أو ستر الادوار . فكل هذه المحاولات والمناورات اعلان رسمي بافلاس الحزب وحكومته عن مواجهة المعارضة في الشارع السياسي وعجزها عن التحرك تحت أضواء الديمقراطية الكاشفة .. وحنينهما الشديد الى ظلمات الحكم المطلق ووسادة الدكتاتورية الناعمة !!

ولا خوف ولا حزن على الديمقراطية من اعدائها . فالتاريخ لن يعيد نفسه إلاعلى جثثنا واشلائنا .. وهذه حقيقة أرجو الانسىء الظن بها .. وأن نقدرها حق قدرها حتى لاننقلب على أعقابنا . فلكل زمان رجاله .. ولكل زمان اساليبه . والذين يواجهون الزمن الجديد بالاساليب القديمة لابد أن يسقطوا وأن تبدد ريحهم !

ونحن لا ننصح من لا ينتصحون .. ولكننا نسجل امام الله مانرى ومانعتقد .. حتى ولو كانت رؤيتنا خاطئة .. او مبتورة .. وواجب الحاكم علينا أن يستمع وأن ينصت وأن يتأمل ما نقول وما نعلن . فهذا الذي نحن عليه من خلاف مع الحزب الوطني وحكومته هو مأزق طبيعي بين من يريدون الرجوع عن الديمقراطية ومن يريدون الدفع بها الى الامام .. ولن يحل هذا المأزق الاوسط محايد يضع مصير مصر فوق مصائر الرجال ويخطو بها فوق كل الأوحال .. أو هكذا نعتقد .. وهكذا نأمل .

«الوفد» مع المعذبين في قطار مطروح

قضبان متآكلة وقاطرات مستهلكة ومعدات عمرها ٨٥ سنة

الركاب يقضون الليل في الصحراء في انتظار وسيلة إنقاذ

كيف نشجع الناس على تعمير المناطق النائية وهي تعاني من الإهمال ؟

فتحي بلعيد

حامد الرفاعي

فضل عبدالجواد

يسري الشامي

لقطة من الداخل لقطار مطروح حيث النوافذ مهشمة .. واللمبات [illegible] .. والمقاعد لاتصلح

مصر هي ثانية دولة في العالم - بعد انجلترا - ادخلت السكك الحديدية وركبت القطار ، حيث انشىء اول خط حديدي ليربط بين القاهرة والاسكندرية ، عام ١٨٥٢ .. إلا أن خطوطنا الحديدية ، والقطارات التي تعمل عليها ، لقيت من الأجهزة المسئولة عنها ، والأجهزة المشرفة عليها ، إهمالا لاتستحقه ، طوال العشرين سنة الماضية . خاصة فيما يتعلق بالصيانة والتجديد .. ينطبق هذا على كل خطوط السكك الحديدية ، ولكنه يتجسد - بشكل خاص - في خط الاسكندرية - مطروح ، الذي تبدو آثار الاهمال وعدم الاهتمام واضحة في قضبانه المتآكلة ، وعرباته المحطمة . وقد اتجهت السياسات والجهود ، في الأعوام الأخيرة ، الى تعمير المناطق النائية والعناية بمرافقها ، لتخفيف الضغط السكاني على الدلتا ووادي النيل ، ولكن يبدو أن أنظار المسئولين لم تقع بعد - على الخط الحديدي الواصل بين الاسكندرية ومطروح .



مقاعد القطارات اصبحت خردة وعفا عليها الزمن .. كيف يمكن للمواطنين ركوب مثل هذه القطارات ؟

تحقيق : علي خميس

وسواء ركبت القطار من القاهرة أو من الاسكندرية ، فلا تسأل عن موعد الوصول ، فقد يصل القطار في نفس اليوم ، أو بعد يومين أو ثلاثة .. انت وبختك ! ولاتكن متفائلا ، محلقا مع الأحلام ، فتحاول العثور على كرسي تجلس عليه ، لأن القطار بلا مقاعد . ومهما طالت مدة السفر ، فلن تتمكن من استعمال دورات المياه ، لانها مغلقة منذ زمن طويل ، وتغيرت وظيفتها المعروفة فاصبحت مزارع لتربية الحشرات !

وكما عودنا المسئولون اخذنا نعلق همومنا ومتاعبنا على شماعة الإمكانيات والأولويات !

ويعلق «فتحي علي بلعيد» احد الركاب على متاعبه مع هذا القطار ، بأن هذا الخط سيىء بجميع المقاييس ونعاني فيه الأمرين ، فيكفي انه لاتوجد به نوافذ بفضل عامل البوفية الذي يكسر الشبابيك والابواب حتى يصاب الركاب بالبرد أو ضربة الشمس حسب الأحوال ، فيستطيع بيع مشروباته ومأكولاته بالإضافة الى انه يستخدم الاجزاء المعدنية من الشبابيك في فتح زجاجات المشروبات ، ولايخضع في عمله لأية رقابة ..

ملخص القول انه لاتوجد اية خدمات في هذه القطارات ، واصبح شيئا طبيعيا أن يتعطل أو ينقلب القطار بسبب تآكل القضبان ، أو عندما تنطمس القضبان تحت الرمال بفعل الظروف الجوية . واحيانا نتركه في الطرق لنركب وسيلة مواصلات اخرى . وفي يوم المولد النبوي الشريف تعطل القطار في محطة «سيدي منيش» ، واضطررنا إلى أن نتركه لنركب «تاكسي» . وهذه هي الظروف المثلى لكي يعلو سائقو سيارات الأجرة استغلالهم . وانا موظف بسيط ممكن اركب تاكسي مرة او مرتين على الأكثر .

«سبينه فضل» ، القطار بدون كهرباء في حين انه يتعطل في الصحراء ومعظم الركاب معهم أولاد ..

لقد تعطل بنا القطار وسط الصحراء بعد منطقة «سيدي عبدالرحمن» ، من التاسعة صباحا ولم تأت لنا النجدة إلا صباح اليوم التالي وظللنا طوال الليل وسط ظلام الصحراء الحالك وعواء الذئاب ، والأطفال يصرخون من الجوع والبرد . وليس في القطار نوافذ يمكن إغلاقها ، فقمنا بجمع الحطب وفروع الأشجار والورق وأوقدنا نارا نتدفأ بها !

وبعد أن يئسنا من طول الانتظار حملنا أولادنا الى الطريق الذي يبعد عن خط السكة الحديد مسافة ٥ كيلو مترات . لاتتعجب مما أقوله لك فقد ولدت إمرأة في القطار ولم تجد من يسعفها أو ينجدها !!

الرجل يمكنه أن يخاطر بنفسه في هذا القطار ، ولكن عندما يكون معه أولاده وزوجته فكيف يتصرف ؟!

فتحي عبدالعزيز - طالب : تبدأ رحلة الصعاب والشقاء من الاسكندرية الى مطروح ، فالمقاعد مكسرة .. والقطار يغادر الاسكندرية في العاشرة صباحا ، وليس له موعد وصول ، وعندما تصل الى مطروح تكون عبارة عن كومة من الرمال ..

انا اخاف من ركوب التاكسي لكثرة منحنيات الطريق وطول المسافة حيث تبلغ ٣٠٠ كم من الاسكندرية حتى مطروح ، ومع ذلك اتحمل عناء رحلة غير محددة الوقت ، وقد يقف القطار في احدى المحطات الفرعية ساعتين وأكثر بسبب تغيب ناظر المحطة ولايستطيع التحرك بدون اخذ الاسطوانة . القطار بدون كافتيريا او دورة مياه ، ناهيك عن حالة الرعب التي تعيش فيها خوفا من أن يتقلب بنا القطار او يتعطل في اى وقت ..



الخراب امتد إلى دورات المياه ومحولات القضبان بشكل اصبح يستحيل معه ان تستخدم لخدمة المواطنين

تصوير : السهيتي

ظروف حرجة

عبدالحميد محمد حسنين - مساعد شرطة النقل والمواصلات بمحطة مرسى مطروح : عندما يتعطل القطار تبقى باليومين في الصحراء ومعنا الأطفال والنساء بدون طعام أو شراب .. ويمر وقت طويل قبل أن يسأل عنا أحد .. من قبل كانت مواعيد القطارات منتظمة وعند وقوع اى حادث يسارع المسئولون ومدير المنطقة بالحضور ومعهم اتوبيسات لنقل الركاب ، اما الآن فلا يحدث شيء من هذا القبيل .. ومع ذلك يوجه الينا الركاب اللوم على اعتبار اننا المسئولون عن هذا العطل ..

ويعلق السيد فضل محمد - ملاحظ قاطرات مطروح وقوع الحوادث في منطقة الصحراء الغربية وتعطل القطارات والمعدات الذي يترتب عليه تأخر مصالح الاهالي ، بوجود رمال غزيرة عند الكيلو ١٣٠ بمنطقة الصحراء الغربية وسيدي عبدالرحمن ، وتسمى هذه المنطقة «بالعلمه» ، وهي نقطة إرتفاع وينتج عن ذلك تكاثف الرمال على القضبان بعمق ثلاثة امتار نتيجة الرياح والزوابع مما يؤدي الى انحراف القطارات عن مسارها ..

وهذه الاعطال تكلف الهيئة ٦ ملايين جنيه كل عام ، وبالرغم من ذلك فان الماكينات التي تستخدم لرفع الرمال لمواجهة مثل هذه الظروف معطلة .

وتستخدم في عمليات الإنقاذ عربات وجرارات ، تتعرض للكسر او تحطم بعض اجزائها ، علما بأن الجرار الواحد ثمنه ٣ ملايين جنيه ، بالاضافة الى تدرق قطع الغيار الخاصة بها .

ولتوفير كل هذه المبالغ ولتحقيق الأمن والأمان يلزم تحويل خط السكة الحديد بحري سيدي عبدالرحمن بمحاذاة البحر بعيدا عن هذه الرمال والتي تتكاثف في المنطقة من العلمين حتى الغزال ..

ويحدد ملاحظ قاطرات مطروح ، بعض مطالب الصيانة في النقاط الآتية :

● اصلاح وتنظيف ورشة القاطرات .

● توفير استراحة مناسبة .

● اصلاح الصينية المستخدمة في تغيير اتجاه القاطرات بورشة مطروح لانها مستهلكة .

● انشاء مخازن للزيت

ويشكو العاملون بسكة حديد مطروح من ضآلة الأجور ، وقلة الأيدي العاملة مثلا لايوجد (برادين) للعربات ، ولاتوجد خدمة سائقين للعمل بالورديات ، وملاحظ القطارات يعمل بمفرده ٢٤ ساعة يوميا .

ويضيف احمد حفني - ناظر المحطة - أن احد ابعاد الأزمة يرجع الى أن المحطة مازالت تستخدم وسائل بدائية في نظم الاتصال والاشارات .. ففي مجال الاشارات تعمل بالنظام الميكانيكي الذي يعتمد على المجهود العضلي لعامل البلوك .

كما يعتمد على نظام الاستعاف الكهربائي في الاتصال ويستخدم هذا الجهاز لتأمين سير القطارات ودخل هذا النظام عام ١٩٠٠ ومازال يستخدم حتى الآن رغم وجود العديد من الأجهزة المتطورة والاكثر امانا .. ومما يزيد الأمر سوءا انه مازال يعتمد على طريقة العداوى في حالة وقوع اى حادث في الطريق وتدل هذه الطريقة على مدى التخلف والفقر الذي تعاني منه السكة الحديد في مصر .. في حين أن دول العالم كلها إستغنت عن مثل هذه الطرق البدائية منذ نشأة السكة الحديد ..

رأي الوفد

ويقول حامد الرفاعي ، نائب رئيس اللجنة العامة لحزب «الوفد» بمطروح :

اكتسبت المدينة اهمية كبيرة في السنوات الأخيرة ، وازداد الضغط عليها نظرا لكثرة الوافدين اليها إما للعمل أو التجارة أو الاصطياف .

والقطار لاتزيد سرعته على ٤٠ كيلو مترا كحد اقصى ، وبذلك يزداد الضغط على الطريق البري ، في حين أن ثمن تذكرة السيارة خمسة جنيهات تصل الى ثمانية جنيهات في المناسبات ، وبالاضافة الى ارتفاع أجر السفر بالسيارة ، فان الكثيرين لايعتبرونها وسيلة سفر آمنة ، لكثرة منحنيات الطريق وتعرجاته ، ويزيد من خطورته انه طريق فردي ، معرض لهبوب العواصف الرملية التي تستحيل معها الرؤية ، او لسقوط الامطار ، وفي هذه الحالة ايضا تتسبب السيول في قطع الطريق .

وهذا كله يجعل البديل الآمن في الرحلة الى اى مكان على هذا الطريق هو القطار ، وهذا يقتضي العناية به ، وتحسين خط مطروح ، وتدارك الاهمال الذي استمر ٥٠ عاما بقي طوالها بلا إصلاح أو تجديد بالرغم من اتساع العمران وازدياد عدد السكان .

واذا كانت الحكومة تشجع الهجرة والإقامة بالمناطق النائية لتعميرها ، بعد ان اكتظت القاهرة ووسط الدلتا بالسكان ، فلماذا لا تحسن وسائل الانتقال الى تلك المناطق .. لانه - في ظل الوضع الحالي - لو جاء وافد او رحلة للزيارة ، فلن يحاول القيام برحلة العذاب هذه مرة اخرى .

فوجىء المحافظ

يؤكد اللواء «يسري الشامي» محافظ مطروح بأن الخط اصبح لايتحمل وفي حاجة الى صيانة مستمرة خاصة عندما تشتد العواصف الترابية التي تغطي القضبان ، مما يؤدي الى انحراف أو انقلاب القطار ..

ويقول محافظ مطروح :

نحن في حاجة الى ٥٠٠ مليون جنيه لإصلاح الخط وإصلاح وإصلاح القطارات ، ولكن هناك اولويات في خطوط الصعيد والدلتا .

والمحافظة لا تتأخر ولا تتوانى في حالة تعطل اى قطار او تعرضه لحادث ، فهي ترسل الاتوبيسات للركاب .

وفوجىء المحافظ عندما اخبرناه بأن قطارا إنقلب بالأمس بمنطقة العلمين ومازال الركاب في مكان الحادث لليوم الثاني ولم ترسل لهم اي مساعدة ..

وأكد بأنه لم يعلم بهذه الواقعة ، ولم يتصل به أحد .

الدكتور محمد شعلان في ندوة الوفد :

عودة الوفد إلى الساحة السياسية أدت إلى تعميق الشعور بالانتماء عند المصريين

تصحيح المشاكل الاجتماعية يجب أن يرتبط بالدين

تابع الندوة : محمد مهاود

عقد «الوفد» ندوته الاسبوعية ، بمقر الحزب الرئيسي في المنيرة مساء الاثنين ٢٧ يناير الماضي . كان ضيف الندوة هو أستاذ علم النفس الدكتور محمد شعلان . وقد تناول في كلمته دور حزب الوفد وأهمية عودته إلى الحياة السياسية ، من حيث انه يمثل - في نظر الجماهير المصرية - الجذور التاريخية ، خاصة فيما يتعلق بنشأة الفكرة الوطنية . ثم قدم الدكتور شعلان ، تحليلا للأفكار التي تطرحها بعض التيارات الدينية حاليا .

قال الدكتور شعلان :

أستطيع أن أقول - من خلال ممارستي للطب النفسي - إن الإنسان الذي بلا ماض او تاريخ ، هو إنسان فاقد الهوية . وأنا أتحد مع «الوفد» ، لأنه يمثل - بالنسبة لي - هذا الماضي العظيم من الوطنية المصرية التي نحن اليوم أحوج إليها من اى وقت مضى ، لتقوية الشعور بالانتماء . وعودة الوفد جعلت الناس يعاودون البحث عن جذورهم التاريخية ، خاصة فيما يتعلق بنشأة الفكرة الوطنية .

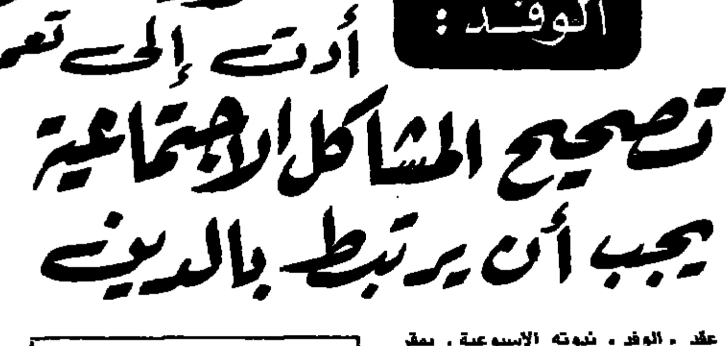
ثم قال إن العودة إلى الماضي ، التي تمثلها التيارات الأخرى - هي عودة مرضية ، فالمنجزات العلمية الحديثة التي استخدمت في الشر والتدمير ، احدثت رد فعل عكسيا ، لأنها افقدت الناس إيمانهم بالواقع والحاضر ، وجعلتهم يحلمون بالقديم ، وبفترة ظهور الأديان وما صاحبها من ازدهار .. الدين يجعل الانسان يتسامى فوق احتياجات الدنيا ، ويتحمل المشقة ، ويصمد تحت وطأة العذاب في سبيل الوصول إلى الجنة ، وهذه الوظيفة الهامة للدين تفتقدها التيارات الدينية الحالية

ولم تكن آمال القومية العربية ، واحلام الاشتراكية ، سوى امانى لم تتحقق .. لذلك نرى بعض التيارات السياسية تساورها الرغبة في العودة إلى الماضي هربا من مواجهة الحاضر والمستقبل .

وانني ارى اليوم ، أن التيار الوطني المصري المتمثل في حزب الوفد كاف لأن يحث الناس على استعادة الشعور الوطني والاحساس بالقومية .. فمصر اليوم محتاجة إلى أن تستجمع قوتها ، وأن تقف صامدة في مواجهة ظروفها الحالية ، فعلى المستوى الدولي - نمد ايدينا إلى الدول الكبرى ، وعلى المستوى الداخلي نعاني من ازمات متعددة ، ولا تستطيع الدولة أن توفر للفرد احتياجاته ، واستطيع القول ايضا بأن هناك مبادىء وافكارا ناقصة لأننا لانستطيع طرحها على الساحة السياسية ، وكل هذا يجب تصحيحه ، ويجب أن يكون هذا التصحيح مرتبطا بالدين .

وعقب الدكتور نعمان جمعة ، السكرتير العام المساعد لحزب «الوفد» ، بكلمة جاء فيها :

طرح الدكتور محمد شعلان ، عديدا من الأفكار ، وناقش فكرة العودة إلى الماضي ، ولقد تعودنا على أن خصوم «الوفد» ، يتهمونه دائما بأنه حزب رجعي يرغب في العودة إلى ما قبل ١٩٥٢



جمهور الحاضرين يتابع باهتمام شديد ندوة الوفد

الدكتور محمد شعلان والدكتور نعمان جمعة في ندوة الوفد عن عودة الحزب إلى الساحة السياسية في مصر

الوفد هو الذي ابرم معاهدة ١٩٣٦ وهو الذي قرر إلغاءها وإنهاء آثارها .. والذي يعيد الماضي إلى الأذهان هو اخطاء الحكم العسكري الذي فرض علينا الإرهاب . إن الأشخاص الذين اعتدوا على الأموال والحريات ، يحاولون الآن أن يسيطروا على الإعلام ، وأن يتربعوا على المناصب الكبرى ، ويريدون أن يفرضوا علينا العهد الأسود الذي قاسينا منه جميعا ، وكان يجب عليهم أن يتواروا خجلا ، ولكنهم يضطروننا إلى أن نرد عليهم لنقول لهم : هذا هو ماضي «الوفد» المشرف فأين ماضيكم ؟

إن بعض من يتكلمون عن حركة ٢٣ يوليو ، لو تتبعنا تاريخهم لوجدناهم عملاء للامبريالية وللمخابرات الامريكية ، ونحن لا نستطيع أن نترك الشعب - والشباب على وجه الخصوص - نهبا لهذا التضليل الذي يمارسه كل يوم بعض كتاب الصحف القومية .

كلمات وآراء

وبعد كلمة الدكتور نعمان جمعه ، اتيح المجال لجمهور الندوة ، للتعقيب على الاحاديث التي القيت ، أو التعبير عن الآراء الخاصة ، فتعاقب المتحدثون :

قال المواطن فتحي السيد متولي : انني احترم قيادة «الوفد» التي تحاول جاهدة أن تستغل القنوات الشرعية الضيقة للتعبير عن امال الشعب وآلامه .

● سمير رجائي : تجب محاكمة كل من تسول له نفسه العبث بالاقتصاد المصري ، في الاسبوع الماضي طالعتنا الصحف بفضيحة كبرى يمكن أن تسميها ، (الفضيحة المحجوبية) .. بطلها شقيق رئيس مجلس الشعب .. الذي حوكم والذين في سرقة وتهريب الاموال العامة ، إنني اطالب بإقالة رفعت المحجوب .

واختتمت الندوة بكلمة من رشيد النحال ، المحامي - قال فيها أن الشارع السياسي كله يطالب بإقالة رفعت المحجوب ، ولكن بدلا من أن تقيله السلطة ، ذهب في ركاب السلطة إلى مؤتمر ستراسبورج ، ومنها إلى باريس ، وأقول له : الا تخشى أن يقال لك : أين شقيقك ؟



تقرير خطير للجهاز المركزى للمحاسبات يكشف عن

مكافآت وحوافز وبدلات رئيسة التليفزيون

سامية صادق تقاضت ٣٧ ألفا و١٧٤ جنيها

خلال عام ونصف فقط

بمعدل ٢٠٥٦ جنيها شهريا !!

حصلت «الوفد» على تقرير خطير اعده الجهاز المركزى للمحاسبات حول مكافآت وبدلات وحوافز سامية صادق رئيس التليفزيون ، التى تقاضتها خلال الثمانية عشر شهرا الماضية . وبلغت ٣٧ الفا و١٧٤ جنيها .. اى بمعدل ٢٠٥٦ جنيها و٢٥ قرشا شهريا ! وكانت «الوفد» قد نشرت خبرا فى ٢١ نوفمبر الماضى عن تقاضى سامية صادق لمبلغ ٤٨ الف جنيه ، واسرع «الامين العام» لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، إلى ارسال رد يكذب فيه الخبر ، جملة وتفصيلا . واكد «الامين العام» فى رده ان سامية صادق لا تتقاضى اكثر من ٣ الاف جنيه مكافآت فى العام . كما هرع المكافح الشريف موسى صبرى إلى الدفاع عن سامية صادق . واتهم «الوفد» بالاساءة إليها . واكد موسى صبرى فى مقال دفاعه ان سامية صادق تتقاضى مكافآت اقل من ٣ آلاف جنيه سنويا . كما اكد انها لا تتقاضى مليما واحدا عن برنامجها «الليل موعدنا» كدليل على نزاهة رئيس التليفزيون . وتنشر «الوفد» فى هذا التحقيق تفاصيل هذه الواقعة التى تكشف عن نوعية كبار قيادات الإعلام فى مصر .

صورة المقال الشحرور المكافح الشريف موسى صبرى والذى يتطاول فيه على فؤاد سراج الدين وصحيفة «الوفد» وادعى «موسى» فى مقاله بأن «الوفد» أساءت إلى ذمة وسمعة رئيس التليفزيون

الصادق .. سراج الدين

٤ اتهامات باطلة

● صورة لرد «الامين العام» لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، الذى نشرته جريدة «مايو» ويؤكد فيه كذب الخبر الذى نشرته «الوفد» .

جنيه مكافأة

سامية صادق

● صورة فوتوغرافية للخبر الذى نشرته «الوفد» عن تقاضى «سامية» لعشرات الالوف من الجنيهات

"الوفد" نشرت خبرا عن :

● عبد القادر احمد على المدعى العام الإشتراكى طلب بحث قيمة المكافآت

● د. عاطف صدقى رئيس جهاز المحاسبات . التقرير فى درج مكتبه

تقاضى رئيسة التليفزيون عشرات الألوف من الجنيهات وأسرع "أمين عام" اتحاد الإذاعة والتليفزيون إلى تكذيب الخبر

تحقيق :
سعيد عبد الخالق

و.. تبدأ وقائع هذه .. . وسنترك للقارىء حرية اختيار الوصف الذى ينتهى اليه بعد قراءة هذا التحقيق - تبدأ الوقائع بخبر صغير . نشر فى «الوفد» بالعدد رقم ٨٩ الصادر فى ٢١ نوفمبر الماضى . تحت عنوان «٤٨ الف جنيه مكافأة» وجاء فى الخبر فى باب «ليل ونهار» بالصفحة التاسعة ان سامية صادق رئيس التليفزيون حصلت على ٤٨ الف جنيه كمكافآت " واقترحت «ليل ونهار» فى نفس الخبر إلغاء هذه المكافآت ومكافآت تنظيم الأسرة . وتحويلها إلى صندوق سداد ديون مصر . وكانت العادة قد جرت بين قيادات التليفزيون على تجاهل الاخبار التى تنشر عنهم ، وعدم الرد عليها وشاء حظهم العاثر لما سببه الخبر من ضجة ضخمة فى مختلف الأوساط .. شاء حظهم او عدادهم تفكيرهم الذكى جدا !! إلى إعداد رد يحمل كلمات رنانة وقوية . ويؤكد عدم «صحة وصدق» هذا الخبر جملة وتفصيلا . ويقول الرد الذى وقعه كمال صفر «الأمين العام» لاتحاد الاذاعة والتليفزيون . بالنص

تكذيب التليفزيون «الكاذب» !

«تكرر فى جريدتكم نشر بعض الاخبار عن اتحاد الاذاعة والتليفزيون . والنشر فى ذاته امر يؤكد اهتمامكم بهذا الجهاز الحيوى الهام . وهو ما نشكركم عليه . ولكن كنا نود لو انكم اطمأننتم إلى صحة وصدق ما تتحملون مسئولية نشره حفاظا على امانة وشرف الكلمة . وحتى لا تصبح جريدتكم ملاذا لمن فى نفوسهم هوى او مرض فلقد ذكرتم فى عددين متتابعين . ان السيدة رئيس التليفزيون قد نالت مكافأة انتاج قدرها ٤٨ الف جنيه . والحقيقة التى كان ينبغى عليكم التاكد منها قبل النشر . هى ان مكافآت الانتاج تنظمها اسس وقواعد ، وضعها مجلس امناء اتحاد الاذاعة والتليفزيون . واعتمدها رئيس مجلس الامناء . بالقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ وبمقتضاه فإن الحد الأقصى لما يمكن ان يناله اى من العاملين - مهما كان منصبه - هو ثلاثة الاف جنيه سنويا كحد اقصى . وبالتالى فإن ما نشر فى هذا الشأن ليس صحيحا» . انتهى الرد .

وقام كمال صفر «امين عام» اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، بعرض هذا الرد على سامية صادق رئيس التليفزيون . ووافقت على ما جاء به بشدة . واسرع الامين العام .. بإرسال الرد إلى صحيفة «مايو» التى يصدرها الحزب الوطنى الديمقراطى «الحاكم» واعتقدت «مايو» بحسن نية او بسوء نية - انها وقعت على صيد ثمين او كنز هائل . يدين صحيفة «الوفد» ويشكك فى صحة اخبارها واسرعت «مايو» إلى نشر رد «الامين العام» !! فى العدد رقم ٦٤٠ الصادر فى ٩ ديسمبر الماضى . واحتل الرد مساحة كبيرة فى الصفحة التاسعة تحت عنوان «٤ اتهامات باطلة» . وفى نفس يوم صدور «مايو» وهى تحمل رد «الامين العام» !! وصل إلى صحيفة «الوفد» رد مماثل .. ووقعنا فى حيرة .. ان مصادر معلوماتنا تؤكد صحة تقاضى سامية صادق رئيس التليفزيون مكافآت وحوافز تصل إلى عشرات الالوف من الجنيهات ! . وفى نفس الوقت لا نملك السلطات التى تجيز للصحفى البحث فى اوراق ومستندات ودوسيهات وكشوف المرتبات والحوافز والمكافآت . خصوصا ان نشر الخبر ادى إلى فرض حصار من السرية حول مستندات إمبراطورية اتحاد الإذاعة والتليفزيون كما فرض مخبرو التليفزيون حصارا اخر على الصحفيين «المشتبه فيهم» اثناء دخولهم مبنى التليفزيون . لتعقب اثارهم !

«موسى» ينبرى للدفاع

واثناء ذلك فوجئنا بالصحفى المكافح

.. وكتب المكافح الشريف موسى صبرى مقالا يتهم "الوفد" بنشر الأباطيل !!

الشريف الشحرور موسى صبرى ينبرى مع حفنة اخرى من كتاب السلطة للدفاع عن سامية صادق فقد رسم له خياله . انه قد وقع على صيد ثمين للتطاول على صحيفة «الوفد» والتشكيك فى صحة اخبارها وامسك موسى صبرى بقلمه ورص كلمات بمقالة من مقالاته إياها واختار لها عنوانا هو «الصادق سراج الدين» ونشرت صحيفة «الاخبار» بعددها رقم ١٠٤٧٩ الصادر فى ١٢ ديسمبر الماضى هذه المقالة بالصفحتين الاولى والرابعة

وقال موسى صبرى الذى وصف نفسه فى عريضة الدعوى التى اقامها ضد مصطفى شردى رئيس تحرير «الوفد» «بانه عاش حياته مكافحا مناضلا . شريفا جادا . مخلصا لوطنه ولابناء بلده . حتى جاوز الان الستين من عمره» .. قال هذا المكافح المناضل الشريف الجاد المخلص . فى مقالته بالنص

«كل مصرى يريد للصحافة الحزبية ان تؤدى دورها على اكمل وجه . ان صحافة المعارضة إذا التزمت اسلوب الصدق . والخبر الصحيح . والابتعاد عن التشهير . يمكن ان تسهم فى البناء الديمقراطى . وإزدهار الحرية باكبر نصيب ان الديمقراطية تعنى عدم التستر على الاخطاء ، وكشف الانحراف بالكلمة الامينة .. ولكن الديمقراطية لا تعنى ابدا اختراع اخطاء لم تحدث . او تلويث سمعة مواطن شريف باتهام كاذب بالانحراف لا أساس له من الصحة . ولكن يؤسفنى ان فؤاد سراج الدين رئيس حزب الوفد الجديد . والمسئول الاول قانونا . عما ينشر فى صحيفة الحزب . لا يلتزم بهذا المبدا الواضح . ويجنح إلى نشر ما هو قذف . وما هو مغاير للحقيقة تماما . وما هو «مختلق» . ويمضى «الشحرور» المكافح الشريف موسى صبرى فى مقالته قائلا بالنص «مثال ذلك .. نشر فؤاد سراج الدين فى صحيفة الحزب فى عددها الصادر فى ٢١ نوفمبر الماضى . خبرا بعنوان ضخم على اعمدة ثلاثة فى الصفحة التاسعة فحواه ان سامية صادق رئيس التليفزيون حصلت على ٤٨ الف جنيه نصيبها فى مكافآت انتاج الاستديوهات عن العام الحالى» واضاف المكافح الشريف بالنص «اى عن عام ١٩٨٥ ولكى يبرز الخبر . وضعت صورة لسامية صادق . وانزعج كل من قرا الخبر كيف تقبض رئيس التليفزيون ٤٨ الف جنيه فى اقل من ١١ شهرا . اى بمعدل حوالى ثلاثة الاف وثلاثمائة وسبعين جنيها كل شهر . علاوة على مرتبها والصحيح ان قرار رئيس مجلس الامناء للاذاعة والتليفزيون رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٣ . ينص على ان يكون الحد الاقصى للحوافز المنصرفة سنويا . ثلاثة الاف جنيه . وبشرط الا يزيد على ضعف المرتب» . واستطرد الشحرور المكافح الشريف فى مقالته . التى نشرها تحت عنوان «الصادق سراج الدين» .. استطرد قائلا . بالنص . «وقد حصلت سامية صادق . على حوافز لها ضوابط قانونية باللوائح الخاضعة للرقابة المالية الحكومية . وتقل عن مبلغ ثلاثة آلاف جنيه فى عام ١٩٨٥ . اى انها اتهمت كذبا من صحيفة «الوفد» بانها قبضت اكثر من ٤٥ الف جنيه لا وجود لها . وهذه الحوافز مقررة لجميع العاملين فى التليفزيون ، فى اقسام الانتاج وفى اللجان وغيرها . وكل الشئون المالية خاضعة لرقابة رسمية .. وليست المسألة اموالا سائبة .. بل ان سامية صادق تستحق مكافأة مالية ، طبقا للائحة العمل عن ١٧ حلقة قدمتها بعنوان «الليل موعدنا» وقد اعتذرت عن عدم قبول هذه المكافأة رغم انها ليست حافزا انتاجيا . هذا التشهير الكاذب . بذمة وسمعة سيدة ترأس جهازا إعلاميا ضخما .. لمصلحة من ؟ .. وما دوافعه ؟» .

(البقية ص ١٢)





● موسى صبرى
المكافح الشريف دافع عن «سامية» بحرارة





● سامية صادق
رئيس التليفزيون
تقاضت ٣٧ الف جنيه

صورة للتقرير الذى اعده الجهاز المركزى للمحاسبات . ويثبت تقاضى سامية صادق مبلغ ٣٧ الف و١٧٤ جنيها خلال ١٨ شهرا .

حول «عسكرة» هيئة الشرطة ؟

بقلم : د . وحيد رأفت

● نشرت الصحف «القومية» منذ ايام نبا مثيرا مفاده ان اللجنة الوزارية التشريعية تبحث تعديل قانون الشرطة من اجل اخضاع اعضاء هيئة الشرطة للاحكام العسكرية بدلا من الاحكام المدنية بالنسبة للجرائم التى تقع منهم . ولمنح حصانة خاصة لضباط الشرطة ! ولم يقف الامر عند حد الشائعة بل حصلت جريدة «الوفد» على نصوص التعديلات المقترحة للقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة ونشرتها كاملة فى عددها الصادر فى ٦ فبراير ١٩٨٦ على الصفحة الثامنة . ومن بين هذه التعديلات النص فى المادة ٩٩ من القانون المذكور على «ان يخضع اعضاء هيئة الشرطة لأحكام قانون الأحكام العسكرية فى الأحوال الآتية : اولا - الجرائم التى تقع منهم اثناء تاديتهم لاعمال وظائفهم او بسببها . ثانيا - الجرائم التى تقع فى المعسكرات والثكنات المخصصة لتجمع القوات النظامية للشرطة . ثالثا - الجرائم التى تقع على منشآت ومعدات ومهمات واسلحة وذخائر ووثائق واسرار هيئة الشرطة» ! وينص مشروع القانون على إضافة مادة جديدة برقم ١٠٦ مكرر إلى القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ المذكور آنفا للنص فيها على انه «فى غير حالة التلبس لا يجوز القبض على احد ضباط الشرطة او حبسه او اتخاذ اى اجراء من اجراءات التحقيق المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ضده . إلا باذن خاص من النائب العام ، وبعد اخطار وزير الداخلية» "

● وكان لنشر هذا النبا والنصوص المذكورة وقع الصاعقة على كل من يؤمن بالحريات الديمقراطية فى هذه البلاد ! وتوالت اللعنات على صاحب هذه الفكرة الخبيثة التى لم تجرؤ على طرحها على بساط البحث اية حكومة مصرية قبل الثورة او حتى بعدها إلى يومنا هذا ' كما كان من بين الثائرين على هذا المشروع بطبيعة الحال رجال القضاء . اذ يسلب المشروع السلطة القضائية صلاحيات مارستها منذ ان كان فى مصر رجال شرطة وقضاة ' فما الذى تغير حتى يتطلب الحال التفكير فى مشروع غريب كهذا الذى نُشر ؟ الذى تغير هو ان وزراء الداخلية قبل الثورة كانوا دائما من رجال القانون او السياسة كما هو الحال فى جميع الدول الديمقراطية المتقدمة ؛ ولم يكن مشروطا قط نصا او عرفا ، ان يكون وزير الداخلية ومساعدوه من ضباط البوليس . وكانما خلقت هذه الوظائف لتكون وقفا ابديا عليهم وحدهم دون سائر خلق الله : على الرغم من ان منصب وزير الداخلية هو منصب سياسى بالدرجة الاولى ' ! والذى تغير ايضا اننا فى السنوات الأخيرة حولنا الشرطة . إلى جيش آخر ينافس جيش الدفاع فى المرتبات والترقيات والبدلات وسائر المزايا بل حتى فى المظهر ' وتناولت عسكرة الشرطة كليات الشرطة . وثكناتها . وامكنة تجمعها وتدريبها . وتسليحها ببعض نوعيات من الاسلحة والذخائر لا تتوفر عادة إلا لجيش الدفاع كما هو الشأن بالنسبة لفرق الامن المركزى مثلا ! ومن ثم ضاقت الفروقات فى الظاهر بين الجيش وجهاز الشرطة ! .

● وهكذا اصبح لنا بدلا من الجيش الواحد ، جيشان ؛ جيش الدفاع ، وجيش الشرطة ! ونسينا ان مهمة جيش الدفاع الذود عن الوطن وتامين حدوده ضد العدو الاجنبى المتربص بنا . والمدجج بالسلاح ، والجيوش لا تتعامل عادة إلا مع الأعداء فى كل مكان ! بينما جهاز الشرطة جهاز مدنى يتعامل مع المواطنين ، وليس بالضرورة مع الأشرار منهم وحدهم . بل هو يتعامل مع المواطنين جميعا وفيهم رجال ونساء واطفال ! وهو لا يتعامل معهم فى ساحة القتال ، بل فى المدن والقرى والشوارع والطرقات واقسام الشرطة ! وان كان من وظائف جهاز الشرطة مكافحة الجريمة والقبض على الخارجين على القانون والنظام ، فإن من بين هذه الوظائف ايضا إسداء النصح والإرشاد والمساعدة لجماهير المواطنين . ومن ثم ينبغى ان يدرب رجال الشرطة بوصفهم من رجال العلاقات العامة على ان يحسنوا معاملة الناس . وان يتجنبوا العنف والاستفزاز والتعالى على مخلوقات الله ! وهذا هو شأن رجال الشرطة فى كل بلد متحضر . ولذلك نرى الكثيرين منهم فى الدول المتقدمة لا يرتدون الملابس العسكرية إلا نادرا . ولا يحملون السلاح . ولا يستخدمونه إلا دفاعا عن النفس وفى حالة الضرورة القصوى ' ولعلنا سمعنا ان تجهيز رجال الشرطة فى المملكة المتحدة مؤخرا بالمسدسات كان موضع دهشة وانتقاد ' لأن المواطن البريطانى اعتاد ان يرى فى رجل الشرطة صديقا يحميه . لا مستفزا يعتدى عليه !

● نعم إن ضباط الشرطة فى حاجة للحماية ! ولكن ليس من «الشعب» ! بل من السلطة ذاتها . وهذا ما نبهت إليه وزارات حزب الوفد قبل الثورة ! حيث كان لتعدد الأحزاب السياسية ، وتبادلها مقاليد الحكم فى ظل النظام البرلمانى السابق ، اثره على مستقبل رجال الشرطة ! فكل تعديل وزارى جديد كانت تصاحبه حركات وظيفية فى صفوف ضباط الشرطة ! فإذا كانت الوزارة التى تولت الحكم من احزاب الأقلية ، بادرت إلى فصل او نقل العديد من ضباط الشرطة بتهمة ممالأة حزب الوفد صاحب الاغلبية ! وإذا كانت الوزارة الجديدة وفدية فعلت نفس الشيء تقريبا فيمن تتهمهم بممالأة احزاب الأقلية ! وللقضاء على هذه الأوضاع الشاذة رأت الوزارة الوفدية التى تولت الحكم فى اوائل الأربعينات . وكان وزير الداخلية فيها محمد فؤاد سراج الدين . تعديل تشريعات الشرطة لتضمينها مزيدا من الضمانات لحماية ضباط الشرطة ضد الفصل او النقل التعسفى !

● والآن وقد أمن رجال الشرطة على مستقبلهم من هذه الناحية . فإن المطلوب هو تحصين الجماهير من تجاوزات رجال الشرطة ، وليس تحصين رجال الشرطة من شكاوى الجماهير ! لقد انقطع حبل الود للأسف الشديد فى السنوات الأخيرة بين هيئة الشرطة والمواطنين . بعد تعدد حوادث سوء المعاملة والعنف والايذاء والضرب حتى الموت من جانب بعض ضباط الشرطة غير

(البقية ص ١٣)

الوفد .. والسودان والمرحلة الانتقالية

بقلم : منى مكرم عبيد

يلاحظ المتتبع للاحداث ان ما يدور فى السودان منذ ابريل ١٩٨٥ اصبح يغطى حيزا كبيرا من الصحف والمجلات العربية والاجنبية ويبذل فيه جهد مقدر لتحليل الاحداث وتراكماتها واثرها على مستقبل السودان .

وفى هذا الاطار عقدت فى الاسبوع الماضى بالقاهرة ندوة عن العلاقات المصرية السودانية نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بالاهرام ، وقد حضر هذه الندوة عدد من الشخصيات الوطنية من كل الاتجاهات والميول من البلدين من اجل استكشاف مشترك للآفاق القادمة للعلاقات المصرية السودانية . ودار الحوار حول عديد من المسائل الخاصة بالبلدين بصراحة كاملة لايغيب عنها النقد الشديد . حوار متدفق فى نهر واحد : هدفه خلق منهج جديد لتحقيق تعاون اكبر واعمق فى اطار الواقع السودانى الجديد والواقع المصرى الجديد

وإذا كان ما يحدث ويحدث فى السودان هو شأن يهم المصريين جميعاً باكثر مما يهم اى شعب اخر فهذا ينطبق بشكل خاص بالنسبة لحزب الوفد حيث ان حزب الوفد يكن تاريخيا مشاعر الحب والاحترام والاعزاز للشعب السودانى وجاهد فى سبيل وحدة وادى النيل منذ قامت الثورة الوطنية المصرية فى عام ١٩١٩ . وبما ان الوحدة التى ينشدها حزب الوفد الجديد ليست وحدة الرؤساء والحكومات انما هى الوحدة النابعة من وجدان الشعبين المصرى والسودانى رأيت انه من المفيد ان نلم اولا بالعتاب الذى يوجهه الاشقاء السودانيون لمصر .. انه عتاب يختلط فيه الالم من الماضى القريب مع الامل فى مستقبل سعيد ...

ومن اكثر ما تردد على السنة الاخوة السودانيين هو ان النظرة التقليدية المصرية للسودان تكاد تقتصر على ما يسمى مجرى النيل بشكل مباشر وان مصر لا تهتم الا بذلك الجزء من السودان الذى يحيط بالنيل وهو السودان الاوسط الشمالى مع ان الوطن السودانى مترامى الاطراف ومتعدد الجماعات العرقية والقبلية واللغوية والثقافية والجميع يكن لمصر الحب والمودة ويعلم ان تقدم السودان مرهون بالعلاقة المتينة بمصر .

ويقول الاخوة السودانيون ان مصر اغلقت الابواب امام المعارضة فى العشر السنوات الاخيرة مما ترك اثراً سلبية مع السودانيين . فقد جاءت وفود المعارضة السودانية فى السنوات الاخيرة إلى مصر عدة مرات تحاول ان تشرح محنة السودان للقوى الشعبية المختلفة بلا جدوى . وهم يدركون ان مصر الرسمية لابد ان تتعامل مع اى حكومة فى السودان ولكن لا ينبغى ان يعنى ذلك اخفاء البعد الشعبى فى التعامل مع السودان . وهنا نريد ان نضيف انه رغم ارتفاع معدل الامية التعليمية فيه فإن شعب السودان من اكثر شعوب العالم الثالث وعيا وتسيسا والامية السياسية فيه منخفضة جداً . وبالنسبة للتكامل فما يريده السودانيون هو تكامل من خلال مجالس شعبية منتخبة انتخابا حراً . هذا بعض ما سمعناه من الاشقاء السودانيين .

وتبقى هنا الاشارة إلى إن اكثر قضية تربطنا بالسودان هى قضية الحرية وتكريس الديموقراطية ، ونحن على يقين ان الانتخابات الديمقراطية فى السودان المزمع اجراؤها فى ابريل القادم ستكون بمثابة عهد جديد ، والجدير بالذكر ان السلطات السودانية فى خطوة تعتبر مثالا نادراً وفريداً فى العالم العربى . فقد شرعت اخيرا فى عملية تسجيل حوالى ١٠ ملايين مواطن يحق لهم الاقتراع استعدادا لاول انتخابات شرعية تتنافس فيها احزاب عدة منذ فترة طويلة ويحق لستة احزاب كبيرة وعشرات من الاحزاب الصغيرة الاخرى بينها تنظيمات شيوعية واسلامية اختيار مرشحين لها فى الانتخابات التى يشرف عليها مسئولون لا يشك احد حتى الآن فى نزاهتهم . وبما ان القيادة الجديدة فى الشمال والجنوب يتوقع لها المراقب ان تكون بعيدة النظر واضعة هموم الشعب فى مقدمة اهتماماتها فإن الوضوح فى عرض وجهات النظر سيساعد كثيرا فى انجاح اى مؤتمر قومى او اى لقاء بين القيادات المتنازعة .

ان بيننا وبين هذا العهد الجديد الذى نتمناه للسودان اشهرا قليلة .. ولكنها اشهر قد تعيد الوضع السياسى والديمقراطى للسودان ... وقد تغرق السودان فى بحر العنف والصراعات والتمزق ...

محكمة الجنايات تواصل سماع أقوال الشهود في قضية فوزي معاذ

أسرار خطيرة يكشفها أحمد عزت حول مهزلة الصرف الصحي بالإسكندرية

واصلت هيئة محكمة جنايات الجيزة ، برئاسة المستشار محمود شريف وعضوية المستشارين عدلي حسين وفهمي شعيب ، وامانة سر احمد ريحان واسامة شعبان ، واصلت نظر القضية التي رفعها فوزي معاذ ضد جريدة «الوفد» واستمعت إلى الجزء الثاني من اقوال احمد عزت عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني ، الذي لم ترهبه اجراءات وتهديدات الدكتور يوسف والي من استكمال شهادته امام المحكمة . كشف احمد عزت في شهادته اسرار عمليات تمديد عقود المكاتب الاستشارية التي تتعلق بقضية الصرف الصحي بالاسكندرية . وحدد المبالغ الخيالية التي صرفت لها بموافقة المحافظ . وقال إن المحافظ ورط الكثيرين وكون شللا حتى يسيطر على الموقف تماما . وقال إن المحافظة سهلت للمكاتب الاستشارية للصرف الصحي الحصول على حوالي ١٠٠ مليون جنيه دون ان يتحدد حتى الآن : هل تصرف الاسكندرية في البر ام في البحر؟!!

وقال احمد عزت أمام المحكمة ، إن محافظ الاسكندرية فوزي معاذ وجه تهديدا خطيرا ومعلنا بالقتل إلى نواب الاسكندرية الذين يتصدون للانحراف ويشهدون بتفاصيلها ، وانه قال امام الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطني اثناء وجوده اخيرا بالاسكندرية لبحث هذه الازمة . قال بالنص : «إنني كضابط شرطة .. كويس اني لم استخدم مسدسي حتى الآن» !

وشرح أحمد عزت للمحكمة حكاية المخبز الذي حاول المحافظ أن ينسب إليه ملكيته ، واكد انه لا علاقة له بهذا المخبز على الاطلاق . وتنشر «الوفد» في هذا العدد نص الجزء الثاني من شهادة أحمد عزت ، كما تنشر في العدد القادم شهادتي احمد الشرنوبي وحامد خيال عضوي مجلس الشعب .

النائب أحمد عزت يوضح أمام هيئة المحكمة أسرار موافقة محافظ الاسكندرية على تمديد عقود المكاتب الاستشارية الأجنبية في عمليات الصرف الصحي

كيف تقاضت المكاتب الاستشارية ١٠٠ مليون جنيه دون أن تحدد هل يكون الصرف في البر أو البحر؟!

تابع الجلسة :
مجدي سرحان
محمد الشربيني

ابراهيم فرج يطالب بتحريك الدعوى الجنائية ضد يوسف والى لارتكابه جريمة تهديد الشهود في قضية معروضة بساحة القضاء

في بداية الجلسة قدم محامي فوزي معاذ الى هيئة المحكمة خطابا موقعا من بعض اعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى والمجلس الشعبي المحلي بالاسكندرية -وجميعهم من اعضاء الحزب الوطني- يبدون فيه استعدادهم للشهادة في صالح محافظ الاسكندرية . يصف الخطاب شهادتي النائبين جبريل محمد واحمد عزت . بانهما زيف ومحض اختلاق . وانهما تحويان اكاذيب ومغالطات ويشوبهما سوء القصد وطلب محامي فوزي معاذ من هيئة المحكمة البدء بالاستماع الى اقوال هؤلاء الشهود واعلن عن وجود بعضهم في قاعة المحكمة . وهم حسن جمال وعبدالمنعم اسماعيل وعبدالحليم شاهين من اعضاء مجلس الشعب عن الحزب الوطني بالاسكندرية . وسعد عقل وعبدالمنعم عبدالعزيز ونظمي بطرس ، من اعضاء مجلس الشورى . وعلى فرج وجمعة غرباوي ومحمد خاطر وجابر ناشد من اعضاء المجلس المحلي بالاسكندرية .

وعقب عبدالعزيز محمد محامي «الوفد» على ما اثاره محامي فوزي معاذ فقال :

- يبدو ان وجه هذه الدعوى قد غم على زميلي الاستاذ فتحي رجب ذلك ان عبء الاثبات في هذه الدعوى يقع على عاتق المتهمين وحدهم . إن هذه الدعوى منسوب الى المتهمين فيها جريمة قذف وليس الامر هو محاكمة فوزي معاذ . حتى ياتي لنا بشهود يبرئون ذمته . فلذلك مرحلة تالية سوف نضعها امام هيئة المحكمة . بالاضافة الى ذلك . فإن المدعي بالحق المدني سبق وصرح بملء الفم . انه لا شهود لديه . ثم انه يحاول التخليط في نصوص القانون ونظام الجلسات فالمادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات تنظم اجراءات سماع الشهود . على أن تبدأ المحكمة بسماع شهود الاثبات من المدعي بالحق ثم تثني بسماع شهود النفي من المتهمين . ونحن اخر من يتكلم في كل إجراء من الاجراءات وعلى هذا نريد أن نعرف هل هؤلاء الشهود شهود نفي أم اثبات ؟ أم انهم شهود وضعت الشهادة على لسانهم . وجاءوا يرددونها كالببغاوات .

فالواضح أن الشهادات والتصريحات تسمع في المجلس الشعبي تحت رياسة وسلطان المدعي بالحق المدني اللواء فوزي معاذ . ثم ياتون بكشوف موقعة من «تلاميذ» . ويقولون هؤلاء شهود . انهم يعبثون ويريدون اغراق الدعوى واغراق حقنا في اثبات براءتنا وسلامة نيتنا . في متاهات لا اول لها ولا اخر . اننا في غنى عن هذا الشجار الذي يدور في الاسكندرية . ونحن بعيدون عنه ولا دخل لنا به . لنستمر في استكمال ما بداناه من استماع الى شهودنا . الذين حضروا . رغم انهم تعرضوا لما لم يتعرض له شاهد من قبل وهو الامر الذي سيكشفه استاذي ابراهيم فرج .

ابراهيم فرج محامي «الوفد» يطالب بتحريك الدعوى الجنائية ضد الدكتور يوسف والى لتدخله في القضية بمحاولة التاثير على الشهود .

تحريك الدعوى ضد يوسف والى

وتحدث ابراهيم فرج محامي «الوفد» فقال :

- ان كل ما قاله زميلي الاستاذ فتحي رجب . هو صورة مكررة لما حدث في الاسبوع الماضي بالمجلس الشعبي . عندما يقوم بعض الوزراء ويتحدثون عن امجاد هذا المحافظ . ثم ياتي بشهود وكانوا هم شهود هذا الحفل الذي تم في الاسكندرية انني استميح هيئة المحكمة عذرا . اذ اجد نفسي مضطرا ان اسجل في محضر الجلسة ان جريمة قد وقعت منذ ايام قليلة . وهي جريمة النشر في صحيفة مايو في ٢٧ و٢٨ يناير الماضي . بان الاستاذين جبريل محمد واحمد عزت . عضوي مجلس الشعب اللذين ادليا بشهادتيهما امامكم . قد اصدر السيد يوسف والى امين عام الحزب الوطني الحاكم قرارا باحالتهما للمحاكمة امام لجنة القيم بالحزب بدعوى خروجهما على الالتزام الحزبي بادلائهما بشهادتيهما امام المحكمة ونشر هذا الخبر بهذه الصورة . أمر يعاقب عليه القانون بالمادة ١٨٧ عقوبات المعدلة بالقانون ٢٩ لسنة ٨٢ . والتي تنص على معاقبة كل من نشر باحدى الطرق المقررة بالمادة ١٧١ عقوبات . امورا من شانها التاثير في الشهود والذين يطلبون للشهادة في الدعوى . كما انها تمثل اعتداء جسيما وخروجا سافرا على الدستور . الذي يحظر في المادة ١٦٦ منه . التدخل في الشئون القضائية باية صورة . والنشر الذي تم من شانه التاثير في الشهود لما يتضمنه من ترويع لهم والتهديد بما يملكه الحاكم من سطوة وسلطان . واننا لندهش إزاء تهديد شخص بالعقاب بسبب كلمة حق قالها . واية قيم تلك التي سيحاكم بمقتضاها الشاهدان امام لجنة القيم ؟ هل الالتزام الحزبي يعلو على كلمة الحق بعد حلف اليمين ؟ او يمنع من اداء الشهادة قانونا ؟ إننا نهيب بعدالة المحكمة ان تستنكر هذا التصرف . وان تعمل نص المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية على اساس ان ما وقع من الدكتور يوسف والى . انما هو جريمة مرتبطة اوثق ارتباط بالاتهام الماثل . خاصة ان المدعى عليهم في هذه القضية مكلفون قانونا وباذن من المحكمة . باثبات واقعة معينة . للتدليل على حسن نيتهم فيما كتبوه وها انتم اولاء ترون ما لا ترتاح اليه ضمائركم من جرائم التهديد والوعيد والعقاب والقانون صريح في هذه الحالة . فطبقا للمادة ١١ من قانون الاجراءات . يكون للمحكمة الحق في ان تقيم الدعوى بنفسها على من هدد وتوعد مهما كان موقعه من السلطة . متى كان ثابتا انه ارتكب جريمة التاثير على الشهود وبهذا تستقيم الامور . ويتحقق العدل ويقف كل عند حده .

هذه حدود التزامهم !

واستكمل عبدالعزيز محمد محامي «الوفد» رده على طلبات محامي فوزي معاذ فقال .

- هؤلاء الشهود الذين اتوا بهم مسوقين امامهم . شهادتهم مسجلة في الصحف قبل ان ياتوا . في «اهرام» ٣٠ يناير . اعلن اعضاء مجلس الشعب والشورى والمجلس الشعبي بالاسكندرية ثقتهم الكاملة في القيادة التنفيذية للاسكندرية . هذه هي الشهادة واتشرف بايداعها لتكون محلا لتقديركم اما حدود الالتزام بل حدود الضمير والصدق لدى هؤلاء الذين جاءوا مسوقين ، مبينة كتابة وبالتوقيع من المسئول عنهم . السيد الاستاذ الدكتور يوسف والى الامين العام للحزب الوطني ونائب رئيس الوزراء وما شاكل ذلك من وظائف وسلطات يتسلط بها على البشر وعلى الضمائر . يقول «لكل عضو في الحزب الوطني الحق في ابداء رايه كاملا دون قيد في لجان الحزب وفي مجلسي الشورى والشعب فقط» اما امام المحكمة فلا . إنما عندهم في الدكاكين التي يفتحونها يتكلمون على راحتهم ، مادام احد لا يسمعهم . وليس هناك من يزن الشهادة بميزان الضمير والقانون . هذه هي حدود الضمير وحدود الالتزام التي يكبل بها الحزب الوطني هؤلاء الشهود .

بل انه عندما وقف البعض منهم بضمير يقظ وبشرف ونزاهة ليدلي باقواله بعد ان حلف اليمين ، سلط عليهم العذاب . احالوهم الى لجنة القيم التي صنعت خصيصا لهم ، ويراد فرضها على الشعب بل ان الدكتور يوسف والى يقول «ان الحزب سوف يتصدى بكل قوة لكل من يتعرض له - ولولا قليل من الحياء لقال لكل من يتعرض لفوزي معاذ - ولن كل شخص لا يلتزم بمباديء الحزب ستتم محاسبته ليس بالفصل وحده ، لكن هناك مستويات اخرى للمحاسبة» . اذن فاى شهود هؤلاء الذين سياتون بهم مكبلين ، وفوق رؤوسهم السياط التي اعونها الفصل ؟ انهم جاءوا اليوم يزفون الشهود ويسوقونهم . بعد ان رسموا الدائرة لضمائرهم ، وسلطوا عليهم السيوف والكرابيج . وسلطوها على كل من يتصدى للحزب ، الذي تشخص اخيرا امامكم في فوزي معاذ فقط . هذا الكلام لا يمكن ان يقبله الضمير بل ان علينا جميعا وعلى الاستاذ فتحي رجب والدكتور زكي ابوعامر . ان نتصدى بكل قوة لحماية القضاء والعدالة ممن يحاولون التاثير عليهما

نحن في مفترق الطرق

وترافع الدكتور نعمان جمعة عضو هيئة الدفاع عن الوفد فقال :

- ان الذي يحدث في هذه القضية ، هو شيء بالغ الخطورة . وهذه الخطورة ماثلة في الزوبعة التي اثيرت اليوم لمنع استكمال شهادة شاهد . انها حلقة من سلسلة خطيرة عبارة عن حماية وسياج وحصانة مطلقة ، ربما لم يعرف التاريخ لها مثيلا . فوزي معاذ - يحاط - بهذه الحماية ويمتنع على اي شخص في مصر ان يسائله !! لماذا لم يتقدم شهودهم هؤلاء للادلاء بشهادتهم امام لجنة تقصي الحقائق ؟! ان مربط الفرس هنا ، ان محاضر اعمال لجنة تقصي الحقائق تحوي وقائع ومستندات ، وجميعها حجبت عن عدالتكم بقرار صريح كما حجبت عن المدعي الاشتراكي . وهذا ما اضطرنا الى دعوة بعض من ادلوا باقوالهم في هذه المحاضر ، لكي توثقها هنا . ان حصولنا على البراءة ليس مشكلة لاننا ابرياء وشرفاء ، وانما نحن نريد ان نوثق هذه الوقائع للتاريخ . وما يحدث اليوم وما حدث في المجلس المحلي بالاسكندرية هو تهديد رهيب لشاهد لا يزال ماثلا امام عدالتكم . شاهد يقدم وقائع ومستندات . ماذا عند شهودهم لكي يقدموه ؟ سيقولون ما قيل في الصحف ، سيقولون ان محافظ الاسكندرية مثل يحتذى . نحن اليوم في مفترق الطرق . لان الدولة منعت التحقيق مع فوزي معاذ ، بعد ان ارسل لها مجلس الشعب تقرير لجنة تقصي الحقائق . ولم يعد امام شعب مصر سوى عدل هذه المحكمة الموقرة ، التي تملك بمقتضى المادة ١١ من قانون الاجراءات ، استدعاء فوزي معاذ وسؤاله . واذا ثبت امامكم جدية الوقائع المنسوبة اليه ، فوجهوا اليه الاتهام . المسالة اليوم لم تعد تحتمل . لان الدولة تريد ان تحمي شخصا من التحقيق . انني اطلب عدالتكم باستدعاء فوزي معاذ وسؤاله ، وتوجيه الاتهام اليه في حالة ثبوت جدية الوقائع المنسوبة اليه وانتداب احد اعضاء الدائرة للتحقيق معه .

المحكمة لا يوجهها احد

وعاد محامي فوزي معاذ فاشعل قاعة المحكمة مرة اخرى قائلا :

انني اعتب على هيئة المحكمة الموقرة ، انها فتحت صدرها لشهود لا يشهدون ؟ وإنما يترافعون ، بالمخالفة لاحكام القانون . فما كان ينبغي للهيئة الموقرة وانا من حقي ان الومها ..

وقطع السيد المستشار رئيس المحكمة حديث محامي فوزي معاذ قائلا

- ان ما نشر في الصحف هو ما نشر هنا . والدعوى مفتوحة وليست سرية . وارجوك ان تتكلم في حدود مالك في هذه القضية .

● د . زكي ابوعامر محامي فوزي معاذ : ارى ان الاوضاع قد اشتدت سخونتها بغير مناسبة . انما هناك نقطتان احتاج للرد عليهما : اولاهما كيف يكون لنا ان نطلب شهودا لاثبات الواقعة ، بعد ان بدأ شهود النفي في اقوالهم . والنقطة الثانية هي التاثير المحتمل على الشهود . نتيجة لان الحزب الوطني فعل شيئا مع الشهود . فيما يختص بالنقطة الاولى اقول ، ان سير المحاكمة ، حدث فيه ان حدود الدعوى المنظورة لم تكن واضحة وضوحا كافيا بالنسبة للشهود . صحيح ان القاذفين هم المكلفون باقامة الدليل لكن لابد ان يعلموا اولا انهم يكلفون باقامة الدليل حول وقائع محددة بالذات . وليست المسالة محاكمة تاريخية لنظام ، ولذلك اننا اعترضت وقت ان سير المحكمة ، يؤدي الى ان الشهادة على غير موضوع احيانا هي شهادة غير منتجة . فلكي يكون هناك شاهد لابد ان تحدد اولا الوقائع التي تدور عليها المحاكمة . وهذه الوقائع كان يجب ان تبدأ بها اولا ، حتى يمكن ان يسال الشهود فيها . وان يثبتوا حقيقتها بطريقة قانونية سليمة . انا ارى ان خطهم في الدفاع . لم يعد يركز على وقائع القذف المرفوعة امام المحكمة ، والشيء الاخر اننا مكلفون بورقة بيان الادلة . ولا يجوز لهيئة المحكمة الموقرة ان تستمع ابدا لاي شاهد ، ما لم تتاكد من ثبوت الدليل في ورقة بيان الادلة . لان القانون الزم بان تكون لدى الادلة ثم بعد ذلك يثبت اختصاص المحافظ في كل عمل يسند اليه . حتى يمكن طرح الدليل امام القضاء . [illegible] الشهود وهم موجودون بالفعل . وكل ما اطلبه هو ان تتقيد المحكمة ، حتى يمكن ان تقي موكلي من كل ما يلقاه في الصحف ، بحدود الوقائع والادلة المقدمة ، حتى يمكن ان نناقشها وبان تكون الواقعة التي تقبل الاثبات ، هي الواقعة التي تتعلق باعمال وظيفة المحافظ .

● الدكتور نعمان جمعة الذي اضطرنا الى استدعاء الشهود وسماعهم تفصيلا هو اصرار مجلس الشعب على حجب محاضر اعمال لجنة تقصي الحقائق ، وعدم الانصياع لقرار المحكمة . ولو ان قرار المحكمة نفذ ، لكنا في غنى عن سماع هؤلاء الشهود .

● محامي فوزي معاذ : هذا الكلام من الناحية القانونية ضدهم لان معناه ان الادلة المقدمة ضدنا لاحقة للنشر .

● رئيس المحكمة : انا لا يوجهني احد . وما يثار في هذه المحكمة او يقدم ، لم تاخذ فيه المحكمة قرارا نهائيا بعد . سواء هذا الشاهد صح ، او وقائع ثابتة قبل النشر او بعده والتحقيق الجنائي يشمل الجميع . وهذا معروف لدى جميع المحامين فلا يطلب مني احد التجزيء . فانا لا اجزيء . وانما اخذ كل شيء ، ثم اطلع بالراي النهائي .

الدكتور نعمان جمعة

استكمال الشهادة

ثم امرت هيئة المحكمة باستكمال اقوال النائب احمد عزت التي لم تستكمل قبل نهاية دور انعقاد المحكمة المنقضي .

احمد عزت -توقفت في الجلسة الماضية عند نقطة الاسكان الشعبي . حيث قامت محافظة الاسكندرية بتوزيع حوالي ٩٥٠ وحدة سكنية في مارس ١٩٨٥ . منها حوالي ١٥٩ وحدة قيل انها حالات ملحة وحالات اجتماعية . وقد لاحظت لجنة تقصي الحقائق واوردت ذلك بالنص في تقريرها ، انه لا توجد قواعد ثابتة لتوزيع الاسكان الشعبي في الاسكندرية . وانما توضع القواعد في كل توزيع على حدة ولدى ذلك الى عدم حصول المستحقين للوحدات السكنية ، على حقهم في الاسكان الشعبي . وقد تلاحظ للجنة من خلال المستندات المقدمة من محافظة الاسكندرية ، ان هناك تجاوزات في توزيع الاسكان الشعبي . وان هناك فئات استحدثتها المحافظة في عملية التوزيع ، مثل الرياضيين والعاملين وغير ذلك مما ورد في تقرير اللجنة . كما تبين للجنة انه حدثت تجاوزات في توزيع وحدات الاسكان التي تمت في تعليات «سوتير» والتي شملت ٤٠ وحدة سكنية ، تم تخصيص ٢٤ وحدة منها لحالات الاخلاء الاداري . ثم اعلنت المحافظة ان احدا لم يتقدم للحصول على هذه الوحدات ممن خصصت لهم . وعلى هذا الاساس عادت قرارها بتخصيصها للحالات الاجتماعية . وهذا ثابت في اوراق المحافظة . وانا احب ان اؤكد انني لا اقول كلاما على عواهنه . وانما كل كلام لدي المستندات الدالة عليه . وقد وزعت هذه الوحدات على هذا الاساس ، حيث منح رؤساء الاحياء وحدات منها وهؤلاء ذكروا بالاسم في تقرير لجنة تقصي الحقائق ، كما منح بعض اعضاء المجلس الشعبي المحلي بالاسكندرية وحدات منها . ووردت بعض اسمائهم في تقرير لجنة تقصي الحقائق كذلك خصصت وحدات لبعض اعضاء مجلس الشعب في الدورة السابقة . وحين طلبت لجنة تقصي الحقائق موافاتها ببيانات تفصيلية دقيقة عن هذا التوزيع ، حجبت المحافظة عنها البيانات . كذلك تبين للجنة تقصي الحقائق ، ان الموظفة المشرفة على عمليات التوزيع حصلت على عدد من الوحدات السكنية ، قالت اللجنة انها خمس وحدات ثلاث وحدات سكنية ومحلان تجاريان باسماء اخوتها وابنيها واقاربها . الامر الذي انتهت فيه اللجنة الى ان عدم وجود قواعد ثابتة للتوزيع ادى الى حرمان المستحقين من حقوقهم في الاسكان الشعبي . ولهذا نجد ان تراكمات الاسكان الشعبي في الاسكندرية . وفقا لبيانات المحافظة التي قدمتها للجنة تقصي الحقائق ، قد بلغت ١١٨ الف اسرة مقيدة في قوائم الانتظار ، منذ ٢٣ ديسمبر عام ١٩٧٦ وحتى صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق

وواصل احمد عزت الادلاء بشهادته امام هيئة المحكمة فقال

وانتقل بعد ذلك الى جهاز حماية املاك الدولة وقد اسندت رئاسته الى اللواء شرطة سابق صلاح الكاتب . عند انشاء الجهاز في عهد المحافظ السابق الدكتور نعيم ابوطالب . ونحاه عن هذا الموقع الفريق المحجوب عند توليه امور المحافظة ثم عينه مرة اخرى اللواء فوزي معاذ ، حيث كان يعمل مساعدا له عندما كان مديرا لامن الاسكندرية . ومن اغرب الامور التي رصدتها لجنة تقصي الحقائق وذكرتها في تقريرها ان المذكور كان يدير مكتبا للمحاماة بشارع صلاح سالم بالاسكندرية فوق محلات العشة «بوردي» اثناء قيامه بعمله كرئيس لجهاز حماية املاك الدولة . ولم يكن لهذا المكتب عمل الا شراء وتسجيل وتجارة الاراضي . وقد اشارت اللجنة إلى التناقض في تعيينه رئيسا لهذا الجهاز وادارته لهذا المكتب . كما اشارت اللجنة في تقريرها الى عمليات فتح باب تسوية حيازة الحائزين لاراضي الدولة مرات متعددة ، حيث كان يغلق الباب ثم يعاد فتحه مرة اخرى . بالاضافة الى تحديد موعد ، كما ورد في تقرير اللجنة ، وانا لم تخني الذاكرة ، فهو ٢١ يناير سنة ٨٠ لكي يثبت الحائز حيازته لارض الدولة في وقت سابق على هذا التاريخ ، الامر الذي دفع بالمواطنين الى سلوك سبل ملتوية لاثبات حيازتهم للارض وليس في الاسكندرية من ينكر ان رجل الشارع كان يتحدث عن الانحرافات التي تشوب هذا الجهاز

المحافظة لم تستجب لنداء وزير الزراعة

احمد عزت - بعد ذلك ننتقل الى المزرعة السمكية . وهذه المزرعة مقامة على مساحة ١٣٠ فدانا ، جزء من بحيرة مريوط ، في مدخل طريق الاسكندرية - القاهرة الصحراوي بجهة محرم بك . وكما يقول تقرير المفوض على المزرعة ، والمقدم الى المجلس الشعبي المحلي لمحافظة في فبراير ١٩٨٢ ولدي صورة منه ، ان هذه المزرعة بلغ انتاجها الحد النموذجي للمزارع السمكية على مستوى الجمهورية وذلك في الصفحة الثالثة من التقرير . الامر الذي ادى الى تقديم نوعيات مميزة من الاسماك لشعب الاسكندرية في حدود ١٠٤ قروش لاصناف البوري ، و٢٢ قرشا لاصناف البلطي ، وانه من المنتظر ان تغرق اسواق الاسكندرية بالاسماك من هذه المزرعة ، بما يقارب ٥٠٪ من الاسعار السائدة في السوق في ذلك الوقت . الامر الذي دفع هيئة الاغاثة الامريكية الى متابعة المشروع باهتمام وارسلت بعض الخبراء لاجراء دراسة حول انتاجية البحيرة . وقدمت الهيئة للمشروع منحة ، تبلغ على حد ما ورد في التقرير ٣٠٠ الف جنيه . وتم توقيع البروتوكول الخاص بها عام ١٩٨٢ واعيد العرض على الهيئة التي قبلت زيادة المعونة بما قيمته ٤٠٠ الف جنيه اخرى . كما ورد في هذا التقرير المقدم من المفوض على المزرعة ان اجمالي الانفاق الاستثماري للمشروع بلغ ١٠٢ الف جنيه وان مصروفات تشغيل المشروع حتى نهاية ١٩٨١ بلغت ٢٠٢ الف جنيه ، وانه لو اضفنا الاهلاكات لوصلت الى حوالي ١٣٩ الف جنيه ، وانه يجري تطوير المزرعة لمضاعفة انتاجها افقيا وراسيا

وقد تلاحظ من الموازنة التي قدمت الى لجنة تقصي الحقائق من المفوض على المشروع ان اجمالي الرقم المدرج في الميزانية بلغ مليونين و٤٠٠ الف جنيها ، شاملا مراكز توزيع الامن الغذائي . وانه عندما حصرت اللجنة الانفاق الاستثماري للامن الغذائي خرجت بنتيجة تحليلية للميزانية ، تشير الى تجاوز المبلغ الذي في

(البقية ص ٩)

هيئة الدفاع عن فوزي معاذ تقول : دفاعنا يستند إلى تجريح الشهود !


النائب احمد عزت يرد على اسئلة عبدالعزيز محمد والدكتور عبدالحميد حشيش المحاميان عن الوفد وفتحي رجب محامي فوزي معاذ

(بقية المنشور ص ٨)

السمكية التي يجرى ردمها الآن في المزرعة الجديدة . وكان السؤال الموجه اليه من اللجنة : كيف تقيد معدات تم استخدامها في العمل بمزرعة في مزرعة اخرى بقيمتها الاسمية . ولاوضح ذلك فإن الغرض هو ايهام المسئولين واجهزة الرقابة . ومنها المجلس الشعبي للمحافظة . بأن ما انفق على البحيرة هو مبلغ صغير من المال - وليس ذلك بمستغرب من المفوض على مشروع الأمن الغذائي بالاسكندرية - فقد كان يعمل بالشركة المصرية لتسويق الاسماك . ثم ندب الى شركة الاسكندرية للتبريد . كما منح اجازة بدون مرتب للعمل باحد المصانع بليبيا . وانهى المصنع انتدابه لانحرافات ارتكبها في ليبيا . كما يشير ملفه الى العديد من الجزاءات لحصوله على اموال دون وجه حق . ومنها على ما انكر القرار الاداري ٢٧٢ لسنة ٧٤ . الذي يلزمه برد مبلغ ١٠٢ جنيه حصل عليها دون وجه حق . الى غير ذلك . وبعد ذلك يخرج علينا المفوض على المزرعة . وبعد ان علق شعب الاسكندرية كلها بأمل اغراق اسواقه بالاسماك وقبل ان تمضي ٦ شهور على تقديم هذا التقرير للمجلس الشعبي للمحافظة - ومعه اللواء فوزي معاذ محافظ الاسكندرية ليعلنا ردم المزرعة السمكية ذات المساحة الـ ١٣٠ فدانا ثم يعلن محافظ الاسكندرية انه سيقيم عليها ٢٠ الف وحدة سكنية للعرائس . على الرغم من تحذير الفنيين في المحافظة بان الارض رخوة وتحتاج لنظام الخوازيق في البناء . فضلا عن متاخمة المزرعة لمطار النزهة . وان هيئة الطيران المدني لن تسمح بتجاوز حد معين من الارتفاع وهو ١٢ مترا . كما قررت هيئة الطيران المدني عدم جواز البناء على مساحة ٩٠ فدانا من هذه المساحة . ومن ثم يصبح الاسكان فيها اغلى من الاسكان الترفي والفاخر . فعاد محافظ الاسكندرية . ليعلن على شعبها في برنامج تليفزيوني . انه سيقيم عليها حديقة دولية وبعضا من الوحدات السكنية . ولما كانت هذه المنطقة مجاورة لمحطات ضخ الصرف الصحي . حيث تجرى حاليا دراسة لتوجيه الصرف الى جزء من بحيرة مريوط . فإن هذه المساكن ان وجدت . سوف تضع المواطنين وسط الروائح الكريهة والهواء الفاسد .

وشرعت المحافظة في اقامة المزرعة الجديدة على الرغم من ان الدكتور يوسف والى بصفته وزيرا للزراعة . وجه خطابا الى محافظ الاسكندرية . يقول فيه : واظنك تشاركني الرأى في صرف النظر عن اقامة المزرعة الجديدة . وتستطيع المحافظة ان تساهم في مشروعات المزارع السمكية التي تقيمها وزارة الزراعة على مساحة ٣ الاف فدان بتمويل من البنك الدولي ومع ذلك لم تستجب المحافظة لنداء وزير الزرعة . وصورة هذا الخطاب مقدمة منا الى لجنة تقصي الحقائق والى مكتب المدعي العام الاشتراكي . وقال المفوض على المزرعة لتبرير هدمها . ان الوحوش تأكل الاسماك ويجرى الآن ردم المزرعة بالقمامة

ولاستكمال الكلام عن الانحرافات في مجالس الاسكان فقد اقام السيد اللواء طلعت عثمان رئيس حي العامرية الاسبق المحال الى المعاش ما يسمى باللجنة الرياضية للعاملين بحي العامرية . واشهرها ثم انشأ جمعية تعاونية للاسكان . باسم الجمعية التعاونية للاسكان لاعضاء النادي الرياضي للعاملين بحي العامرية . وحصل على قرض من تعاونيات البناء والاسكان . قدره ٣٧٠ الف جنيه ثم اقام ١٠ فيلات بمنطقة البيطاش . لكبار العاملين بالمحافظة . بدءا بنفسه وعدد ٤ بلوكات سكنية . ثم توزيع معظمها على غير العاملين بحي العامرية . حيث شمل التوزيع نجل السكرتير العام وبنات رئيس الحي المذكور . والعاملين بامانة الحكم المحلي وبعض سكرتيري المحافظات من خارج الاسكندرية . وبعض ضباط الشرطة الذين قبلت عضويتهم في الجمعية تأسيسا على انهم يقدمون خدمات لها . والأمر من ذلك ان رئيس حي العامرية تقدم بطلب الى مصلحة المساحة بالدخيلة يطلب منها تسجيل اربعة الاف متر بمنطقة البيطاش باسم الجمعية . بسعر جنيه واحد للمتر . وعلى ما اذكر رقم الطلب ٧٢٩ لسنة ٨٤ ثم تقدم بطلب اخر باسمه شخصيا . ليسجل مساحة ٣٦٠ مترا من هذه المساحة بسعر ١٠ جنيهات للمتر . وعند طرح الموضوعات في لجنة تقصي الحقائق . تقدم بطلب اخر في سنة ١٩٨٥ يعدل فيه طلب الجمعية الاول . برفع سعر المتر الى ٢٥ جنيها للجمعية . بينما ظل طلبه قائما على سعر ١٠ جنيهات للمتر . وقد اجرت تعاونيات البناء والاسكان تحقيقا في الامر . اصدرت بعده قرارا بحل الجمعية على ما اذكر ومما يجدر ذكره في مجال الانحرافات في قطاع الاسكان . ان الجهاز المركزي للمحاسبات اشار في تقريره عن الاعوام ٨٣ و ١٩٨٤ الى ان محافظة الاسكندرية صرفت مبالغ للمقاولين دون وجه حق . كما صرفت مواد بناء مدعمة لوحدات سكنية يجري تمليكها . وفضلا عما تقدم فإننا نرى مخالفة صريحة للقانون في الساحل الشمالي بمنطقة العجمي حيث تقوم شركات البناء والمقاولات مثل « الاسكندرية للمقاولات » و « ميمو للمقاولات » و « الاسكندرية للانشاءات » وغيرها باقامة عمارات سكنية ضخمة دون وجود تقاسيم للبناء . بالمخالفة لاحكام القانون رقم ٣ لسنة ٨٢ على مرأى ومسمع من المحافظة . بل على العكس من ذلك . يمنحون تراخيص البناء وخطابات توصيل مرافق الكهرباء والمياه . ودون مراعاة لقلة مرافق البنية الاساسية لهذه الوحدات السكنية مثل الصرف الصحي الامر الذي يلقى على عاتق الدولة عبئا كبيرا في مجال الخدمات لهذه الوحدات .

احمد عزت - اما بالنسبة للصرف الصحي في الاسكندرية . فإن محافظة الاسكندرية مهددة بالفعل بأخطار التلوث . فضلا عن تسهيل حصول المكاتب الاستشارية على مبالغ ضخمة تصل الى قرابة ١٠٠ مليون جنيه . ولم يتحدد بعد . هل تصرف الاسكندرية في البر ام في البحر . ففي ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨٠

تعاقدت هيئة الصرف الصحي بالاسكندرية مع مكتب W.W.C.G بعقد لمدة سنتين يبدأ من اول يناير ١٩٨١ وينتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ قيمته ١٩,٦ مليون دولار ومقابل محلي ٦,٥ مليون جنيه . ليقوم المكتب باعمال التصميم والاشراف واتعاب المكتب لمشروعات الصرف الصحي بالاسكندرية . وقبل انتهاء الفترة وبالتحديد في سبتمبر ١٩٨٢ تم عمل تمديد ثان للعقد ينتهي في ٣٠ يوليو ١٩٨٣ وقد بلغت نسبة الاتعاب للمكتب الاستشاري في التمديدين الأول والثاني معا . ما يعادل ٨,٥٪ من حجم المشروعات التي تمت دراستها وتوافر لها التمويل اللازم للتنفيذ . وتقدر بمبلغ ٣١٥ مليون جنيه . وانتهى عقد المكتب الاستشاري W.W.C.G في ٣٠ يوليو ١٩٨٣ . إلا ان المكتب ظل يمارس عمله دون تعاقد مع الهيئة او المحافظة وفي ٥ اغسطس ١٩٨٤ اعتمد محافظ الاسكندرية اللواء فوزي معاذ محضر اجتماع الهيئة العامة للصرف الصحي المتضمن التمديد الثالث لعقد المكتب الاستشاري . ليغطي باثر رجعي الفترة من ٣٠ يوليو ١٩٨٣ ويسري حتى ٣٠ يونيو ١٩٨٥ . بقيمة ٢٣,٩ مليون دولار و٩,٥ مليون جنيه مصري . أي ما يزيد على قيمة العقد الاصلي مع المكتب والتمديدين الاول والثاني معا . وقد اشير في محضر جلسة الهيئة ولدي صورة منه موقعة من السيد المحافظ . تفصيلا الى عقد تمديد المكتب الاستشاري الآخر D.M بمبلغ حوالى ٦ ملايين دولار ومقابل محلي . بينما لم يشر في محضر مجلس ادارة الهيئة الى قيمة التمديد ولا البيانات التفصيلية له . والخاصة بالمكتب الاستشاري W.W.C.G ومن ثم فإن نسبة ما حصلت عليه المكاتب الاستشارية في مشروعات الصرف الصحي في الاسكندرية قد وصلت الى حوالى ١٠٠ مليون جنيه . بينما المشروعات التي يتوافر لها التمويل لا تتجاوز قيمتها ٤٠٠ مليون جنيه

وان نسبة الانجاز في المشروعات التي يتوافر لها التمويل لم تتجاوز ١٥٪ .. وعلى هذا الاساس فإن ماحصلت عليه المكاتب الاستشارية في مشروعات الصرف الصحي .. منسوبة الى ماتم إنجازه تصل الى نسبة تتراوح بين ٦٠ و ٩٠٪ ولقد تمكنت من الحصول على رسالة موجهة من احد اساتذة الجامعات . متخصص في هذا المجال . يستصرخ فيها السيد رئيس الوزراء . لوضع حد لماتنهبه المكاتب الاستشارية من قوت هذا الشعب بدعوى دراسات الجدوى . وعندما انتهى التجديد الثالث للمكتب الاستشاري المذكور في ٣٠ يونيو ١٩٨٥ . بدأ المكتب يضغط لعمل تجديد رابع إلا انه هذه المرة سلك مدخلا اخر فهو يريد ان يعدل من شكل التعاقد المتعارف عليه دوليا في المنح رجل / شهر الى نسبة مئوية من حجم المشروعات التي تتم دراستها . ولما كانت مشروعات الاسكندرية تحتاج لتمويل يصل مايعادل الى ١١٠٠ مليون جنيه على حد مايذكر المكتب فإنه بذلك يستطيع من خلال هذا المخرج ان ينسب اتعابه الى مشروعات وهمية لايتوافر لها التمويل المحلي

ولقد نبهت شخصيا الاخ الفاضل . الاستاذ الدكتور علي لطفي رئيس الوزراء . بمذكرة تتضمن ذلك . سلمتها اليه بيدي .. ولم يجد المكتب مفرا من الضغط للوصول الى تمديد رابع لعقده . فأرسلت هيئة المعونة الامريكية في ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ . رسالة موجهة الى السيد نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط . والى محافظ الاسكندرية . ووزير الاسكان . تهدد فيها بسحب خبرائها إذا لم يتم التجديد للمكتب ولدي صورة من كتاب هيئة المعونة الامريكية وقد كلف السيد رئيس الوزراء السيد وزير التخطيط بدراسة طلب المكتب وهيئة المعونة الامريكية . وفجأة اجتمع مجلس ادارة الهيئة العامة للصرف الصحي بالاسكندرية . حيث قرر في جلسة ٢٩ اكتوبر ١٩٨٥ الموافقة على تمديد مؤقت للمكتب الاستشاري المذكور . بقيمة ٦,٥ مليون دولار . و ١,٢٥ مليون جنيه مصري . ولقد لفت نظري ملاحظة غريبة عندما عرض على محضر مجلس ادارة الهيئة .. حيث تبين الآتي - والمحضر تحت يدي - فعلى غير العادة وزع محضر مجلس الادارة على الاعضاء ومعه ورقة مرقمة برقم ٤ . تشير الى انها جزء من مذكرة لا وجود لها . معتمدة من رئيس مجلس ادارة الهيئة . متضمنة الاشارة الى انه بالعرض على السيد وزير الاسكان . افادت اللجنة الوزارية للمرافق بوزارة الاسكان . ان السيد الوزير اشار بان على الهيئة . ان تدرس طلبات هيئة المعونة الامريكية . والمكتب الاستشاري . وتتصرف وفقا للسلطات المخولة لها . وفي حالة حدوث خلاف يعرض الامر على اللجنة الوزارية للمرافق بالوزارة . ثم وفي نهاية هذه الورقة . قرار بما انتهى اليه رأى مجلس ادارة الهيئة بالموافقة على تمديد عقد المكتب الاستشاري المذكور لمدة تنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ . بالقيمة السابق ذكرها . وموقع عليه من محافظ الاسكندرية . اللواء محمد فوزي معاذ . والمستشار القانوني للمحافظ . ومكتوب بخط اليد . اوافق . اما فيما يتعلق بالبند ثانيا . في تجديد عقد المكتب الاستشاري . فيرجع في ذلك الى السيد وزير الاسكان . وتأشيرة تمهيدية من المستشار القانوني

محكمة الجنايات تواصل سماع أقوال الشهود في قضية فوزي معاذ

عبد العزيز محمد : جاءوا بشهود مكبلين بالخوف تهددهم سياط الحزب

نعمان جمعة : أطالب بتحقيق قضائي مع فوزي معاذ عندما تثبت الوقائع أمام المحكمة



فتحي رجب محامي محافظ الاسكندرية يطلب من هيئة المحكمة سماع شهود جدد في القضية . ويظهر إلى جواره الدكتور عبد الحميد حشيش وعبد العزيز محمد المحامي عن «الوفد» والدكتور محمد زكي ابو عامر محامي محافظ الاسكندرية

بهذا المعنى على هامش الورقة رقم ٤ . ويبدو انهما لم يطلعا على على مضمون الورقة التي تشير الى رأى الوزير الذي تضمنته هذه الورقة . وفضلا عن ذلك فإنني اتساءل .. رئيس الهيئة وقع على هذه الورقة بتاريخ ٤ فبراير ١٩٨٥ . ووقع على المحضر الاصلي المرفق بها بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٨٥ فأى التاريخين قد استحدث ؟! وهل يعمل الملخص لمحضر لم يكن قد وجد ؟ وانا اترك لعدالة المحكمة ان تستشف من كل ذلك ماتشاء . على انه من الخطورة بمكان . ان محضر مجلس ادارة الهيئة هذا والمؤرخ في ٢٩ اكتوبر ١٩٨٥ . تضمن الاشارة الى ان هناك قصورا في عمل المكتب الاستشاري المذكور في الاشراف والتصميم والتنفيذ حيث تمت الاشارة لوجود هبوط في التربة في منطقة سموحة . وحدوث كسر في رءوس مواسير ٨٢ ماسورة بطول ٣٠٠ متر . وقد اشار احد اعضاء مجلس الادارة . من اساتذة الجامعة بالاسكندرية . الى وجوب إعادة تصميم المشروع الذي يشرف عليه المكتب بمنطقة سموحة بالكامل حتى يطمئن على سلامة تصميم المشروع . خصوصا انه يستوعب نصف صرف الاسكندرية . على حد قوله فكيف والحال كذلك يمد التعاقد مع المكتب الاستشاري المذكور . بينما يؤكد رئيس الجمهورية على وجوب الاستعانة بالجامعات المصرية في هذا الشأن ووقف النزيف الذي تلتهمه المكاتب الاستشارية من اموال هذا الشعب .

● هيئة المحكمة كيف تحفظ كل هذه التواريخ والارقام ؟

- احمد عزت : انا ابن الاسكندرية والارقام شغلتي

● هيئة المحكمة . قلت في البداية انهم استبدلوا ردم البحيرات بالاتربة بدلا من الرمال الناعمة ؟

- احمد عزت : الذي قلته ان المستخلصات صرفت على اساس الردم بالرمال الناعمة . اما ماتم بالفعل فهو الردم بالاتربة وقد صرف للمقاولين الذين قاموا بعمليات الردم في موقعي جنابوتي . وجنوب المتراس . مبالغ دون وجه حق . اعتبرتها لجنة تقصي الحقائق إهدارا للمال العام . قدر بحوالى مليون جنيه في كل موقع .

● هيئة المحكمة من الذي اختار المواقع الاربعة في مشروع الـ ٣٦ الف وحدة سكنية ؟

- احمد عزت الذي يختار المواقع هو السيد وكيل وزارة الاسكان والجهاز الذي يعمل معه . ولكن إختياره لايكون نافذا إلا بعد موافقة محافظ الاسكندرية عليه

● هيئة المحكمة هل لرئيس المجلس الشعبي المحلي بالاسكندرية عزت قادوس دور في اختيار المواقع ؟

- احمد عزت : اذا كان اختيار المواقع قد عرض على المجلس الشعبي المحلي فيكون له دور في ذلك .

● هيئة المحكمة . ماعلاقة المحافظ بالسيد وكيل وزارة الاسكان من ناحية .. وعلاقة عزت قادوس بوكيل وزارة الاسكان ايضا من ناحية اخرى ؟

- احمد عزت . المحافظ في المحافظة هو كل شيء .. وعلاقة المحافظ بعزت قادوس رئيس المجلس الشعبي بمحافظة الاسكندرية . يدلل عليها مايحدث في المجلس الشعبي المحلي من تجميع توقيعات لتأييد السيد المحافظ اثناء مأدبة العشاء التي تمت بالنادي السوري في الاحتفال بعيد الشرطة امس الاول .. وذلك من اعضاء المجلس الشعبي . وبعض اعضاء مجلس الشعب والشورى . وكذلك الاجتماع الذي عقد خصيصا في المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة . والذي وجه فيه الاعضاء الى أمين عام الحزب الدكتور يوسف والى إنذارا بانه إذا لم يتدخل فسوف يكون لهم موقف اخر . وكان معروضا إقتراح بتجميد عضويتهم بالحزب الوطني . وتجميد عمل المجلس الشعبي المحلي بالمحافظة . وطالبوا بحضور والى ووزير الحكم المحلي . اللذين لبيا الدعوة يوم الخميس الماضي .

● هيئة المحكمة : هل تعلم من هو الذي عرض مواقع الاسكان الشعبي على المحافظة . وهل درست قبل الموافقة ؟

- احمد عزت امر طبيعي ان يعرض وكيل وزارة الاسكان المواقع وان يوافق عليها المحافظ . ولو كانت المواقع قد درست قبل الموافقة . لما تخبطت المحافظة في قراراتها بتعدد الاختيارات . على ان المحافظ كان يشارك بنفسه في اختيار المواقع البديلة . ومنها موقع الـ ٣٥ فدانا من الشركة الاهلية للغزل . وقد عرض عليها المحافظ تنازله عن مقابل الانتفاع وقيمته ٩ ملايين جنيه . مقابل الـ ٣٥ فدانا لإقامة وحدات سكنية عليها . بعد ما اشتدت الضغوط على المحافظة نتيجة تشكيل لجنة تقصي الحقائق

● هيئة المحكمة تنازلت الشركات المسئولة عن التنفيذ لاخرى من الباطن . هل كان المحافظ يعلم بهذه التنازلات ؟

- احمد عزت المحافظة تعلم كل ذلك بكافة اجهزتها فالعقد الاصلي يتم بين المحافظة والشركة التي رسا عليها العطاء .. وبالطبع من السهل ان تعلم المحافظة ولكنها لاتقدم موافقة كتابية . إلا ان بعض هذه العقود قد وافقت عليها المحافظة كتابة . وعندما عرض الأمر على لجنة تقصي الحقائق . بدأ التغيير في الملفات . وبعد تقدمنا بالمذكرات الى لجنة تقصي الحقائق نذرنا بان هناك تزويرا يجري في بعض الملفات .. وتصادف ان كان وزير وزارة الاسكان يتصل باللجنة في وجودنا وطلب اتاحة الفرصة له لارسال بعض المستندات ليلا . ولكنه لم يرسل المستندات

● هيئة المحكمة مادخل المحافظ في عملية توزيع المساكن وما قد يشوبها من مخالفات ؟

- احمد عزت المجلس الشعبي للمحافظة لايوزع مساكن . إنما هو يضع فقط القواعد والمحافظة واجهزتها يقومان بالتنفيذ . إلا انه من المؤسف انه عندما عرضت المحافظة مستنداتها على لجنة تقصي الحقائق تبين ان المجلس الشعبي المحلي في دورته الحالية لم يجر اى تعديل على النسب التي كانت موجودة في عهد المحافظ السابق . الفريق الملاحي . ولكن المجلس كان يضع القواعد في كل توزيع على حدة . يعني تنفصل القواعد .. وانا اذكر ان زميلي الاستاذ احمد الشرنوبي والأستاذ جبريل محمد قد استقالا من عضوية اللجنة . احتجاجا على التجاوزات الصارخة في توزيع تعليات مساكن سوتير ..

ثم ان هناك نسبة لكل محافظ . ان يعلن تنازله عن هذه النسبة . ولكنه تنازل شكلي حيث تدخل الى اللجنة كشوف باسماء من يرغب في منحهم مساكن . ويمنحون المساكن بالفعل . وهو إسمياً متنازل عن نسبة الـ ٥٪ كذلك انا لا اعفي السيد رئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة عزت قادوس وهو في هذه اللجنة . ويراسها السكرتير العام للمحافظة .. لان موظفي الكهرباء المحيطين به وبمكتبه قد حصلوا على وحدات من الاسكان الشعبي وذكر ذلك في تقرير لجنة تقصي الحقائق .

● هيئة المحكمة ماالذي عاد على المحافظ من ذلك ؟

- احمد عزت الذي عاد على المحافظ انه استطاع ان يورط الكثيرين . وان يجعل هناك شللية يستطيعون ان يقفوا الى جواره إذا تجرأ احد ووقف في مواجهته .. وهذا فعلا حدث . الم يقف المجلس الشعبي المحلي الى جوار المحافظ . وبعض اعضائه قد حصلوا على وحدات سكنية في توزيعات . سوتير . ؟

● هيئة المحكمة : ماسبب انتهاء العقد الاول مع المكتب الاستشاري ؟ ولماذا انهته المحافظة ؟

- احمد عزت . المحافظة لم تنه العقد الاول بدليل التجديد المستمر إنما الذي حدث ان العقد الأصلي كان لمدة سنتين تبدأ في ١ يناير ١٩٨١ وتنتهي في ٣١ ديسمبر ١٩٨٢ والمفروض انه قبل نهاية العقد تتم دراسة مع الهيئة هل انا محتاج للتجديد للمكتب ام لا . وفي ضوء احتياجاتي .. اقدر مدى احتياجي لعمل المكتب .. وعدد المستشارين في ظل نظام رجل / شهر .. احدد المدة التي امدها . وقيمتها .. حدث هذا في البداية لان المفروض ان تكون المصاريف عالية في البداية لكبر حجم الاحتياجات .. وعند التجديد لابد ان تكون النسبة اقل .. ولكن ما حدث عكس ذلك . فمنذ انتهاء العقد الاصلي في ديسمبر ١٩٨٢ سبقت ذلك دراسة في سبتمبر ١٩٨٢ وتم عمل التجديد الأول للعقد لمدة ٦ شهور بعد ذلك حدث التجديد الثاني لمدة شهر .. بثلاثة تموا في فترة لاتتجاوز ٣٠ يوليو ١٩٨٣ . والمبلغ الخاص بهم معروف وهو ٢٣,٩ مليون دولار .. وحوالى ٦,٥ مليون جنيه مصري . نجد بعد ذلك ان المكتب يعمل بدون عقد .. من اول اغسطس ١٩٨٣ الى ٥ اغسطس ٨٤ بدون اى تعاقد . ويتم عمل تجديد ثالث الى ٣٠ يونية ١٩٨٥ باثر رجعي يغطي الفترة التي مضت بدون تعاقد .. ويكون التجديد الثالث بقيمة تصل الى قيمة المبلغ الخاص بالعقد الاصلي مضافا اليها قيمة التجديدين الاول والثاني .. وتتجاوزهما لتصل النسبة الى ٢٥٪ واكثر من حجم التمويل المتاح للمشروعات المدروسة .

● هيئة المحكمة . من هو المسئول عن هذا المد ؟

- احمد عزت . التمديد الثالث المسئول عنه شخصيا .. محافظ الاسكندرية .. لانه وافق على ذلك وباثر رجعي .. وبهذه المبالغ الباهظة بتوقيعه ومعي صورة محضر مجلس الادارة موقعة منه .

● هيئة المحكمة : هل هناك اخطاء للمكتب الذي تم له التجديد .. تمنع هذا التجديد ؟!

- احمد عزت نعم .. وانا اشرت الى اخطاء المكتب في منطقة سموحة . وانا لست خبيراً ولكن خبراء الصرف الصحي ذكروا انه حدث هبوط في سموحة .. وذلك نتيجة لخطأ في التصميم وقصور في الاشراف على التنفيذ مما دفع احد اعضاء مجلس الادارة بالهيئة الى طلب إعادة التصميم من جديد . وكذلك الأمر بالنسبة للتشير اليه محاضر الهيئة من حدوث منحدرات خطيرة في مجمع الصرف الصحي بسيدي بشر .. تهدد بغرق المنطقة بسبب عيوب التصميم وسوء التنفيذ للمكتب المذكور . وهذا موجود في محضر مجلس ادارة الهيئة في جلسة ٢٩ اكتوبر ١٩٨٥ والذي اعلن فيه ممثل المكتب الاستشاري تنصل المكتب من المسئولية . لكن مجلس الادارة اصر على نسبته اليه وهذا المكتب مازال يعمل ويضغط لعمل تمديد رابع عن طريق هيئة المعونة الامريكية .

● هيئة المحكمة . هل تاخذ هيئة الصرف الصحي رأى المحافظ .. ام هي مستقلة عنه في عملها ؟

- احمد عزت لا هي تاخذ رايه ويعتمد محاضرها وله الحق في الاعتراض على تلك المحاضر .. كما حدث من قبل . وتعتبر الهيئة وحدة من وحدات الحكم المحلي منذ تكوينها ولاتستقل بعملها .. وقد عينت المحافظة اخيرا مستشارا بمكتب المحافظ ليتابع مشروعات الصرف الصحي فنيا مع الهيئة . ولكن المحافظ يملك ايقاف قرارات الهيئة . والاعتراض عليها . ولاتنفذ اى قرارات دون موافقته .

● هيئة المحكمة : مالذي سيعود على المحافظ من كل هذا .. اذا كان هناك بالفعل تخبط في مجال المساكن وتوزيعها وكذلك في عمليات الصرف الصحي ؟

- احمد عزت . انا استطيع ان اقول إن رئيس هذا المكتب الاستشاري W.W.C.G .. هو المصري سامي عبدالقوي . بلديات محافظ الاسكندرية .. ويكفيني هذا .

● هيئة المحكمة هذه جزئية فقط من السؤال .. فماذا عن الباقي ؟ وهل يعلم المحافظ بان ماحدث يؤدي لضياع المال العام ؟

- احمد عزت : ماحدث ترتب عليه الآتي .. اهدار للمال العام في عمليات الردم في مواقع جنليوتي . وام زغيو . وجنوب المتراس . وتسهيل للمكاتب الاستشارية للحصول على المال العام دون وجه حق . ولاشك في انه اذا لم يكن اللواء فوزي معاذ لايعلم ان ذلك يترتب عليه ضياع المال العام فلا يستحق ان يكون محافظاً .

● هيئة المحكمة . وعزت قادوس ؟

- احمد عزت : عزت قادوس وهو ممثل للشعب في المجلس الشعبي المحلي ورئيس لهذا المجلس . اذا لم يكن في تقديره ان ذلك اهدار للمال العام وتسهيل للآخرين للحصول على هذا المال فلا يستحق ان يكون رئيسا للمجلس الشعبي المحلي .

● هيئة المحكمة : وهل ترى فيما حدث تعمدا ملحوظا .. ام لا ؟

- احمد عزت : مضاعفة ارقام التمديد الثالث في الصرف الصحي وسحب عمليات الردم من ورش وزارة الري في جنوب المتراس لتعطى للمقاولين ثم تصرف القيمة بما يزيد على قيمة المناقصة الأصلية بحوالى مليون جنيه تقريبا . وصرف المستخلصات في عمليات الردم في المواقع المتعددة بفئة تخالف فئة المناقصة في جنوب . المتراس . والفئة التي حددها مراقب الاسكان في شرق الاسكندرية . بكتابه الرسمي الذي لدينا صورته . وبفارق سعر ايضا مليون جنيه تقريبا . وكذلك الاستمرار في اهدار مليون و٦٠٠ الف جنيه في ارض . ام زغيو . رغم إخطار المحافظ والسكرتير العام ورئيس جهاز حماية املاك الدولة من المالكة بملكيتها للارض قبل بدء العمل : ولايحتفظون . فهذا لايعفيهم من مسئولية الاشتراك في الانحراف .

● هيئة المحكمة : وزارة الداخلية هي المسئولة عن تعيين الضباط .. فما دخل المحافظ في تعيين اللواءات في المراكز المتعددة بمحافظة الاسكندرية ؟

- احمد عزت : لا شك ان نفوذ محافظ الاسكندرية ممتد وكذلك سلطته .. الى العديد من المسئولين . لانه يتبع سياسة توريطهم .. وإلا فكيف الغي قرار نقل ابن شقيقته العميد صلاح قابل من ميناء الاسكندرية . قبل ان يمضي على صدور القرار ٢٤ ساعة . عندما كان اللواء حسن ابو باشا وزيرا للداخلية . وكذلك تعديل نقله بعد ان نقل الى منطقة نائية . ثم إطلاحه ببعض ضباط امن الدولة ممن لم يمتثلوا لإرادته وخرجوا عن طوعه في كتابة تقاريرهم .

ثم كيف اتي بمدير امن الاسكندرية السابق . بعد خروجه في اعقاب احداث اسيوط ؟!

● هيئة المحكمة : هل نذكر عدد الوحدات السكنية الى شيدتها المحافظة سواء داخل الخطة ام خارج الخطة ؟

- احمد عزت . ميزانية الاسكان في محافظة الاسكندرية كانت لاتتجاوز ١١ مليونا . والدولة تعمل جاهدة على حل ازمة الاسكان فتم رفع ميزانية محافظة الاسكندرية في الخطة الخمسية التي تبدأ من ١٩٨٢ وتنتهي ١٩٨٧ . الى ٢٦ مليون جنيه . استطيع ان اقول بحسبة بسيطة ان نسبة التنفيذ كما ذكرتها من قبل كانت على الوجه الآتي :

● ٣٩٪ - ٨٢ - ١٩٨٣

● ٢٩٪ - ٨٣ - ١٩٨٤ .

● ٢٢٪ - ٨٤ - ١٩٨٥ .

اما عن مشروع الـ ٣٦ الف وحدة سكنية فإنه لم يتم انجاز وحدات منه بعد . وان ذلك تم بالمخالفة لاحكام المادة ١١٥ من القانون رقم ٤٣ المعدل سنة ١٩٨١ والذي لا يجيز لاى من وحدات الحكم المحلي ان ترتبط بمشروعات خارج الخطة دون موافقة وزارة التخطيط وبعيدا عن اعين الرقابة المركزية .

● هيئة المحكمة : هل هناك قصور ام عدم وجود امكانيات ؟ وهل توفر الدولة التمويل ؟

- احمد عزت : نعم هناك قصور .. فلو كان هناك عدم إمكانيات فكيف اقتحم الاسكان بمشروع جديد ؟! والدولة توفر التمويل للعدد المعين من الوحدات على مدار سنوات الخطة وقد كانت بالنسبة لمحافظة الاسكندرية . مقدرة بعدد ١٥ الف وحدة سكنية ومحدد لها تمويل سنوي ٢٦ مليون جنيه .. وبديهي ان للخطة - واي خطة - يكون لها رقم مستهدف سنوي وان النسبة التي ذكرناها مسبقا تمثل الانجاز الفعلي بالنسبة للمستهدف على انه بالنسبة لمشروع الـ ٣٦ الف وحدة . فإن اجمالي ما كان متوفرا لدى المحافظة . حسب البيان المقدم منها الى لجنة تقصي الحقائق . هو ١٩ مليون جنيه . وان التكلفة التقديرية للمشروع هي ٣٤٢ مليون جنيه . وانه حين واجهت لجنة تقصي الحقائق وكيل وزارة الاسكان وممثلي المحافظة بعدم دقة دراسة الجدوى للمشروع والشك في توفر التمويل اللازم له . كانت إجابتهم انه اذا لم يتوفر التمويل اللازم . فسوف نبيع الوحدات للاسكان الصناعي . وذكرت اللجنة ذلك في تقديرها واشارت الى ان ذلك الحل يخرج المشروع عن هدفه . وجدير بالذكر ان الدكتور محمود حنفي وكيل وزارة الاسكان حصل من شركة حسن علام على شيك بمبلغ ١٠ الاف جنيه قيل انها مقابل اتعاب عن تصميم وتنفيذ مشروع الجراج متعدد الطوابق بسانت كاترين وقد اعترض الجهاز المركزي للمحاسبات على ذلك . كذلك كتب المهندسون الفنيون بالمحافظة وهم مكلفون من قبل المحافظة للاشراف على تنفيذ مشروع المعهد الفني بكامب شيزار يطلبون من وزارة التعليم العالي . خصم حوالى مليون و٨٠٠ الف جنيه من الشركة المنفذة للمشروع . وهي شركة قطاع عام - إجيكو - حيث حدثت عيوب وشروخ بالمبنى قبل تسلمه تستوجب تصحيحها بهذه القيمة . وسرعان ماكتب وكيل وزارة الاسكان خطابا الى وزارة التعليم العالي يعلنها فيه ان المحافظة ليس لها اشراف على المبنى منذ عام ١٩٨٣ . بينما هناك محاضر محررة مشتركة . بين ممثلي المحافظة المشرفين على التنفيذ فعلا والشركة المنفذة والتعليم العالي مستمرة حتى عام ١٩٨٥ . فصرفت الوزارة مستحقات الشركة كاملة دون خصم . ومما يجدر ذكره ان الشركة تتعامل مع مقاولي الباطن من القطاع الخاص ثم حصل وكيل وزارة الاسكان على ٥٠ الف جنيه من الشركة ذاتها . مقابل التصميم والاشراف على التنفيذ لمشروع كازينو جليم التابع للمحافظة وهو في كلا الموقعين .. الجراج والكازينو .. وكيل وزارة الاسكان يشرف على وكيل وزارة الاسكان .

● هيئة المحكمة هل هناك صلة بين محافظ الاسكندرية ورئيس المجلس الشعبي المحلي غير صلة العمل ؟

- احمد عزت . هما صديقان منذ كان يعمل تحت رياسته في الشرطة .

● هيئة المحكمة . هل تم تعيين رئيس المجلس الشعبي .. مستشارا بشركة الاسكندرية للحديد بالدخيلة . وكان لهذا التعيين اثر على المال العام ؟

- احمد عزت . من الواضح ان رئيس المجلس الشعبي المحلي هو الذي رأس لجنة الاسكان في الاجتماع الذي بحث فيه موضوع تخصيص ارض شركة اسكندرية لحديد التسليح . ووقع محضر اللجنة التي عرضت على المجلس الشعبي المحلي والتي تتضمن التنازل او بمعنى اصح عدم احقية المحافظة حسبما يقول في مذكرته . في تحصيل مقابل الانتفاع . على الرغم من ان مدير إدارة الاملاك بجهاز حماية املاك الدولة . قد حرر مذكرة - معي صورتها - تشير الى انه وفقا للوائح

(البقية ص ١٠)

حديث باسم قبل الجلسة بين فؤاد سراج الدين رئيس الوفد وفتحي رجب عضو هيئة الدفاع عن محافظ الاسكندرية

جبريل محمد يروي «للوفد»

الحقائق والأكاذيب في قرار إحالته إلى لجنة القيم

لو كان الحزب الوطني حريصا على «القيم»

فلماذا تأخر ٦ سنوات كاملة دون مساءلتي

الزوبعة التي أثاروها هدفها عقابي لأني شهدت الحق أمام القضاء

حاول الدكتور يوسف والى ، امين عام الحزب الوطني ، ان يبرىء نفسه وحزبه من تهمة إرهاب الشهود في القضية التي اقامها فوزي معاذ ضد حزب الوفد وصحيفته والتأثير عليهم في الدعوى المنظورة امام محكمة الجنايات ، ولكنه أوقع نفسه في تناقض واضح ، فقال إن الحزب أحال العضوين احمد عزت وجبريل محمد الى لجنة القيم لخروجهما على الإلتزام الحزبي .. بينما القرار الذي اتخذ هو تجميد عضوية النائب احمد عزت .. وإحالة النائب جبريل محمد الى لجنة القيم .. فهل يجهل الدكتور والى قرارا اتخذه حزبه وهو الأمين العام لهذا الحزب ؟! ام انه وقع في هذا التناقض وهو يبحث عن مبررات لقرار اتخذ بالفعل ؟

وبحثا عن الحقيقة التي يحاول اقطاب الالتزام الحزبي إخفاءها التقت « الوفد » . بالنائب جبريل محمد . عضو الحزب الوطني الديمقراطي ونائبه في مجلس الشعب عن محافظة الاسكندرية . ليكشف مغزى القرار وحقيقة واقعة الوحدتين السكنيتين اللتين حاولوا الصاقهما به . بعد ان شهد جبريل محمد امام المحكمة بما اعتقد انه حق . واعتقد اباطرة الحزب الوطني انه خروج على الالتزام الحزبي "

بدأ جبريل محمد حديثه بتأكيد استعداده للمثول . ليس فقط امام لجنة القيم بالحزب الوطني . ولكنه يطمع ان يمتد التحقيق ليصل الى ايدي من يملكون الحق الشرعي في إصدار احكام الإدانة او البراءة . رجال القضاء والنيابة العامة . واضطررت ان اقاطعه واقاطع حماسه لاوجه اسئلتي

● مارأيك فيما قاله د . يوسف والى ونشر على لسانه بالصحف من ان إحالتك الى لجنة القيم لم تكن بسبب شهادتك امام محكمة الجنايات في قضية فوزي معاذ . ولكن بسبب حصولك على شقتين بالاسكندرية . مستغلا عضويتك بمجلس الشعب . ومخالفا بذلك المادة ٩٥ من الدستور .

- اود ان اقرر لله . انني لم احصل على اى وحدة سكنية مملوكة للحكومة او إحدى الكبائن او الشاليهات التي تبنيها المحافظة على شواطيء الاسكندرية . واضيف انني كنت النائب الوحيد في الحزب الوطني الذي تقدم بطلبات إحاطة واسئلة الى المجلس الشعبي المحلي . والى مجلس الشعب . طالبا كشفا باسماء اعضاء مجلسي الشعب والشورى . والمجالس الشعبية بالمحافظات والاحياء الذين خصصت لهم مساكن شعبية مما تبنيه الدولة لساكني القبور والخيام والعراء . او كبائن وشاليهات وخلافه . وانا اعرف عشرات الاسماء التي اعف واسك عن ذكرها .. حفاظا على ماء وجوه هؤلاء الزملاء

اما حكاية الشقتين اللتين يتحدثون عنهما فهما شقتان خصصتا لجمعية راغب وغبريال الخيرية التي شرفت يوما برئاستها . وقد خصصت الشقتان في يناير عام ١٩٨٠ ولو كان الحزب جاداً في محاسبة اعضائه غير الملتزمين .. لتم هذا في وقت التخصيص الذي مضى عليه الان اكثر من ٦ سنوات ؟! الا تشك معي في ان سكوت الحزب الوطني طوال هذه الفترة . ثم تحركه الآن لتقديمي الى لجنة القيم . بعد هذه السنوات الست . تقف خلفه شهادتي امام محكمة جنايات الجيزة " انا اترك الامر لحصافة وذكاء شعبنا المصري

حكاية الشقتين

● ما هي طبيعة نشاط جمعية راغب وغبريال الخيرية التي ذكرتها . ومتى بدأت علاقتك بها ؟

- هي جمعية خيرية مشهرة بوزارة الشئون الاجتماعية منذ عشرات السنين . لخدمة المعوزين والمحتاجين والأسر الفقيرة من ابناء حي كرموز . وكانت تتخذ من العقار رقم ٦٤ . بشارع راغب مقرا لها . وقد كنت عضوا بالجمعية . ثم عضوا بمجلس إدارتها . وانتخبت رئيسا لمجلس إدارتها عندما كنت نائبا عن دائرة كرموز بعد اول انتخابات بعد . ثورة التصحيح - سنة ١٩٧١

● وماهي علاقة جمعية راغب وغبريال بالشقتين اللتين تحدث عنهما د . والى ؟ وكيف خصصتا للجمعية ؟

- في عام ١٩٧٨ فوجئت - وانا بعيد عن مجلس الشعب - بمالك العقار الذي تشغله الجمعية - محمد رمضان - برفع دعوى إخلاء على سكان العقار بحجة تصدع جدران المبنى ونجح المالك في اقناع السكان بالاخلاء . ولكنني تصديت له رافضا الاخلاء ووصل الأمر الى المحكمة . وعرض المالك اتفاقا يلتزم بمقتضاه . بانشاء دور كامل للجمعية والمستوصف والصيدلية . ووافقت الجمعية العمومية لجمعية راغب وغبريال على ذلك . وفوضتني في توقيع الاتفاق مع المالك الذي تعهد امام المحكمة بتسليمنا دورا كاملا بالمبنى الجديد خلال ٦ شهور من صدور حكم المحكمة بالهدم وضمنت المحكمة هذا الاتفاق في حيثيات حكمها وبعد مضي خمسة اشهر تقريبا من صدور الحكم كان المالك قد اعد المبنى بالفعل . واوشك على تشطيب الدور الاول الذي خصصه للجمعية . ولكننا فوجئنا به يعلمنا بان وزير التموين في ذلك الوقت - احمد ثابت - قد اصدر قرارا بالاستيلاء على الدور الاول والمحلات الواقعة تحت المبنى لصالح المتاجر الشعبية !!

وحاولنا الحصول على مقر جديد للجمعية . إلامحاولاتنا باءت بالفشل . فاضطررنا لدمج الجمعية مؤقتا مع جمعية اخرى شقيقة بنفس الحي . هي جمعية . توجيه ورعاية الفتيات . بباب سدر .

وفي عام ١٩٧٩ . وبعد توقيع اتفاقيات . كامب ديفيد . قام السادات بحل مجلس الشعب . واجريت انتخابات جديدة استدعاني قبلها النبوي اسماعيل وفكري مكرم عبيد وطلبا مني خوض المعركة تحت راية الحزب الوطني الديمقراطي . وفزت في الانتخابات هذه المرة ايضا باعلى الاصوات على الاطلاق بمحافظة الاسكندرية ولم انفق وقتها مليما واحدا على الحملة الانتخابية .

جبريل محمد

في نهاية عام ١٩٧٩ تحدثت مع المغفور له د . محمد فؤاد حلمي الاستاذ بجامعة الاسكندرية . وكان وقتها محافظا للاسكندرية . وشكوت له حال جمعية راغب وغبريال . وعرض الرجل ان تحصل الجمعية على شقتين او اكثر من الاسكان الشعبي . ولكنني يومها استوقفته لالفت نظره الى ان ذلك يضعنا في موقف مساءلة لحصولنا على مساكن مخصصة لايواء من تزال مساكنهم . فطلب مني ان امهله فترة ليبحث عن مكان اخر للجمعية ووقع اختياره على مبنى تديره الأملاك المستردة لصالح أصحابه . ويقع في شارع مرسي بدر . بدائرة العطارين المتاخمة لدائرة كرموز وعندما ذهبت لاعاينه وجدته خرابة ' لا ابواب ولا اسقف ولا أرضيات ولا توصيلات للصرف . فقط مستودع للقمامة ولمخلفات العمارات التي تبنى في المنطقة واتضح ايضا ان هذا العقار صدر بخصوصه قرار بالهدم من حي وسط الاسكندرية . واجتمعت بمجلس إدارة جمعية راغب وغبريال وحضر معنا عدد من الخيرين .. اعلنوا استعدادهم لان يسهموا في ترميم المكان ليكون مقراً للجمعية والمستوصف والصيدلية ومكتبا التقي فيه بجماهير الاسكندرية لاداء واجباتي البرلمانية في الدائرة الثانية

وتقدمت بطلب الى المحافظ لتخصيص هذا المكان للجمعية . والذي هو عبارة عن الشقتين اللتين يدور حولهما الجدل .. وعرض المحافظ على وكيل وزارة المالية المسئول عن الأملاك المستردة فوافق على التخصيص بشروط . منها تحرير اقرار بعدم الزام الأملاك المستردة باى تكاليف عن عمليات الترميم . وإقرار على الجمعية بإخلاء المكان فور صدور حكم المحكمة النهائي بهدم العقار . وبدأنا في عملية الترميم وإعداد المكان من اجل الاغراض النبيلة والكريمة التي تسعى لها الجمعية . وتقدمت بطلب تركيب تليفون باسم الجمعية - اطلعني على فواتيره - وطلبت إدخال التيار الكهربائي ايضا واطلعني على المقايسة الخاصة بذلك ومازال العمل جاريا في تجهيز هذا المكان . ولم تنته عمليات الاصلاح والترميم بعد . لان حجم التبرعات التي تم جمعها من اهل الخير . لم تكن كافية لمواجهة النفقات المطلوبة . نظرا لسوء حالة المكان .

انهم يتلاعبون بنص الدستور

● اذا كان الأمر كذلك . فكيف يتهمونك باهدار المادة ٩٥ من الدستور ؟ واذا كنت اهدرتها فلماذا اجل الحزب إحالتك الى لجنة القيم حتى الآن ؟

- قلت لك ان هذه الزوبعة المختلقة هي عقاب لي على ماأثرته من مخالفات في موضوع الاسكان الشعبي ووجود اسر كثيرة في الشارع .. وقد فوجئت بعدها بمن يدفع اعضاء المجلس الشعبي المحلي الى التقدم بطلبات إحاطة واسئلة لمحاولة النيل مني . بحجة انني اهدرت المادة ٩٥ من الدستور . والتي تحظر على عضو مجلس الشعب ان يستأجر او يشتري املاكا من الدولة فور انتخابه او ان يبيعها او يدخل في مزايدات معها . ولكن هؤلاء الاعضاء اغفلوا هم ومن حرضهم ان الدستور في مواده الاساسية نص على ان مصر مجتمع اشتراكي ديمقراطي . تعامل الافراد فيه مع الدولة يكاد يكون يوميا والنص بهذا الشكل يعني حرمان عضو مجلس الشعب من شراء ثلاجة من القطاع العام او سيارة او ان تكون له بطاقة تموينية . ولايجوز له ايضا ان يتعاقد مع مصلحة التليفونات بل ان النص بهذا الشكل يحظر على عضو مجلس الشعب شراء « فرخة » من فراخ الجمعية ' ولذلك فهم اغفلوا ما استدركه المشرع في لائحة مجلس الشعب التي تنظم علاقة اعضاء المجلس بالحكومة والقطاع العام . فتجيء المادة ٣٧١ من لائحة مجلس الشعب لتقرر صراحة انه « لايسري هذا الحظر على التعاقد الذي يتم طبقا لقواعد عامة تسري على الكافة » . ولكن لأن المجلس المحلي طوع بطن المسئول التنفيذي الاول فقد اصدر قرارا بالغاء هذا التخصيص . وبدأت عملية تشهير واسعة بي في محاولة للنيل مني .. واقامت المحافظة ووزارة المالية الدعوى رقم ١٠٠-٢١/٧ حصر كلي .. وهي منظورة امام الدائرة ١٥ مسكن حتى الآن ولاتزال هذه القضية منظورة وانا في انتظار حكم القضاء العادل الذي سوف انفذه ايا كان هذا الحكم . ذلك لانني اعتقد ان القضاء هو الملاذ الوحيد لي ولغيري من بطش كل من يحاول ان يلوي عنق الحقائق او يعبث بالقانون والدستور .

محكمة الجنايات تواصل سماع أقوال الشهود في قضية فوزي معاذ

(بقية المنشور ص ٩)

الايجار والبيع لاغراض المصانع المعتمدة من محافظ الاسكندرية ومن المجلس الشعبي المحلي للمحافظة ، فإن البيع لاغراض المصانع لا يمنع من تحصيل المحافظة لحقوقها في مقابل الانتفاع كما حرر السيد المستشار القانوني «احمد الحديدي» مذكرة - معي صورتها ايضا - قال فيها ان هذا التنازل لا سند له من القانون وقد نشرت الصحف ، وبالذات صحيفة «الوفد» ، مايشير إلى تعيينه والسيد رئيس حي العامرية مستشارين للشركة لكن ذلك الاجراء توقف بعد النشر . ثم عين بعد ذلك - وهو على المعاش - مستشارا بشركة الكهرباء التي كان يعمل فيها .. والغى هذا القرار بقرار من رئيس الوزراء بعدم تعيين مستشارين بالشركات .

● هيئة المحكمة : هل يملك عزت قادوس فيلا بشاطىء العجمي يؤجرها للخبراء اليابانيين العاملين بمشروع شركة الاسكندرية الوطنية لحديد التسليح ؟

- احمد عزت : هو يملك فيللا بالعجمي ، لكنني لا استطيع ان اتحقق اذا كان يؤجرها لليابانيين أم لغير اليابانيين .

تهديد بالقتل

● هيئة المحكمة : هل وقع تعرض من المجلس المحلي لسيادتكم وللسيد جبريل محمد وللسيد احمد الشرنوبي نتيجة تصديكم للتصرفات المشوبة بالانحراف واكد السيد عزت قادوس انه قادر على القصاص من هؤلاء الخونة ؟

- احمد عزت : هو لا يفتأ يذكر مثل هذه العبارات ، واكثر من هذا في كل اجتماع يعقده ، سواء في المجلس او في غير المجلس وعند لقائه بامين الحزب الوطني السابق بالاسكندرية وحتى في الاجتماعات التي عقدت في الحزب .. بل استطيع ان اعلن ان السيد محافظ الاسكندرية في اعقاب شهادتنا هذه عقد اجتماعا في المكتب السياسي للحزب بالاسكندرية حضره السيد محافظ الاسكندرية والسيد رئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة وجه فيه محافظ الاسكندرية إلينا تهديدا معلنا بالقتل ، حيث ذكر ردا على السيد امين عام الحزب .. د . يوسف والي - انني كضابط شرطة .. كويس اني لم استخدم مسدسي حتى الآن .

الدفاع يناقش الشاهد

ثم بدات هيئة الدفاع عن «الوفد» في توجيه اسئلتها الى الشاهد ..

● عبدالعزيز محمد : هل يعمل «بعض المسئولين او العاملين باجهزة المحافظة او المجلس الشعبي بالاسكندرية في بعض المكاتب الاستشارية للصرف الصحي ؟

- احمد عزت : بعض العاملين بالصرف الصحي بالاسكندرية ممن ادانتهم المحكمة الإدارية العليا في حكمها عند نظر قضية لبعض المسئولين ومنهم رئيس مجلس الإدارة السابق للهيئة ، الذي برأته المحكمة وادانت الآخرين وخفضت درجاتهم ، بعض هؤلاء يعمل حاليا في المكتب الاستشاري W W C G الذي يراسه سامي عبد القوي .

● عبدالعزيز محمد : كان هناك قرار بابعاد المهندس عبدالله محمود رئيس مرفق الصرف الصحي عن منصبه ، فما هي الأسباب التي كانت وراء هذا القرار ؟

- احمد عزت : الاسباب تناولها الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا .. الذي اشار الى ان بعض المغرضين والمنتفعين ارادوا ان يطيحوا بالسيد رئيس مجلس إدارة هيئة الصرف الصحي وعلى ذلك برأته المحكمة استنادا الى هذه الوقائع ، بينما ادانت بعض العاملين .. وإن ارادت عدالة المحكمة صورة من هذا الحكم فنحن على استعداد لتقديمها .

● عبدالعزيز محمد : هل كان من بين هذه الاسباب رفضه التجديد للمكتب الاستشاري W W C G سامي عبد القوي ؟

- احمد عزت : آخر تجديد قام بعمله عبدالله محمود قبل ان يترك منصبه كان لمدة شهر فقط لاغير .. وهذا شكل ضغطا على المكتب ، مما حدا بالمكتب الى السعي للتخلص منه .

● عبدالعزيز محمد : ما هو آخر تجديد لهذا المكتب الاستشاري ؟

- احمد عزت : التمديد الثالث تم ما تضمنه محضر مجلس الإدارة بالتمديد المؤقت الذي يبدأ من اول يوليو ١٩٨٥ الى نهاية ١٩٨٥ وهذا هو المحضر الذي اشر عليه المحافظ .. وشرحت ذلك تفصيلا من قبل . اما التمديد الرابع الذي يسعى اليه المكتب ، وحذرنا منه السيد رئيس الوزراء ، فهو يسعى الى عمل تمديد رابع لمدة ٤ سنوات ويسعى الى تغيير نظام التعاقد ، بحيث تكون الاتعاب نسبة مئوية ، الى مشروعات وهمية قدرها المكتب بمليار ومائة مليون جنيه !!

● عبدالعزيز محمد : هل سافر المحافظ الى امريكا ؟ وما هي طبيعة هذا السفر ومتى ؟

- سافر المحافظ الى امريكا سنة ١٩٨٣ على ما اعتقد بدعوة من المعونة الامريكية . وسافر اللواء شاكر عبدالسلام السكرتير العام للمحافظة بدعوة من المعونة الامريكية .

ثم بدات هيئة الدفاع عن فوزي معاذ في توجيه اسئلتها الى الشاهد احمد عزت عضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني ..

● محامي فوزي معاذ : هل بينك وبين فوزي معاذ اي حساسيات او ضغائن شخصية ؟

- احمد عزت : انا ليس بيني وبين اي فرد .. لا مع المحافظ ولا رئيس المجلس الشعبي المحلي ولا اي من اعضاء المجلس المحلي اي خلافات .. بل بالعكس نحن نتقابل بالاحضان . كما ان السيد محافظ الاسكندرية ، صاحب فضل في ترشيحي في قائمة الحزب الوطني علم ١٩٨٤ ، بل هو الذي افتتح لي المسجد الذي انشاته .

● محامي فوزي معاذ : الم يخفض لك المحافظ حصة الدقيق من ٩٠ جوالا إلى ٤٠ ثم ٢٠ في مخبزك ؟

- احمد عزت : انا لست مالكا لمخبز .. وإنما انا استطعت ان امكن المواطنين من إنشاء مخبز بالجهود الذاتية .. وله شركة ، ومجلس إدارة لست عضوا فيه ، او مساهما فيه بل اكثر من هذا ان الذي يراس مجلس الإدارة ، اللواء شرطة سعيد صالح القباني .. وهو من رؤساء اللواء فوزي معاذ .. وزميل اللواء السيد فهمي ..!

وحاول احد افراد هيئة الدفاع عن «الوفد» الاستفسار عن الهدف من السؤال فاعلن محامي فوزي معاذ انه سينسحب قائلا :

- انا دفاعي قائم على تجريح الشاهد .. وعشان اجرحه لازم امكن من انه يرد على امام المحكمة وليس عليهم .

- واستكمل بعد ذلك احمد عزت شهادته قائلا :

- لكل مخبز مدير مسئول تعينه وزارة التموين يسال مسئولية كاملة ومباشرة امام جهات الرقابة المتعددة عن الكميات التي تصرف له .. واطمئنه أن اي تخفيضات لهذا المخبز إنما تتم بناء على طلب رئيس مجلس إدارة المخبز وليس بناء على رغبة محافظ الاسكندرية . لأن رئيس مجلس الإدارة حريص اكثر من غيره على المصلحة العامة ، إذا ما راى ان هناك ما يدعو الى التخفيض كتوقف آلة مثلا .. ولقد حاول محافظ الاسكندرية ان ينال مني عن طريق هذا الموضوع فارسل إلى رئيس حي الجمرك اللواء احمد محرم خطابا في اعقاب اثارة هذه الموضوعات في لجنة تقصي الحقائق في ١٨ ابريل ١٩٨٥ . يطلب فيه مني إزالة المخبز . وعلى الفور ، صحبت السيد رئيس مجلس ادارة المخبز الى قسم شرطة الجمرك ، حيث حرر سيادته ، محضرا برقم ١٩ احوال الجمرك واشار فيه الى انه هو رئيس مجلس الإدارة وانه قرر ايقاف المخبز بناء على طلب المحافظة حتى تنقله الى موقع آخر فما دخلي انا في هذا الموضوع ؟!

● محامي فوزي معاذ : اذا كان ليس لك دخل بهذا المخبز .. فكيف يستدعونك في قسم الشرطة ؟

- احمد عزت : من قال لك اني استدعيت الى القسم لقد ارسل الحي خطابا لي عن المخبز .. وانا لست رئيسا لمجلس إدارته فصحبت رئيس مجلس الإدارة الفعلي الى قسم الشرطة لتحرير محضر ايقاف المخبز عن العمل بناء على طلب المحافظة .

● محامي فوزي معاذ : طيب لماذا ارسل لك الخطاب وليس لك دخل بالمخبز ؟!

- احمد عزت : اسال اللي بعت الجواب ..

● هيئة المحكمة : نرجو من محامي المدعي توضيح سؤاله الخاص بتخفيض عدد الاجولة المخصصة للمخبز ؟

● محامي فوزي معاذ : المعلومات التي عندي ان المخبز خاص بالشاهد سواء كان هناك ناس تعمل لحسابه او باسمه شخصيا .. وسوف نثبت هذا في مرافعتنا .. هذا المخبز به خطان او ثلاثة لانتاج العيش ، لا تعمل بكامل طاقتها .. التموين وهو يتبع المحافظ يملك تخفيض حصص الدقيق المخصصة للمخبز .. هذا التخفيض يجعل الدقيق المتاح في خارج نطاق التصنيع مكسبا .. تخفيضه خسارة .

● ثم استكمل محامي معاذ اسئلته للشاهد :

- الم تطلب من السيد المحافظ التدخل بشأن محضر تمويني حرر ضدكم برقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٣ تموين اسكندرية ؟

- احمد عزت : لم يحدث على الاطلاق .

● محامي فوزي معاذ : ما هي صلتكم بجمعية الاباصيري للاسكان ؟

- احمد عزت : انا رئيس مجلس إدارتها .

● محامي فوزي معاذ : هل هناك فوائد او مزايا معينة عادت عليكم من هذا المنصب ؟

- احمد عزت : لم نبع ولم نشتر ولم نخصص

● محامي فوزي معاذ : الم يكن لكم طلبات بصفتكم عضوا في مجلس الشعب مقدمة للجهات المسئولة في المحافظة ، للتوصية بتوزيع وحدات سكنية معينة على اشخاص معينين ؟

- احمد عزت : انا لا اوصي إلا لمن يستحق . وانا نائب . إذا جاءني اي مواطن يطلب سكنا وهو يستحق المسكن الا اتدخل كي يحصل على حقه ؟ والذي يعطي هو المحافظة .

● محامي فوزي معاذ : قررت ان المزرعة السمكية كانت خيرا وبركة على الاسكندرية وان إلغاءها نقمة على الأمن الغذائي . فما هي درجة الخبرة التي استندت اليها في هذه النتيجة ؟

- احمد عزت : استندت الى تقارير صادرة من المفوض على الأمن الغذائي . ومعي صورة من التقرير المقدم للمجلس الشعبي المحلي علم ١٩٨٢ . والذي يقرر فيه نجاح المزرعة . وإذا كان كاذبا في تقريره فلماذا لم يعف من منصبه ؟

● محامي فوزي معاذ : ما هو دور فوزي معاذ في هذه المزرعة ؟

- احمد عزت : هو الذي اتخذ قرارا بالموافقة على ما عرضه المفوض بردم المزرعة السمكية . وهو الذي اعلن انه سيقيم ٢٠ الف وحدة سكنية للعرائس على المشروع دون دراسة مسبقة .

● محامي فوزي معاذ : قلت في شهادتك ان الحديقة المزمع إنشاؤها على ٩٠ فدانا وبناء ٤٠ فدانا ، يترتب على وجودها ان الهواء يصبح فاسدا . فما هو الأساس العلمي لهذا الكلام ؟

- احمد عزت : المنطقة التي يراد اقامة الحديقة فيها مجاورة للمنطقة التي سيلقى بالصرف الصحي فيها . بل وتلقى بالفعل مخلفات الصرف الصحي بها ، في جزء من بحيرة مريوط . بل ان المشروع الاخير الذي اعدته المحافظة للتخلص من مخلفات الصرف الصحي يدخل فيه جزء من بحيرة مريوط مجاور وقريب من مكان المزرعة السمكية التي ستقام حديقة عليها . الأمر الذي يجعل الهواء بالفعل فاسدا ويجعل المواطنين تحت رياح الهواء الفاسد .

● محامي فوزي معاذ : قلت ان مساكن «سوتير» مساكن اقتصادية . اليست هذه المساكن اسكانا متوسطا ؟

- احمد عزت : المحافظات لا تبني اسكانا متوسطا . وإنما تبني اسكانا اقتصاديا . وما تم على مساكن سوتير هو تعلية لوحدات اقتصادية .

● محامي فوزي معاذ : قلت ان مشروع ٣٦ الف مسكن حول باجتهادات محلية لاخراجه عن الرقابة المركزية فما هو سندكم في القانون الإداري او التنظيمي لهذا القول ؟

- احمد عزت : ارجو مراجعة احكام المادة ١١٥ من القانون ٤٣ المعدل بالقانون ٥٠ لسنة ٨١ .

علاقة الشاهد بالأحزاب

ووجه الدكتور محمد زكي ابو عامر محامي فوزي معاذ مجموعة اخرى من الاسئلة الى الشاهد النائب احمد عزت ، كان اولها :

● قلت ان الاسكندرية تحكمها دولة بوليسية . مسئولية من تعيين هؤلاء اللواءات ؟

- احمد عزت : مسئولية المحافظ .

● محامي فوزي معاذ : ما هي طبيعة علاقتك بحزب الوفد ؟

- احمد عزت : ليس لي اي علاقة بحزب الوفد . وانا مصري ، ومصر فوق الأحزاب .

● محامي فوزي معاذ : هل سبق ان رشحت في الاسكندرية نائبا عن حزب الوفد ؟

- احمد عزت - رشحت علم ٧٨ في ظل الشرعية الدستورية للحزب . ولكنني الآن عضو في الحزب الوطني ولي الشرف بذلك .. بل إن وقوفنا هنا وشهادتنا بكلمة حق هو وسام على صدر الحزب الوطني .

● محامي فوزي معاذ : قررت ان اجتماع المجلس الشعبي الذي عقد في محافظة الاسكندرية ، وحدث فيه كما جاء في شهادتكم خلاف مع رئيس المجلس كان بدعوة من رئيس المجلس وان محافظ الاسكندرية رفض ان يتكلم ، ثم صورت الامر على انها مؤامرة خطط لها المحافظ . فما دليلك على هذه المؤامرة ؟

- احمد عزت : انا لم اقل اجتماعا للمجلس المحلي . وانما قلت انه كانت هناك دعوة للمحليات للاجتماع في دار الحزب في الاسكندرية . وان الدعوة كانت موجهة من السيد رئيس المجلس الشعبي المحلي للمحافظة .. ولم يحدث قط ان اجتمعت المجالس المحلية واعضاء مجلسي الشعب والشورى ودعي الى الاجتماع المسئولون التنفيذيون ، ومديرو الإدارات وضباط الشرطة وضباط مباحث امن الدولة ، ومدير الامن الذي كان يدخل الحزب لاول مرة وعند البدء في دراسة مشاكل المحليات وفقا لجدول الاعمال ، انبرى احد الزملاء يطلب الكلمة ولم يره امين الحزب وهو يرفع يده فاشار المحافظ بإعطائه الكلمة . وإذا به يعترض على ممارساتنا تحت قبة مجلس الشعب . ثم فوجئنا برئيس المجلس الشعبي للمحافظة ينهال سببا على اعضاء مجلس الشعب . وهو على المنصة الى جوار المحافظ . ولم يحرك المحافظ ساكنا . بل ان بعض اعضاء المجلس الشعبي المحلي . حذرونا قبل الاجتماع وفي نفس اليوم . من ان هناك تدبيرا تم في مكتب المحافظ .

● محامي فوزي معاذ : هل كنت من بين النواب الذين شاركوا في المذكرة المقدمة ضد محافظ الاسكندرية الى رئيس الوزراء ؟ ومن اشترك معك ؟ ومن الذي تولى صياغتها ؟ ومتى قدمت ؟

- احمد عزت : بعض اعضاء مجلس الشعب ويزيد عددهم على عشرة شاركوا في اعداد المذكرة كل براي في الوقعة التي يرى فيها خطأ في المحافظة وانا شاركت بالوقائع التي ذكرتها هنا في ساحة القضاء . وشرحت الوقائع في مكتب رئيس الوزراء الاستاذ كمال حسن علي . وانا اعفي نفسي من ذكر اسماء من شاركوا في اعداد المذكرة حتى لا يحالوا جميعا الى لجنة القيم . وقد قدمناها في اليوم التالي لما حدث في اجتماع الحزب الذي حضره المحافظ بالاسكندرية .

● محامي فوزي معاذ : قلت في شهادتك ان جامعة الاسكندرية طلبت اكثر من مرة إلغاء إنتداب الدكتور محمود حنفي . وان محافظ الاسكندرية يرفض إلغاء الانتداب . هل لديك دليل على ذلك ؟

- احمد عزت : حدث ذلك . واجتمع القسم الذي يعمل فيه . ثم قررت الكلية إلغاء ندبه واخطرت المحافظة ولم يلغ ندبه .

● محامي فوزي معاذ : قلت في شهادتك ان عملية ردم جنوب المتراس اسندت في عهد الدكتور نعيم ابو طالب الى ورش وزارة الري . وقررت ان العملية سحبت فجاة في عهد اللواء فوزي معاذ لتسند الى بعض مقاولي القطاع الخاص . ومنهم انور حنفي شقيق محمود حنفي وكيل الوزارة . رغم ان الورش كانت مستمرة في عملها ولم تقصر . ما رايك في ان العمل قد اوقف في ١١ فبراير ١٩٨٢ . قبل تولي المحافظ لمهام منصبه ؟

- احمد عزت : انا معلوماتي ان هذه العملية التي قدرت تكاليفها بمبلغ ٣٤٢ الف جنيه من ورش وزارة الري . واتمت الورش اعمالا بمبلغ ١٥٢ الف جنيه . اسندت الى مقاولي القطاع الخاص وصرفت مستحقاتهم في عهد اللواء فوزي معاذ بمايزيد على ضعف حجم الكمية الاصلية وبفارق سعر مليون جنيه . واياما كان الأمر ، حتى لو كانت سحبت في غير عهد اللواء فوزي معاذ ثم منحت للمقاولين فقد تم الصرف بالتجاوزات والانحرافات في عهد اللواء فوزي معاذ .

● محامي فوزي معاذ . هل تذكر التاريخ الذي انتدب فيه الدكتور محمود حنفي ؟

- احمد عزت : لا اعرف

● محامي فوزي معاذ : انتدب في ١٩٨٤/٣/١٠

- احمد عزت : لكنه كان مستشارا للمحافظة .

● محامي فوزي معاذ : هل تذكر تاريخ اسناد ردم جنوب المتراس الى مقاولي القطاع الخاص ؟

- احمد عزت : في عهد اللواء فوزي معاذ

● محامي فوزي معاذ : قلت في شهادتك ان عمليات الردم شابها اهدار للمال العام . فما رايك في التقرير الذي تقدم به ثلاثة من اساتذة كلية الهندسة . والذي انتهوا فيه الى انه لاتوجد مخالفات في هذه الأعمال ؟

- احمد عزت : من هم ؟

● محامي فوزي معاذ : هم الاستاذ الدكتور مصطفى سويلم والاستاذ الدكتور ابراهيم علي عبيدو . والاستاذ الدكتور محمد رشاد الدين مصطفى .

- احمد عزت : انا يكفيني انك ذكرت ان احدهم هو الاستاذ مصطفى سويلم . لانه هو المستشار الهندسي للمقاول انور حنفي . ولقد عرضت على عدالة المحكمة ، ضمن ما عرضت تقديمه من مستندات ، تقريرا للسيد المستشار الاستاذ الدكتور مصطفى سويلم . مقدما بناء على طلب المحافظ الى البنك الدولي . يشير فيه الى ان ارض جنوب المتراس . قد تم ردمها بالاتربة . وان الأرض طينية حتى عمق ١٤ مترا . وان المحافظة حتى علم ٨٢ قد اتمت بالفعل ردم مساحة تعادل نصف مساحة الأرض الخاصة بجنوب المتراس . وان طبقة الردم بعمق متر واحد . وقلت كذلك ان السيد الدكتور محمود حنفي قد طلب من احد مساعديه في مكتب محافظ الاسكندرية ان يقدم تقريرا مكتوبا بان المستشار الهندسي للمقاول انور حنفي هو الدكتور مصطفى سويلم . فكيف يشارك مستشار المقاول في تبرير انحرافاته بالردم ضمن لجنة من الجامعة ؟!! وكيف تاتي المحافظة بمستشار المقاول ليحرر تقريرا عن الردم ؟!

● محامي فوزي معاذ : قررت ان عملية الردم اسندت الى مقاولي القطاع الخاص فهل في ذلك مخالفة قانونية ؟

- احمد عزت : هناك مخالفة قانونية في واقعة اسناد ردم ارض جنوب المتراس بالذات . حيث كان يتعين الإلتزام بباقي القيمة المقررة في مناقصة ورش وزارة الري . حفاظا على المال العام . وان ورش وزارة الري قد كسبت تحكيما على المحافظة لمصلحتها بخصوص هذا الموضوع .

● محامي فوزي معاذ : هل يمتلك المحافظ قصرا في العجمي ؟

- احمد عزت : المحافظ كان يمتلك الارض المقام عليها القصر الكائن بنهاية شارع بيلكي والذي سد الطريق العام وحصل المحافظ على ترخيص بناء على هذه الارض وباعها بعد ذلك في عام ١٩٨١ بعقد مسجل الى حرم الاستاذ مفيد الديب المحامي . وباقي قطعة الارض ، باعها المحافظ لشركة مينا للمقاولات بحوالي ربع مليون جنيه ، حيث عرضت على شركة الاندلس فرفضتها .. ويقام عليها حاليا اتحاد ملاك «ريم» التابع لشركة «مينا» للمقاولات .. على ارض فوزي معاذ .

● محامي فوزي معاذ : بمناسبة التجديد الثالث .. هل اطلعت على الاتفاقات الدولية المبرمة سنة ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ والتي تلزم الدولة المصرية بالتجديد ام لم تطلع ؟

- احمد عزت : اطلعت على الاتفاقيات وليس في الاتفاقيات ما يتحكم في الإرادة المصرية .

حيثيات تاريخية يتضمنها الحكم في قضية البشير والمحجوب وعصابة الأربعة :

المحكمة اكتشفت ٧٣ قضية جديدة أمرت بالتحقيق فيها فورًا

● ضابط أمن الدولة كان ينتحل اسمًا حركيًا وهو يتفق على الرشوة لحساب العصابة

(بقية المنشور ص ٣)

والثاني استجوابا يتضمن توجيه تهمة طلب الرشوة اليهما قبل احالة الدعوى إلى المحكمة حتى يتحقق لهما جانب الدفاع إذ لا يجوز إحالة متهم حاضر بغير استجواب .

وحيث انه عن الدفع الأول بعدم جواز نظر الدعوى او عدم قبولها لسبق صدور امر ضمني بانه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهمين الأول والثاني فإن من المقرر ان الاصل في الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ان يكون صريحا ومدونا بالكتابة وهو لا يستفاد استنتاجا من اي تصرف او اجراء آخر إلا إذا كان هذا التصرف او الاجراء يترتب عليه حتما وبطريق اللزوم العقلي صرف النظر عن الدعوى .. ولا يعتبر من قبيل الامر الضمني بعدم وجود وجه قيد بعض الجرائم ووصفها ورفع الدعوى عنها دون غيرها من الجرائم التي شملها التحقيق إذا لم يكن بين هذه الجرائم ارتباط لا يقبل التجزئة بحيث لا يستفاد من قيد ووصف بعض الجرائم ورفع الدعوى عنها ان المحقق قد امر ضمنا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى بشانها - لما كان ذلك ، وكان كل ما صدر عن رئيس النيابة المحقق بعد عرض الاوراق على النائب العام وقتئذ ان امر بتاريخ ١٩٨٠/٦/١٢ بسلخ بعض الاوراق والتحقيقات من الملف والتي تتضمن كتابي ادارة البحث الجنائي بميناء القاهرة الجوي المؤرخين ١٩٨٠/٢/٢٠ و١٩٨٠/٣/١٦ والمبين بهما ارقام القضايا المضبوطة بمعرفة هذه الادارة والمحالة منها إلى نيابة الشئون المالية وتم حفظها وكذلك محضر اطلاعه على بعض هذه القضايا ، وتقرير الادارة المذكورة - ثم قيد الواقعة في ١٩٨٠/٦/١٩ ضد المتهمين الثالث والرابع فقط واسند اليهما تهمة عرض وساطتهما في رشوة على فاروق فؤاد البلاسي لدى موظفين عموميين هما محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب ، ثم اشر على الأوراق بعرضها على المحامي العام للنظر ، وفي ذات التاريخ اشر المحامي العام لنيابة جنوب القاهرة «بإرسال القضية إلى نيابة امن الدولة العليا بامر الاحالة وقائمة ادلة الثبوت المرفقتين للاختصاص» .

القضية السجينة

وظلت الأوراق من بعد ذلك حبيسة لا ترى النور من ١٩٨٠/٦/١٩ حتى ١٩٨٥/٧/٢٨ إلى ان اثبت بها المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا عبارة «بعد عرض الأوراق على السيد المستشار النائب العام وبناء على كتاب سيادته رقم ٢٨ سري بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢» ولامر بلحالة الدعوى إلى محكمة امن الدولة العليا بدائرة استئناف القاهرة وفقا لأمر الاحالة وقائمة ادلة الثبوت المعدلين المرفقين - ولا ريب في انه من المقرر ان الامر بالاوجه لإقامة الدعوى هو امر بمقتضاه تقرر سلطة التحقيق عدم السير في الدعوى الجنائية لتوافر سبب من الاسباب تحول دون ذلك . وليست سلطة النائب العام واعضاء النيابة العامة تعني التحكم او انها مطلقة التقدير في التصرف في الدعوى الجنائية طبقا للمواد ٦١ ، ١٠٩ ، ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالحفظ او باصدار امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى او برفعها إلى المحكمة المختصة ذلك ان اطلاق هذه السلطة يمثل اعتداء على الاحترام الواجب للقانون واستعمال هذه السلطة لن يكون إلا لتحقيق غاية مشروعة هي الصالح العام وإعمال سيادة القانون ، وبدون توخي هذه الغاية تتجنب النيابة العامة حدود المشروعية ويكون قرارها بعدم تحريك الدعوى الجنائية ورفعها إلى المحكمة باطلا .

لما كان ذلك فإن ما صدر عن رئيس النيابة المحقق والمحامي العام لنيابة جنوب القاهرة على ما سلف بيانه بعد عرض الأوراق على النائب العام وقتذاك وسحب جزء من اوراق التحقيق ، وقضايا كانت مرفقة به وكتابي وتقرير ادارة البحث الجنائي بميناء القاهرة الجوي فضلا عن الاحجام عن رفع الدعوى الجنائية رغم توافر الادلة والقرائن على ثبوت الاتهام في حق المتهمين جميعا لا يعني سوى التحكم في استعمال السلطة في تقدير التصرف في هذه الدعوى .

كما إنه مما لا شك فيه ان ما صدر عن رئيس النيابة المحقق والمحامي العام لنيابة جنوب القاهرة بقيد الأوراق ضد المتهمين الثالث والرابع فقط بتهمة عرضهما على فاروق فؤاد البلاسي وساطتهما في رشوة لدى المتهمين الاول والثاني وارسال الأوراق بامر احالة وقائمة بادلة الثبوت لا يعتبر تصرفا نهائيا من النيابة في التحقيق ، إذ لا يعدو ان يكون مجرد راي لهما وإعداد للتحقيقات للتصرف فيها تاركين امر تقدير هذا الراي لنيابة امن الدولة العليا المختصة والتي احال اليها المحامي العام الأوراق للاختصاص ، وذلك تنفيذا منهما للتعليمات العامة للنيابات الصادرة من النائب العام وقتذاك في ١٩٧٩/٩/٨ والتي اوجبت على النيابات العادية غير المتخصصة إعداد التحقيقات التي تجريها في الجرائم التي تختص بها نيابة امن الدولة العليا باعتبارها من النيابات المتخصصة - ومنها جرائم الرشوة - وارسالها إلى هذه النيابة للتصرف فيها وهو ما نصت عليه المادتان ١٥٩٤ و١٥٩٥ من هذه التعليمات وما استقر عليه العمل في النيابات .

النيابة عدلت موقفها

ولهذا الذي ساقته المحكمة يكون تصرف نيابة امن الدولة العليا بتعديل امر الاحالة وقائمة ادلة الثبوت بادخال المتهمين الاول والثاني محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب واسناد تهمة طلب الرشوة لنفسيهما عن طريق الوسيطين المتهمين الثالث والرابع وتعديل وصف التهمة بالنسبة لهذين الأخيرين إلى انهما توسطا في طلب رشوة لموظفين عموميين هما المتهمين الاول والثاني يكون عدولا من النيابة المختصة عن التقدير التحكمي السابق لرئيس النيابة المحقق والمحامي العام لنيابة جنوب القاهرة وقتذاك والتزاما منها بالاطار الصحيح الذي رسمه القانون للنيابة العامة في سلطتها في تقدير التصرف في الدعوى الجنائية بغية تحقيق المصلحة العامة باعتبارها الحارس لهذه المصلحة والضامن للتطبيق الصحيح للقوانين .

وحيث انه عن الدفع الثاني ببطلان الاجراءات لبقاء القضية في حوزة النيابة العامة مدة خمس سنوات وشهر وتسعة ايام دون اتخاذ اي اجراء فيها فإنه وإن كانت سرعة التحقيق والفصل في الدعوى الجنائية سيما في قضايا امن الدولة واجبة بيد ان العبرة بتقديم الدعوى فمادامت لم تنقض بمضي المدة المنصوص عليها في المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية وهي عشر [illegible] يجوز إحالة متهم حاضر بغير استجواب فهو مردود . ذلك ان الثابت من تحقيقات النيابة انها سالت المتهمين الاول والثاني وواجهتهما باقوال الشهود بجميع الوقائع التي اثاروها ، وبالادلة القائمة قبلهما كما انها اعلنتهما بامر الاحالة متضمنا التهمة المسندة اليهما ومواد القانون المنطبقة وبقائمة بادلة الثبوت قبلهما . فضلا عن انه من المقرر ان الاحالة تعتبر من مراحل التحقيق وان المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم ان يطلب استكمال ما فات جهة الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشانها امامها ومن ثم فلا محل بوجود ضرر يستدعي بطلان قرار الاحالة والا ترتب على البطلان إعادة الدعوى إلى التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز ، كما ان قانون الاجراءات الجنائية لا يوجد استجواب المتهم اثناء التحقيق الابتدائي إلا في حالتين : الاولى : ما نصت عليه المادة ١٣١ من وجوب استجواب المتهم المقبوض عليه فورا . والثانية : ما نصت عليه المادة ١٤٢ من وجوب سماع اقوال المتهم المحبوس احتياطيا لمصلحة التحقيق عند مد حبسه - وفيما عدا ذلك فإن عدم استجواب المتهم لا يترتب عليه بطلان الاجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى الجنائية بدون استجواب المتهم بل يجوز رفعها في مواد الجنح والمخالفات مباشرة دون تحقيق إذ لا يوجد في نصوص القانون ما يبرر القول بوجوب الاستجواب بطريقة حتمية لانه بحسب الاصل وسيلة لجمع الادلة لا وسيلة دفاع ، ولهذا فهو يعد امرا جوازيا كما هو الحال في جميع اجراءات جمع الادلة التي ترك القانون تقدير اتخاذها تركا كليا لسلطة التحقيق - ومن اجل ذلك يكون الدفع المبدى غير قائم على سند صحيح من الواقع والقانون .

توافر الأدلة والقرائن

وحيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة على ما سلف بيانه قد توافرت الادلة والقرائن على ثبوتها وصحة اسنادها إلى المتهمين مما شهد به فاروق فؤاد البلاسي في محضري الاستدلالات وتحقيقات النيابة وما شهد به كل من احمد محمد مصطفى حماد واحمد فؤاد البلاسي والعقيد عبدالله ابراهيم السملحي رئيس قسم مكافحة الأموال العامة والعميد محمد عبدالحميد منصور مدير ادارة البحث الجنائي بمديرية امن القاهرة والعقيد محمد علي السيد مفتش مباحث جنوب القاهرة ومحمود عبدالموجود عبدالكريم وكيل اول وزارة الاقتصاد لشئون النقد ، ومما اعترف به وقرره المتهم الرابع حسن فتحي عبدالله اسماعيل بجاتو المحامي وما قرره كل المتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب وحمدي لبيب عبدالرازق ، ومن تعرف الشهود الثلاثة الأول على المتهم الثالث وما اوردته إفادة ادارة مباحث امن الدولة وتحريات العميد محمد عبدالحميد منصور .. فقد شهد فاروق فؤاد البلاسي بانه حال مغادرته صالة السفر الداخلية بميناء القاهرة الجوي يوم ١٩٨٠/٢/٢ ضبط معه مبلغ ثلاثين الف دولار لاختلاف تاريخ اثبات سحبه من البنك على جواز سفره وحرر محضر بالواقعة احيل إلى نيابة الشئون المالية والتجارية التي ارسلته إلى الادارة العامة للخبراء وقضايا النقد لتبدي رايها في شان رفع الدعوى او عدم رفعها ، وانه توجه إلى هذه الادارة وقدم خطابا استصدره من البنك الذي سحب منه المبلغ والتقى يوم ١٩٨٠/٢/٦ بالمتهمين الاول والثاني واولهما يعمل مدير ادارة النقد والثاني خبيرا بها ، فافهماه ان خطاب البنك الذي قدمه مزور وانه حرر خدمة له وان امر قضيته غير يسير ، واسترداد نقوده تعتريه صعوبات إلا انهما وعداه بمحاولتهما ايجاد مخرج له ، وذكر له المتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب بعد ان افهماه صعوبة مشكلته عبارة «لكن احنا ناس جدعان - وانا شايف على وجهك السماح» وسيتصرفان على اي وجه بحيث ينتهي الأمر إلى ان يتسلم المبلغ المضبوط وباية وسيلة وطلبا منه العودة إليهما في يوم ١٩٨٠/٢/٩ وفوجيء في مساء ذات اليوم باتصال شقيقه احمد فؤاد البلاسي (الشاهد الثاني) تليفونيا به من بورسعيد وابلغه بان شخصا حضر اليه (المتهم الثالث) وعرض عليه صورا فوتوغرافية من جميع اوراق مستندات القضية ، وطلب دفع مبلغ عشرة آلاف دولار مقابل انهاء امر استرداده المبلغ المضبوط في اربع وعشرين ساعة فاعطاه عنوانه بمنزل زوج شقيقته بمنطقة بولاق الدكرور . وفي اليوم التالي حضر اليه ذات الشخص منتحلا اسم «كمال» واحاطه علما بما كان من امر مقابلته لشقيقه ببورسعيد وعرض عليه صور اوراق ومستندات القضية وطلب منه مبلغ عشرة الاف دولار لقاء انهاء امر قضيته ، وتمكينه من استرداد نقوده المضبوطة ، وذلك بعد ان طمانه وذكر له تفاصيل الحديث الذي تم في لقائه مع المتهمين الاول والثاني بمكتبيهما بادارة النقد والموعد الذي حدداه له لمعاودة الذهاب اليهما بادارة النقد في يوم ١٩٨٠/٢/٩ بصورة اظهرت علمه بتفاصيل ذلك اللقاء وكأنه كان حاضرا معهم في المكتب رغم ان بابه كان مغلقا ولم يكن به غيره وصديقه الشاهد الثاني مع المتهمين الثاني مع المتهمين المذكورين .

المحجوب يقول للمتهمين في قضايا التهريب :

«إحنا ناس جدعان .. وسوف نتصرف»

وفي اليوم التالي يبدأ ابن خالته في الاتصال والاتفاق على قيمة الرشوة !

الرشوة لكبار الخبراء بالنقد !

كما ابلغه ان نصيبه من المبلغ الذي سيدفعه ضئيل وان معظمه سياخذه كبار خبراء ادارة النقد المختصين بانهاء موضوعه في رد المبلغ المضبوط وان الامر يجري على ان من يدفع ما يطلب منه ترد اليه المبالغ المضبوطة معه وان من لم يستجب لدفع ما يطلب تقام عليه الدعوى وتصادر المبالغ المضبوطة واكد ذلك بالاستدلال ببعض القضايا ردت فيها المبالغ إلى اصحابها منها قضية شخص يعمل صائغا بمنطقة السيدة زينب ذكر انه ضبط معه عشرة الاف دولار دفع رشوة خمسة الاف وصدر قرار لصالحه برد المبلغ المضبوط اليه في حين رفعت الدعوى على تاجر سجاد رفض ان يدفع ما طلب منه وقضي بحبسه لمدة ستة مع مصادرة المبلغ المضبوط وحدد له موعدا في الساعة السابعة من مساء ذات اليوم بمقهى بجوار بقال يدعي حسونة بميدان الدقي ، وإذ توجه ويصحبته الشاهد الثاني إلى هناك في الموعد المحدد حضر اليهما المتهم الرابع وافهمهما انه رسول من قبل كمال (الاسم الذي انتحله المتهم الثالث) واصطحبهما إلى مكتب بشارع عدلي وتحدث معهما بشان دفع مبلغ العشرة الالاف دولار واضاف عليه مبلغ ٥٠٠ جنيه «خمسمائة جنيه» ياخذها هو ، واوضح ان ذلك المبلغ سوف ياخذه المسئولون عن اصدار القرار لصالحه برد المبلغ المضبوط اليه كما طلب منه إذا وافق على دفع مبلغ الرشوة المطلوب عدم التوجه إلى المتهمين الاول والثاني بادارة النقد في يوم ١٩٨٠/٢/٩ الذي كانا قد حدداه له كما استشهد امامه بعدة قضايا تم فيها تسليم المبلغ المضبوطا إلى اصحابها بعد ان دفعوا ما طلب منهم كرشوة . وانه توجه إثر هذه المقابلة إلى مديرية امن القاهرة حيث ابلغ العقيد عبدالله ابراهيم السملحي والعميد محمد عبدالحميد منصور فطلبا منه مسايرة المتهم الرابع في الاتفاق ، وانه توجه في اليوم التالي وبرفقته صديقه إلى منزل المتهم الرابع بالعقار ٢٢ شارع سيالة الروضة ، وحاول تخفيض المبلغ المطلوب دون جدوى فاستمهله لاحضار نقود من بورسعيد ثم عاد اليه مرة اخرى بمنزله ومعه صديقه ، وعرض عليه ان يدفع مبلغ ثلاثة الاف وخمسمائة جنيه نقدا وتحرير شيكات بباقي المبلغ إلا ان المتهم الرابع طلب دفع مبلغ خمسة الاف وخمسمائة جنيه نقدا والباقي يحرر به شيكات واثناء هذه المقابلة حضر المتهم الثالث واصر على ضرورة دفع المبلغ كاملا وإلا ابلغ ادارة النقد وجعلها تصادر المبلغ .

الضابط لبيب يهدد بالمسدس !

وحدثت بينه وبين الشاهد الثاني مشادة عنيفة هدده فيها المتهم الثالث بمسدس ، وإثر ذلك انصرف هو والشاهد الثاني وتوجها إلى العقيد عبدالله ابراهيم السملحي وابلغاه بما حدث وفي اليوم التالي اجريا محادثة تليفونية مع المتهم الرابع اتفقا فيها على مقابلته بمحل «ومبي» بالمنيل مساء ذات اليوم حيث سلمه العميد محمد عبدالحميد منصور مبلغ ٥٥٠٠ جنيه لتسليمها إلى المتهم الرابع فتوجه إلى هناك ويرافقته صديقه الشاهد الثاني والتقيا بالمتهم الرابع ، ودار بينهما حديث استفسرا منه عن الشخص الذي سيتسلم اليه النقود بادارة النقد فاخبرهما بانه يدعي عبدالخالق السيد المحجوب «المتهم الثاني» ثم قام بتسليمه المبلغ حيث تم القبض عليه بواسطة العقيد محمد علي السيد إثر ذلك مباشرة - كما اكد ان المتهم الثالث المقدم حمدي لبيب عبدالرازق والذي تعرف عليه في عملية عرض هو بذاته الذي التقى به في منزل شقيقته ببولاق الدكرور وفي منزل المتهم الرابع وانه هو الذي طلب منه مبلغ العشرة الالاف دولار مقابل استصدار قرار بعدم طلب رفع الدعوى الجنائية ضده ورد المبلغ المضبوط .

وشهد العقيد عبدالله ابراهيم السملحي بان الشاهدين الاول والثاني حضرا اليه بمكتبه بمديرية امن القاهرة وابلغاه بالواقعة حسبما شهدا بها فاصطحبهما الى العميد محمد عبدالحميد منصور الذي حرر محضرا بالواقعة واتخذ اجراءات الضبط .

وشهد العميد محمد عبدالحميد منصور بان الشاهد الاول حضر اليه وانهى اليه الواقعة حسبما شهدنا في التحقيقات فحرر عن ذلك محضرا عرض على النيابة التي اذنت بضبط المتهم الرابع حالة تسلمه مبلغ الرشوة وانه تم تسليم الشاهد المذكور مبلغ ٥٥٠٠ جنيه ، خمسة الاف وخمسمائة جنيه ، كان قد استحضرها هو من وزارة الداخلية وقام باثباتها بالمحضر الذي حرره وانه كلف العقيد محمد علي السيد بالانتقال لتنفيذ إذن النيابة بضبط الواقعة حال تسلم مبلغ الرشوة .

وشهد محمود عبدالموجود عبدالكريم وكيل اول وزارة الاقتصاد بان المتهم الاول قد انابه وزير الاقتصاد فيما خوله القانون من اختصاصات في قضايا النقد .

واعترف المتهم الرابع تفصيلا في تحقيقات النيابة بانه عديل المتهم الثالث الذي دله على الاتفاق معه على التوسط في قضايا النقد لعلاقته بالمسئولين عن اصدار قرارات عدم طلب رفع الدعوى الجنائية ورد المبالغ المضبوطة لمن ضبطت معهم فكان يرسل إليه المتهم في قضية النقد ويحدد له المبلغ المطلوب منه ويقوم هو بالتفاهم مع المتهم وقبض المبلغ وتسليمه الى المتهم الثالث الذي يتولى استصدار قرار بطلب عدم تحريك الدعوى الجنائية من ادارة النقد وانه ارسله لمقابلة الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي بميدان الدقي حيث تقابل معه والشاهد الثاني للاتفاق على ان يستلم من الشاهد الاول مبلغ الرشوة المطلوب وهو عشرة الاف دولار بالاضافة الى مبلغ ٥٠٠ ، جنيه خمسمائة جنيه طلبها لنفسه وانه تعددت لقاءاته مع الشاهدين المذكورين وان المتهم الثالث حضر لقاء معهم في منزله وانه تم ضبطه بالفعل بمحل ومبي بالمنيل اثر استلامه لمبلغ الخمسة الالاف وخمسمائة جنيه واضاف ان المتهم الثالث على علاقة وطيدة بالمسئولين بادارة النقد تمكنه من الحصول على ما يريد بشان قضايا النقد وان هذه العلاقة كانت هي مناط التعامل مع المتهمين في هذه القضايا وقبض مبالغ الرشوة كما اكد له ان المتهمين الاول والثاني يستطيعان اصدار قرار بعدم طلب رفع الدعوى في قضية الشاهد فاروق فؤاد البلاسي ورد المبلغ المضبوط إليه .

اقوال المحجوب والبشير

واقر المتهم الاول محمد رفعت بشير بتحقيقات النيابة انه المختص بناء على تفويض من وزير الاقتصاد باصدار قرار بطلب تحريك الدعوى الجنائية او عدم رفعها في الجرائم الخاصة بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ، كما اقر بحضور الشاهدين الاول والثاني ومقابلتهما له والمتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب المختص ببحث قضية الشاهد الاول وانه قرا خطاب البنك المقدم من الشاهد الاول كما قرأه المتهم الثاني الذي ابدى ملاحظات على الخطاب مؤداها ان المبلغ المضبوط كان قد سافر به الشاهد من قبل وان هناك تزويرا في تاريخ اثباته في جواز السفر وان الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي تلقى ذلك بشدة واضاف المتهم ان اصداره القرار بطلب رفع الدعوى وكذلك قراره بطلب عدم رفع الدعوى والذي يعني رد المبالغ الى من ضبطت معهم حتى لو اقروا بتنازلهم عن النقد المضبوط وتصالحهم إنما يخضع لسلطته التقديرية والتي لم يقيدها القانون باي قيد ولم يضع لها اية ضوابط او قواعد .

واقر المتهم الثاني بتحقيقات النيابة وبالجلسة انه المختص بفحص القضايا التي تقع بالمخالفة لقانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبي بمنطقة القاهرة وان المحضر بضبط الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي وبحوزته نقد اجنبي قد عرض عليه لابداء الرأي فيه وانه يحرر مذكرة برايه في كل قضية تعرض عليه وانه اذا اتفق رايه مع المتهم الاول على طلب رفع الدعوى الجنائية فإنه يرفق بالقضية المذكرة بالاسباب التي دعت الى هذا الطلب اما إذا اتفقا على عدم طلب رفع الدعوى فإنه يقوم بتمزيق المذكرة المتضمنة للأسباب التي استند فيها الى ذلك ويكتفي بإرسال كتاب الى النيابة يفيد بان الإدارة لاتطلب رفع الدعوى وانه لا يرفق باوراق اية قضية كما لايحتفظ بإدارة الخبراء تحت ما يشير الى الاسباب التي استند المتهم الاول عليها في الإنتهاء بالراي الى عدم طلب رفع الدعوى .

واقر المتهم الثالث انه كان قد ذهب الى عديله المتهم الرابع وتقابل هناك مع الشاهدين الاول والثاني . وقدم المتهم الرابع صورا عائلية جمعت اشخاصا عديدين من بينهم عديله المتهم الثالث واصر على عرضها على الشهود الثلاثة الاول للتعرف على صورة المتهم الثالث من بين الاشخاص الذين شملتهم الصور وذلك قبل حضور المتهم ومثوله للتحقيق امام رئيس النيابة المحقق خشية منه ان يقع الشهود لضغط او تاثير لصالح المتهم الثالث فتعرف الشهود على صورته لاول وهلة بمجرد عرض الصور عليهم كما تعرفوا عليه لدى عرضه عليهم بشخصه بين اشخاص آخرين واكدوا انه ذاته الذي انتحل الاسم الحركي «كمال» وطلب مبلغ الرشوة والتقى بالشاهدين الاول والثاني في منزل زوج شقيقة الشاهد الاول وكذا في منزل المتهم الرابع وانه هو الذي توجه الى منزل الشاهد الثالث في بورسعيد .

واوردت إفادة إدارة «مباحث امن الدولة» ان المتهم الثالث كان براحته الاسبوعية في ذات اليوم الذي قرر الشاهد الثالث انه حضر إليه في بورسعيد .

وحيث إنه مما لاشك فيه ان مهمة الوسيط في طلب الرشوة تقتضي ان يكون على اتفاق مع من يمثله ، وهو الموظف المرتشي وترى المحكمة ان ما قال به المدافعون عن المتهمين الاول والثاني من خلو الأوراق من دليل على هذا الإتفاق بين المتهمين المذكورين والمتهم الثالث او الرابع هو دفاع مردود . ذلك ان المحكمة ترى بإقتناع تام واطمئنان كامل ان المتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب قد اتفقا مع المتهم الثالث المقدم حمدي لبيب عبد الرازق على ان ينوب عنهما في طلب مبلغ الرشوة من الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي وآية ذلك مايلي :

اولا : ما قرره الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي عن انه تاكد من وجود صلة بين المتهمين جميعا من طريقة حديث المتهمين الاول والثاني معه عندما قابلهما ومعه صديقه الشاهد الثاني في يوم ١٩٨٠/٢/٦ بحجرة مكتبيهما إذ افهماه ان الخطاب احضره من البنك بتصحيح تاريخ سحب المبلغ المضبوط معه مزور وانه اعطي له من البنك مجاملة وان امر رد المبلغ اليه تكتنفه صعوبات واثر ذلك مباشرة ذكر له المتهم عبدالخالق السيد المحجوب عبارة «بص احنا ناس جدعان وسنادرس الموضوع واشوف مخرج لان وشكم فيه السماح» ، كما ذكر له المتهمان انهما سيتصرفان في القضية على اي وجه بحيث ينتهي الأمر إلى ان يرد إليه المبلغ المضبوط وحددا معه موعدا يوم السبت ١٩٨٠/٢/٩ - وما ثبت من انه في ذات اليوم ١٩٨٠/٢/٦ سافر المتهم الثالث حمدي لبيب عبدالرازق الى بورسعيد

(البقية ص ١٣)

كل الفنون

"العادلون" فى مسابقة المسرح بجامعة عين شمس

ستبدأ هذا الشهر فى شكل شبه سرى مسابقة مهرجان المسرح فى جامعة عين شمس ويعود سبب السرية الى وجود بعض العروض التي ربما لا توافق عليها الرقابة . والتى وضعت مسئولية مراقبتها على عاتق إدارة الجامعة ورعاية الشباب بها . وستقدم كلية تجارة عين شمس فى التاسع عشر من الشهر الحالى مسرحية « العادلون » تاليف البير كامى واعداد واخراج ياسر محمد على ناشر . وديكور نغم الدويرى . وبطولة عبير لطفى . وسيسبق العرض الذى سيقام فى قاعة سيد درويش معرض للفن التشكيلى للوحات من ديكور المسرحية ..

الكل فى واحد على كف عفريت

مازالت مسرحية « الكل فى واحد » التى يخرجها للثقافة الجماهيرية الدكتور ممدوح طنطاوى . والتى كان من المقرر عرضها منذ فترة . تتارجح بين التقديم والإلغاء رغم الأموال التى صرفت عليها . كان المخرج قد فوجىء بعدة صعوبات فنية وإدارية . أدت الى تاجيل العرض اكثر من مرة . واضطر الى ارسال برقية احتجاج الى رئيس الثقافة الجماهيرية عبدالمعطى شعراوى ويحمله فيها مسئولية تاخر العرض وضياع الالاف من الجنيهات التى تكلفها العرض حتى الآن . وكان رد الدكتور شعراوى امر بتشكيل لجنة تضم مخرجا مسرحيا ونقيب الممثلين واثنين من النقاد لتقييم ماانجزه المخرج حتى الآن .. رفض المخرج الدكتور ممدوح طنطاوى هذا الأمر بحجة أن اللجنة اصلا لا ترقى الى المستوى الفنى والعلمى اللائق حتى تصلح للحكم الذى يرفضه اصلا . لان الثقافة الجماهيرية لم توفر له الامكانيات حتى تاتى لتحاسبه على عرض لم يكتمل .. ومازالت المعركة مستمرة .. والمسرحية التى تم تجميعها من مسرحيات توفيق الحكيم . بطولة سعد اردش وفردوس عبدالحميد مازالت على كف .. عفريت .. ويصر رئيس الثقافة الجماهيرية على تقديم المسرحية فى الاسبوع القادم باى شكل من الاشكال . وعلى اية صورة من الصور ان حتى ينقذ اى شىء من الاموال الضائعة .. ولامانع طبعا من الاساءة الى المخرج حتى ولو كان هذا هو الثمن .

سعد أردش

التليفزيون

رفض "العقد الموحد" داخل ثلاجة التجميد !!

مؤتمر ادباء الاقاليم فى الشهر القادم بالاسماعيلية

صلاح سعد

البنات والمجهول يكشف عن نظرة الإخوة العرب للمرأة المصرية

من الصعب ان تجلس على وسائد وثيرة . وتنفث دخان سيجارك وتطالب الفقراء بالصبر والتمسك بالقيم والمبادىء . بينما هم يتضورون جوعاً ويوشكون أن يبيعوا أعراضهم من اجل لقمة العيش . ورغم ذلك . فإن الكثيرين من محدودى الدخل او متوسطى الحال لا يسقطون بسهولة رغم كل الإغراءات ..

اعتقد ان هذا المعنى هو مقصدته الادبية « إقبال بركة » اثناء معالجتها مشكلة الفتاة « ليلى » فى روايتها « ليلى والمجهول » . والتقطها السيناريست « فيصل ندا » ، ليحولها الى فيلم بعنوان « البنات والمجهول » للمخرج هشام ابو النصر . ويستعرض الفيلم حياة أسرة فقيرة مكونة من « الاب » عبد المنعم ابراهيم » . الذى يعمل فراشاً فى احد البنوك . وله خمس بنات . فى مراحل التعليم المختلفة ماعدا الإبنة الكبرى « سميحة » او عبلة كامل التى لم تكمل دراستها . واكتفت بدورها فى خدمة شقيقاتها . ومساعدة امها فى شئون المنزل . واصبح همها الأول . الخلاص من هذه الحياة المهينة التى تحياها . بالزواج من إنسان مناسب . ولكن لانها متواضعة الجمال . ولم تحصل على قدر من التعليم . بالإضافة لفقرها فإن فرص الزواج . اصبحت قليلة بل نادرة مما دفع والديها إلى قبول زواجها من احد الاثرياء العرب . رغم إحساسهم بالهوان . وبأنهم يبيعون إبنتهم . ولا يزوجونها . وهذا الاحساس تصاعد لدى الاب . وادى إلى إصابته بالشلل . مما هدد بقية البنات بالضياع والانهيار . لولا ظهور ثرى عربى اخر « محمود الجندى » وهو زميل « ليلى » .. الإبنة الثانية . ويعرض الثرى الجديد . علاج الاب على نفقته ـ وتضطر الاسرة الى قبول هذا العرض رغم علامات الاستفهام . التى قفزت الى اذهان أهل الحارة التى تعيش فيها الاسرة ـ ويستعرض الفيلم احلام بنات « عبد الستار » . ورغبتهن فى التمرد « على الفقر الذى اصبح كابوسا يهدد مستقبلهن وتفكر إحداهن « سلوى خطاب » فى إحتراف التمثيل وتتراجع فى الوقت المناسب قبل ان تنزلق . وتفكر الأخرى « صابرين » فى الزواج من شاب ثرى يحاول التغرير بها وينقذها ابن حارتها « حمدى الوزير » .. ويحاول الفيلم تاكيد أن الفقر رغم قسوته . ليس مبرراً لسقوط الإنسان فى الرذيلة .. كما يناقش نظرة بعض الاخوة العرب أصحاب الثروات البترولية . إلى بناتنا ونسائنا . حيث يتصور الواحد منهم أن بعض نساء مصر يسكنون شارع الهرم . ومن الممكن شراء احداهن . مهما ارتفع مستواها المادى او الثقافى . وحاول المخرج هشام ابو النصر ان يتدارك اخطاء السابقة . واكتفى فى معظم المشاهد . بالتلميح دون التصريح . ورغم ذلك لم يفته أن يقدم بعض الأخطاء الواضحة فى حوار طويل بين الشقيقتين شيرين وسلوى خطاب . عن المبادىء والأخلاق وكيف ان الفنان يجب أن يدرس ويثقف نفسه . حتى يصقل موهبته . وقد فوجئنا بمحاضرة طويلة لا داعى لها ولا محل لها من الإعراب هذا بالإضافة إلى محاضرة مماثلة القاها هشام ابو النصر نفسه عن الإقتصاد وربطها بالسياسة والتحكم فى مقدرات الشعوب وغيرها من جمل الحوار المباشرة ويبدو أن المخرج اصيب بالكسل فى بعض الأحيان . وتجاهل تصوير بعض المشاهد مما ادى إلى إرباك المشاهد التالية فمثلا نرى « حمدى الوزير » يتابع الفتاة التى يحبها « صابرين » . ويكتشف انها ركبت سيارة مع احد الشبان . الذى اراد أن يصطحبها إلى شقته للتغرير بها وبدلا من أن يصور المخرج المشاهد كما جاءت فى السيناريو نجده يقدم الجزء الأول فقط . فيهجم « حمدى الوزير » على الشاب فى السيارة . الذى لم يفعل شيئاً على الإطلاق . وينهال عليه ضربا ولكما ويخرج الفتاة من السيارة ويجرها منهارة باكية . وتقول له والدموع فى عينيها « الوحش كاد يفترسنى » . رغم ان الشاب المسكين لم يظهر منه اى « سوء نية » . ولم نلحظ منه اى تصرفات وحشية ولا اعرف على اى اساس كانت « الحلقة » التى اعطاها له « حمدى الوزير » ‹‹ كما حدث انقلاب فى تصرفات بعض الشخصيات بدون مبرر واضح . فان الشاب « اشرف سيف » يتزوج من امراة فى عمر امه وهو يعلم ان سلوكها ليس فوق مستوى الشبهات ويقبل ذلك حتى قبل نهاية الفيلم . فنجده يبلغ عنها وعن عشيقها لتورطهما فى صفقات مريبة . كان يعلمها جيداً من بادىء الأمر . ويوافق عليها . ثم يلقى هو الآخر خطبة عصماء لا مبرر لها عن الاخلاق والمبادىء . رغم انه بلا اخلاق او مبادىء ولم يقدم الفيلم مبررا واحدا . ليقظته المفاجئة . كما اظهر الفيلم علاقة غريبة بين الابنة شيرين وزميلها محمود الجندى فقد كانت الفتاة فى بادىء الامر تنهره وتزجره . إذا حاول ان يقدم لها هدية . ونراها بعد ذلك تزوره فى شقته . ونسمح له اسرتها بان يدفع خمسة الاف جنيه . لعلاج والدها المريض دون ان يسال احدهم نفسه « لماذا » ؟ وماالمقابل الذى يريده ؟ والاغرب من ذلك موقف الاب الذى يسمح بان يدخل هذا الشاب على حجرة نوم إبنته ليصالحها ويقول له عندما يستاذنه فى الدخول « وماله يابنى خش » ..

ورغم هذه الثغرات . وغيرها فان فيلم « البنات والمجهول » يحاول ان يناقش صورة المجتمع المصرى فى عيون اخواننا البترولين . ومن حسنات الفيلم إعتماده على مجموعة من الوجوه الشابة .. مثل « سلوى خطاب » التى تمتلك وجهاً جميلا والتى ادت دورها بفهم وإجادة . و« صابرين » . التى تمتاز بوجه طفل . وإن كان صوتها يحتاج لتدريب طويل لان اداءها كان يشبه الصراخ فى كثير من الاحيان و« عبلة كامل » . رغم ادائها الجيد لشخصية الفتاة غير المتعلمة . والتى تنتظر عريساً ينقذها من حياتها التعسة إلا أن مساحة الدور لم تساعدها فى إظهار موهبتها المؤكدة . اما شيرين فقد قدمت إنطباعا بانها لا تنتمى بحال لاسرة الموظف الغلبان « عبد الستار » . رغم انها بالفعل تمتلك موهبة لا يمكن إنكار تاثيرها اما « حمدى الوزير » فهو افضل ابناء جيله فى اداء شخصية الشاب الذى ينتمى لاسرة شعبية . وساعده تكوينه الجسمانى فى أداء الأدوار التى كان يلعبها فريد شوقى . ورشدى اباظه فى شبابهما وعلى كل الاحوال يمكن إعتبار فيلم « البنات والمجهول » من افضل افلام هشام ابو النصر واكثرها عقلانية . ولكن لماذا لا يفكر جدياً فى عدم الظهور فى افلامه . فهذا بالتاكيد سوف يكون افضل لافلامه . ولنا

ماجدة خير الله

شيرين وصابرين وسلوى خطاب الوجوه الشابة التى عبرت احتكار الممثلات القدامى لأداء دور بنت العشرين

فريدة الزمر أجلت سفرها للعلاج

● اجلت المذيعة التليفزيونية فريدة الزمر سفرها إلى لندن . لمواصلة علاجها من المرض الذى تعانيه . وكان من المقرر سفرها يوم ٦ فبراير الحالى . واضطرت بسبب ظروف عملها إلى مواصلة العلاج لدى الاطباء المصريين . وعلمت «ليل ونهار» ان فريدة تقدمت لامتحان المذيعين الذى ستجريه محطة الاذاعة البريطانية .

«عز» أدى العمرة

● عاد المخرج التليفزيونى عز الدين المنشاوى لممارسة عمله بعد اداء العمرة بالاراضى الحجازية ضمن الافواج التى نظمتها نقابة المهن السينمائية لاعضائها .

احذروا فضيحة مسرحية جديدة فى اليوبيل الفضى للمسرح القومى

د . أحمد هيكل

سميحة أيوب

أخيرا بعد طول انتظار ومشاجرات ستبدأ قريبا احتفالات المسرح القومى باليوبيل الفضى ومن المنتظر ان يحضرها عدد كبير من الفنانين العرب الذين تلقوا دعوات الحضور بالفعل . وكانت إدارة المسرح القومى قد قررت ان تقدم فى هذه المناسبة الكبيرة نفس المسرحية التى استبعدت بسببها سميحة ايوب من ادارة المسرح القومى . منذ فترة بعد ان حدثت « فضيحة » فى ليلة الافتتاح امام كبار الضيوف العرب عندما غاب بطل المسرحية التى انتهت بالجميع الى المثول امام النيابة للتحقيق الذى ادان البعض وبرا البعض الاخر وبغض النظر عن اى دوافع شخصية وراء الاصرار على تقديم مسرحية « مجنون ليلى » فان هناك مجموعة عوامل لابد من ان تلعب دورها فى ترشيد هذا الاحتفال الكبير . حتى يليق بسمعة هذا المسرح العريق امام العالم العربى الذى سيحضر نجومه ونقاده هذه المناسبة

واول هذه العوامل ان اى مسرحية يتم عرضها بعد مسرحية « ايزيس » والضجة الهائلة التى صحبتها . لابد من ان تنظم المسرحية التالية لها . لانه من غير المتوقع ان يتمكن احد فى المسرح القومى من توفير بعض الدعاية التى توفرت « لايزيس » حتى ولو كانت المناسبة هى الاحتفال باليوبيل الفضى للمسرح القومى .

وايضا سيتم تقديم « مجنون ليلى » بعد مسرحية « ايزيس » بمجموعة من الممثلين الجدد . الذين سيأخذون على عاتقهم مهمة تمثيل المسرح المصرى . وهو شرف كبير ومسئولية اكبر قد تظلمهم لان الصراع ليس على خشبة المسرح فقط . وانما يجرى ايضا بعيدا عنها .. وعليهم ان يتحملوا نتائجه وبالطبع فالمقارنة ظالمة بين « مجنون ليلى » و« ايزيس » التى سخرت من اجلها كل امكانيات الثقافة فى مصر وحتى لايتصور احد . ان ادارة المسرح القومى تضحى بالمصلحة العامة وسمعة المسرح المصرى . فى سبيل الإصرار على إحراز نصر شخصى . متواضع اعتقد انه من الضرورى ان تلتفت سميحة ايوب إلى الموقف .. ايضا فى سبيل مصر وسمعتها الثقافية والمسرحية فى العالم العربى وذلك لن يتم إلا بالطريق التالى .

● اولا لا يكفى ان يكون الاحتفال باليوبيل الفضى بمجرد حضور الضيوف لعرض المسرحية والتصوير الصحفى والتليفزيونى ثم تتوالى حفلات العشاء . والرحلات السياحية . وانما يجب ان يصاحب العرض المسرحى . وتكريم رواد المسرح القومى ابحاث علمية تجرى مناقشتها علنا وندوات ثقافية تقام بهذه المناسبة ليتم بعد الاحتفال جمع الابحاث . ونتائج الندوات فى كتاب خاص يحفظ للتاريخ إنجازا يمكن ان يضيع وسط بهرج الاحتفال .

● ثانيا تقديم مسرحية « مجنون ليلى » وحدها . لايمكن ان يكون فى مصلحة المسرح القومى . وتاريخه الكبير . ولا فى مصلحة النجوم الجدد الذين يلعبون بطولتها . ولا فى مصلحة الحركة المسرحية التى تتعثر منذ سنوات لغياب التخطيط . والإدارة والروح الجادة . التى يدل عليها بوضوح الملايين التى صرفت على تجديد المسرح القومى والالاف التى صرفت على « ايزيس » . وتوقف عروض هيئة المسرح الرسمية . وايضا الفضيحة القديمة لنفس مسرحية « مجنون ليلى » التى ستطارد الاحتفال الجديد شاء البعض ام ابى الربط بينهما

و الحل ان نرتفع فوق الصغائر

فالتعرض « مجنون ليلى » بنجومها الجدد . ولكن مع حماية واجبة للمسرحية . وللنجوم . ولسمعة الثقافة فى مصر . وهذه الحماية لن تكون إلا بمصاحبة عروض اخرى تتوزع بينها مسئولية نجاح او فشل احتفالات اليوبيل الفضى . فمثلا اعتقد انه من المفيد والضرورى عرض مسرحية « ايزيس » . كنموذج لاحدث العروض المسرحية التى يعاد اخراجها . فى شكل جديد . بعد ان قدمها فى الخمسينات نبيل الالفى ثم يتلوها مسرحية سبق للمسرح القومى تقديمها منذ سنوات (الريبرتوار) مثل مسرحية « سكة السلامة » او « ست الملك » . او غيرهما من المسرحيات التى لعبت بطولتها سميحة ايوب نفسها ولا اعتقد ان نور الشريف يمكن ان يعترض على مسرحية « ست الملك » واعادتها لمدة يوم واحد او يومين وهكذا سيجد الضيف العربى امامه ثلاثة عروض مسرحية . لا مسرحية واحدة . وتشكل فى نفس الوقت عطاء اكثر من جيل من اجيال المسرح المصرى . ويلعب بطولتها جميعا نجوم كبار يتمنى ان يراهم على خشبة المسرح القومى المصرى و و .

وحتى لايتصور احد ان هذا الاقتراح البسيط يشكل هزيمة لسميحة ايوب . ولإدارة المسرح القومى . التى حاربت عرض مسرحية « ايزيس » فانه من الممكن عرض مسرحية اليوبيل الفضى « مجنون ليلى » فى حفل افتتاح اليوبيل وبعدها « ايزيس » واخيرا « ست الملك » او « سكة السلامة » او « رابعة العدوية » او ما يختارون من مسرحيات ثم يبدأ العرض المستمر لمسرحية « مجنون ليلى » وبالطبع لا داعى لأى حديث معاد وممل عن الميزانيات والنجوم والروتين وغيرها من الحجج الواهية . لان مسرحية « ايزيس » بالفعل على المسرح الآن . ولا يوجد اى ضرر من استمرارها ليوم واحد او لشهر اخر . او لموعد بدء احتفالات اليوبيل . وهو قريب جدا . كما نسمع . وبالتالى لن تكلف الدولة اكثر مما كلفته بالفعل ومسرحية « مجنون ليلى » من المفترض انها جاهزة للعرض وبالتالى لا توجد اعباء جديدة . وتبقى المسرحية الثالثة . ولتكن « ست الملك » . وديكوراتها فى مخازن المسرح القومى . وابطالها على قيد الحياة . وسيسعدهم بلا شك المساهمة باجر ليلة العرض فى سبيل المشاركة فى هذا الاحتفال الكبير .. اما إذا اراد اصحاب المسرح القومى الارتفاع اكثر بمستوى الاحتفال فانه يمكنهم استضافة غير عرض مسرحى من عروض فرق الهيئة الرسمية . كمشاركة من هذه الفرق فى احتفالات المسرح الاقدم .. مثل عروض المسرح الحديث والطليعة والمتجول فلا اظن ان عبدالغفار عودة يمانع فى المشاركة بمسرحية « رجال الله » ليوم واحد . او سمير العصفورى بمسرحية « البوليس » . او محمود الحدينى بمسرحية « سبعة تحت الشجرة » او غيرها من المسرحيات والحقيقة المؤكدة ان احتفالات المسرح القومى . باليوبيل الفضى بهذا الشكل الجماعى سيجعل منه . حقا احتفالا لكل اهل المسرح المصرى . بهذه المناسبة الكبرى خاصة وانه لايوجد فنان مصرى . لا تربطه علاقة بالمسرح القومى وبالتالى لن يحتفل المسرح القومى وحده بيوبيله الفضى وانما ستحتفل به مصر . وهذا هو الاكرم للمسرح القومى واهله و.. دون ان تتكلف الدولة مليما واحدا إضافيا ..

د. حمدى الجابرى

بين السطور

اصبحت القضية المثارة الآن . بين بعض قيادات الجهاز المركزى للمحاسبات واتحاد الإذاعة والتليفزيون . هى كيفية تسرب التقرير الذى أعده الجهاز عن تقاضى سامية صادق رئيس التليفزيون لمبلغ ٣٧ الفا و١٧٤ جنيها . خلال عام ونصف الى صحيفة « الوفد » . وشغلت هذه القضية اهتمامات كبار المسئولين الذين عقدوا طوال الأيام القليلة الماضية . اجتماعات مكثفة . يبحثون ويمحصون . وشمل البحث ايضا كيفية تسرب خبر الى « العصفورة » . عن استضافة سيد حسب رئيس شركة الصوت والضوء . لابن مسئول كبير وصديقه . فى استراحة الشركة بالأقصر . والذى نشرته « العصفورة » فى العدد الماضى . اما القضية الأصلية . فقد انتهت تماما قبل ان تثار . ولم يسال احد . لماذا تتقاضى رئيس التليفزيون ٢٠٥٦ جنيها و٢٥ قرشا شهريا . طوال الثمانية عشر شهرا الماضية ؟ . ولا أعتقد انه يوجد مسئول فى جمهورية مصر العربية . يتقاضى هذا المبلغ فى نهاية كل شهر !. ولا حتى رئيس الدولة . كما ان سامية صادق رئيس التليفزيون . التى تتقاضى ٢٠٥٦ جنيها شهريا . لها رئيس يدعى حسين عنان . الذى يشغل منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون . فكم يتقاضى هو الآخر ؟!. فمن المحتمل ان مرءوسته تتقاضى اكثر منه . ونحن نريد ان تطمئن قلوبنا . انتظاما لحسن سير العمل . وحتى لا يشعر « عنان » . بان هناك غبنا يقع عليه . وان كنت اشك فى تقاضى سامية صادق . مبالغ شهرية . اكثر من رئيسها حسين عنان . لاهتمامه الزائد عن الحد . فى بحث كيفية تسرب تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات الى صحيفة « الوفد » . كما يوجد فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون . قيادات يشغلون مناصب هامة . والتساؤل الآن . كم تتقاضى هذه القيادات شهريا ؟!. إن عدم محاسبة المسئولين عن هذه الأمور . لن يجدى !. والعناد فى استمرارهم بمراكزهم . لن يضع مصر . على الطريق السليم . ان بقاء امثال هؤلاء وغيرهم فى مناصبهم . والذين تكشف صحف المعارضة عن تصرفاتهم . سيزيد الأمور تعقيدا . ويحمل خزانة الدولة ما لاتتحمله خزانة اغنى دولة فى العالم !.

وكنت اتصور . ما دمنا كما يقال فى بلد ديمقراطى . ان يبدأ تحقيق فورى . حول كيفية تقاضى رئيس التليفزيون لهذا المبلغ الضخم . الذى لا يتقاضاه رئيس الدولة . وكنت اتصور ان يبدأ بحث اخر فى المبالغ التى يتقاضاها قيادات اتحاد الإذاعة والتليفزيون . إذا كانت الخزانة المصرية . حقيقة مداينة بمليارات الدولارات . اما إذا استمرت الأمور . على ماهى عليه . فإن شعارات ترشيد الانفاق . وضغط المصروفات . والتبرع لسداد ديون مصر .. مجرد شعارات جوفاء . مثل الشعارات التى سمعناها خلال الثلاثين عاما الماضية . والتى بدأت بشعار ارفع رأسك ياأخى . ليقطعه الحاكم الديكتاتورى . وتثرى حاشيته بعد ذلك . إننا نريد الاصلاح . ولا شىء سوى الاصلاح . من اجل المواطن الكادح . ومن أجل مصر التى وصلت على ايدى حفنة من كبار القوم . الى هذا التدهور والفقر . بعد ان كانت أغنى الدول العربية . وتدين بريطانيا العظمى و .. اعملوا من اجل مصر . مرة واحدة . إذا كنتم حقا تعشقونها !. وتنتمون إليها .

سعيد عبدالخالق

ليل و نهار

دعوة مشروطة بسبب «سحر»

● دعا ابراهيم نافع رئيس مؤسسة « الأهرام » صفوت الشريف وزير الإعلام . ورؤساء تحرير وقيادات الصحف الحكومية . إلى حفل ساهر فى ملهى الهمبرا . مساء يوم الخميس الماضى . بمناسبة زيارة مدير منظمة اليونسكو العالمية إلى القاهرة . اشترط بعض المدعوين عدم حضور الشحرور المكافح الشريف موسى صبرى . بسبب ما يثيره من شغب وتصفيق وهتاف . اثناء اداء الراقصة سحر حمدى لوصلتها . خصوصا انه يوجد ضيف اجنبى فى الحفل . ولم يحضر الشحرور الحفل الساهر وكان المكافح الشريف قد صفق وهتف ببدلته البيضاء المشهورة فى حفل دعا اليه ابراهيم نافع خلال العام الماضى .

صحفى يكشف عن دوره

● كشف احد الصحفيين المحالين إلى المعاش عن الدور الذى يلعبه خلال حفل ساهر بمنزل احد اصدقائه . وحضر الحفل بعض الفنانين . اعلن الصحفى انه لن يرد على صحف المعارضة . وان مسئولا كبيرا سيهاجم المعارضة فى خطابه الذى سيلقيه بعد غد واكد صدق ادعاءاته بشرح بعض نقاط الخطاب الذى سيلقيه المسئول الكبير وفوجىء الحاضرون اثناء استماعهم لخطاب المسئول الكبير الذى القاه فى احتفال مهم بصدق ما اكده لهم الصحفى خلال الحفل . وكان هذا الصحفى قد تعرض لهجوم من صحف المعارضة . واكد للمقربين اليه انه لن يرد ويكفيه ان المسئول الكبير سيرد عليهم .



«الشحرورة» تكشف عن «الشحرور» الجديد

● كشفت الشحرورة صباح . لمجلة « الشبكة » اللبنانية فى عددها رقم ١٥٥٩ عن الشحرور الجديد الذى يتربع فى بلاط جلالتها . كان المحرر الذى اجرى معها الحديث المنشور بالمجلة قد سألها قائلا « اعرف ان هناك فنانا امريكيا من اصل لبنانى يدغدغ حواسك » . وردت الشحرورة « نعم ان مايك مرعى . شاب لبنانى وعمره ٣٢ عاما .. هاجر إلى ديترويت متشيجان منذ ١٢ عاما . وعمل فى العقارات والأطيان والمبانى حتى صار مليونيرا .. انه يعيش من فائدة امواله عيشة ترف . فلما علم انى وصلت إلى ديترويت لاحتفل بعيد التليفزيون العربى فيها . وضع نفسه وشبابه وسيارته الليموزين تحت تصرفى . بدا معجبا . وانتهى عاشقا . واضافت الشحرورة « ان مايك يقول لها انى لا أراك أكثر من بنت عشرين لذلك اشعر بانى انا اكبر منك » واختتمت الشحرورة حديثها . بان الشحرور الجديد « مشتاق .. وانا سعيدة به . وافاخر بان شابا مثله يحبنى » .

ضغوط على ضباط أمن الجيزة بسبب ممثلة لبنانية

● فوجئت إحدى سيدات المجتمع بان ابنها « ١٨ عاما » تعرف على ممثلة لبنانية « ٣٦ عاما » . وتقيم فى شارع الزهراء بالدقى . وتوجهت الأم وابنها الأكبر إلى شقة الممثلة . وفوجئت بوجود ابنها الأصغر . ووقعت فضيحة ضخمة . وتطورت إلى مشادة كلامية بين الأم وابنها الأكبر . وبين الممثلة اللبنانية والابن الأصغر الذى هرب من المشادة . واسرعت الأم وابنها الاكبر . إلى مدير امن الجيزة . وعرضت عليه المشكلة . فارسل معها ضابطين من المباحث إلى شقة الممثلة .

وادعت الممثلة فى التحقيقات ان الابن الأصغر حضر اليها فى الثالثة صباحا يشكو من سوء معاملة الأم وانه لا يجد مكانا للمبيت فيه . واعتبرته الممثلة ـ كما ادعت ـ مثل ابنها . وسمحت له بالمبيت !! واكدت الممثلة اللبنانية ان جواز سفرها موجود طرف جهات امنية عليا . واضطر الضابطان إلى اصطحابها لمديرية امن الجيزة . وحضر محاميها بعد ساعة إلى المديرية بناء على تكليف من تاجر سلاح لبنانى يزور الآن باريس . وله علاقة صداقة باحد الصحفيين المحالين للمعاش . وبعض الشخصيات الامنية . وكان متزوجا من راقصة مصرية مشهورة . واخبره اولاد الحلال فى اتصال تليفونى عاجل باقتياد الممثلة اللبنانية إلى المديرية . وطلب المحامون من الضباط مهلة ساعة لاحضار جواز سفر الممثلة من جهات الامن العليا . وتبين ان الجواز يحمل تاشيرة زيارة سياحية تبدأ من ١٠ نوفمبر الماضى حتى ٦ مايو القادم . وتشترط التاشيرة على الممثلة عدم العمل فى الأراضى المصرية . وتعرض الضباط لبعض الضغوط العليا .

● احتفل جمال محمد حسين بخطبة ابنته « صباح » إلى حربى عبدالماجد محمد

«لمونة» .. يتحدث عن نفسه !!

وداعا لادوار « السنيد » . كلمة اطلقها الفنان احمد راتب . بعد نجاحه الكبير فى اداء شخصية « مصطفى لمونة » بطل مسلسل « اسم العيلة » وصور فيها معاناة شاب مثقف مع احلامه . التى تنازل عنها مرة . وظل يدفع ثمن هذا التنازل . سنوات من عمره . حتى استطاع اخيرا ان يتخطى فشله ويحوله إلى نجاح .. ويقول احمد راتب « لم يكن نجاحى او ظهورى مفاجاة فقد عانيت كثيرا لسنوات طويلة . ولعبت ادوارا قصيرة لا تستغرق دقائق على الشاشة ولكنى كنت مؤمنا باننى سوف اصل يوما للنجاح . واحصل على فرصتى وعلى كل الأحوال فإن نجم الكوميديا بالذات لا يمكن ان يظهر فجأة . ويجب ان يمر بمراحل كثيرة حتى تنضج موهبته . ويحدث بينه وبين الجمهور نوع من التواصل . وهذه المرحلة مر بها فؤاد المهندس . وعادل إمام . وسعيد صالح . ويونس شلبى . وسمير غانم وغيرهم .. واضاف احمد راتب وربما اكون سعيد الحظ لانى اشتركت فى افلام ناجحة مع نجوم اتاحوا لى فرصة إظهار موهبتى مثل فريد شوقى وعادل إمام ونور الشريف حيث قدمت ادوارا صغيرة فى افلام « اجراس الخطر » و« انتخبوا الدكتور سليمان » و« واحدة بواحدة » .. وغيرها .. وقال احمد راتب . اما المرحلة الحالية . وبعد نجاحى فى مسلسل « اسم العيلة » فانا افكر كثيرا قبل الموافقة على الاشتراك فى اى فيلم واقوم الان ببطولة بعض الافلام الكوميدية لا داعى لذكر اسمائها . لانها لا تمثل اى « قيمة فنية » وإن كنت انوى أن اتخطاها . وادقق فى اختيار ادوارى . اما افضل الاعمال التى اشتركت فيها اخيرا فهى « حجا يحكم المدينة » وفيلم « للحب قصة اخيرة » .

احمد راتب

نقابة الممثلين تقتبس من الحزب الوطنى

بدات لعبة جديدة . اقترب موعد انتخابات مجلس نقابة المهن التمثيلية وصلت خطابات إلى بعض اعضاء النقابة تهددهم بتحويل عضويتهم من عضوية عاملة إلى عضوية منتسبة . اى لا يحق لها المشاركة فى الانتخابات او الترشيح . تركزت الخطابات على عدد من خريجى المعهد العالى للفنون المسرحية . الذين يمارسون العمل الفنى او النقدى . بجانب كونهم من الموظفين فى جهات غير فنية . ونتيجة لاستبعاد هؤلاء تصبح ساحة الانتخابات شبه خالية للاعداد الهائلة من الكومبارس . الذين يؤثرون فى كل مرة فى طبيعة من يصل إلى منصب مجلس النقابة .. سيؤدى استبعاد المؤهلين من اعضاء النقابة إلى ازدياد التخلف فى النقابة بسبب الرغبة فى الحصول على مكسب انتخابى صغير . ينص قانون النقابة رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٨ . على أن يكون العضو النقابى من الحاصلين على أحد المؤهلات الفنية من المعاهد الفنية او الجامعات .. كما ان مجلس الدولة اصدر فتوى ترفض انتقال العضو العامل إلى منتسب . مادام انه قد اكتسب حقوق العضو العامل . ولكن للانتخابات احكام وظروف ..



أدعو الله ألا يحرمنى من رفع الحصانة

(بقية المنشور ص ١)

الحزب . ونوقش خلال الاجتماع موضوع رفع الحصانة عن مصطفى شردى . ورأى بعض الموجودين تأجيله بعض الوقت بسبب الأوضاع الداخلية والمآزق السياسية التى تواجه الحكومة

وبعد الاجتماع خرج الجميع متوجهين الى قاعة المجلس وعقدت الجلسة . لنظر تقرير اللجنة التشريعية بطلبين لرفع الحصانة ، عن مصطفى شردى . تقدم بالأول ، فوزى معاذ محافظ الاسكندرية ، استند الى نشر صحيفة « الوفد » لوقائع جلسات محكمة الجنايات ، فى الدعوى المقامة من المحافظ ضد رئيس التحرير ، وهى الوقائع التى اذاعتها جميع وكالات الانباء ، وتقدم بالطلب الثانى ، موسى صبرى . واستند فيه الى ان جريدة « الوفد » وصفته بـ « الشحرور » اى العصفور المغرد !!.

وتحدث ممتاز نصار فى بداية الجلسة المسائية التى تقرر فيها رفع الحصانة . فقال : إن الأمر المعروض اليوم يتصل بالحصانة البرلمانية التى كفلها الدستور لأعضاء مجلس الشعب . وما يجب ان يبحث الآن هو بيان توافر « الكيدية » فى طلب رفع الحصانة عن العضو لإعاقته عن القيام بدوره وممارسة واجباته البرلمانية . فنشر جلسات المحكمة فى الدعوى المرفوعة من فوزى معاذ . لايمكن ان يشكل تأثيرا على القضاء . كما ادعى فوزى معاذ فى طلب رفع الحصانة . لان الجلسات علنية .. والمحكمة لم تصدر قرارا بحظر النشر .. فإذا كان النشر مباحا حتى ان جميع وكالات الانباء سجلت المحاكمة واذاعتها على العالم كله - فلماذا التأثير على القضاء يكون من نشر « الوفد » بالذات لوقائع المحاكمة ؟

وتساءل النائب عبدالمنعم فرج : كيف نقلب الاستثناء الى اصل .. ونجعل من الاصل استثناء . فنشر المحاكمات مباح اذا لم يصدر قرار بحظره . وطلبت المحكمة ان تكون الجلسات سرية .

وقال المستشار ممتاز نصار عن طلب موسى صبرى ، رفع الحصانة عن النائب الوفدى مصطفى شردى : إن موسى صبرى اعتاد ان يوجه نقدا حادا للآخرين : فإذا جاء آخر ورد عليه فى صحيفته فهذا لا يعد جريمة . واتهم النائب طاهر حزين تقرير اللجنة التشريعية التى وافقت على طلب رفع الحصانة بانه « باطل » لأنه لم يذكر اسباب طلب رفع الحصانة وقال : إننى اتساءل ماهى الجريمة التى يرتكبها شخص إذا وصف آخر بالشحرور ؟ وكلنا يعرف ان الشحرور هو العصفور المغرد !!.. فاين هنا القذف ، او السب ؟. وكان على اللجنة التشريعية ان تبحث فى التكييف القانونى لواقعة القذف .. وهل يعد لفظ « الشحرور » جريمة ام لا . ثم يرتفع صوت طاهر حزين قائلا : انا كنائب وعضو فى مجلس الشعب عن « الوفد » ، اشعر بانه لا حصانة عندى .. وهذا ينطبق على اى عضو عادى فى الحزب الوطنى .

ويتدخل الدكتور رفعت المحجوب فى الحديث مقاطعا : سبق أن رفعت الحصانة عن حسن ابو باشا وزير الحكم المحلى ، ويرد عليه طاهر حزين : بان السبب فى ذلك هو أن يدلى حسن ابو باشا بشهادته وليس ليحاكم .. وهنا أدرك المحجوب بان « السكوت من ذهب » .

وتحدث النائب الوفدى أحمد حمادى فقال : إن المادة ٣٦٠ من اللائحة تنص على وجوب إرفاق عريضة الدعوى التى يزمع المدعى إقامتها .. ولما كانت العريضة باطلة فى جزء منها ، فكان ينبغى على مجلس الشعب رفض الطلب .. كما ان مصطفى شردى لم يذكر موسى صبرى صراحة .. وإنما كتب عن « الشحرور » .. فإذا كان موسى يعتبر نفسه « شحرورا » ، فهو الذى يسىء الى نفسه .. وإذا كان ابغض الحلال عند الله الطلاق .. فإن ابغض الحلال فى اللائحة والدستور رفع الحصانة عن العضو . وأعطيت الكلمة لنائب حزب العمل ممدوح قناوى فقال : إن الدستور عندما كفل الحصانة لاعضاء المجلس .. فلم يكن ذلك اعتباطا .. وإنما تمكينا لهم من القيام بدورهم .. والمراد هنا ان نبحث عن « الكيدية » فى طلب رفع الحصانة ومدى توافرها . وهذا ما طالبنا به فى اللجنة التشريعية .. ولكن للأسف لم يؤخذ بهذا الرأى !!

الليلة .. اجتماع لجنة الوفد العامة بالقاهرة

تعقد لجنة الوفد العامة بمحافظة القاهرة ، اجتماعا برئاسة يس سراج الدين ، فى الساعة السابعة من مساء اليوم « الخميس » . يعقد الاجتماع فى مقر الوفد ، بحى المنيرة .

الهدوء يعود إلى مصانع

(بقية المنشور ص ١)

كما انتهت نيابة المحلة من التحقيق مع ٨٧ عاملا ، ووجهت اليهم جميعا تهمة الاشتراك فى تجمهر ، والاضراب بغرض التأثير على السلطات العامة ، والاعتصام واحتلال مبانى شركة عامة بالقوة ، والحض على كراهية وازدراء الدولة . وأمرت النيابة بحبسهم جميعا حبسا مطلقا على ذمة القضية رقم ٤٤٣ امن دولة المحلة . من بين المعتقلين بعض اعضاء لجنة الوفد العامة بمحافظة الغربية . ومنهم ضياء الدين حسن المحلاوى رئيس لجنة الوفد بمجول . انتدبت لجنة الدفاع عن الحريات بالغربية ، مجموعة من المحامين لحضور التحقيقات والدفاع عن العمال المحبوسين وتقدمت اللجنة صباح يوم الثلاثاء ، بمذكرة احتجاج الى المحامى العام بطنطا ، ومأمور سجن طنطا العمومى ، على معاملة المحبوسين من العمال معاملة المسجونين ، وليس المعاملة المدنية التى يكفلها القانون للمحبوس احتياطيا . خاصة بعد ان قامت مباحث امن الدولة . « بحلق » شعرهم . واجبارهم على ارتداء ملابس السجن . وكانت الاضطرابات ، التى شهدتها شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى ، قد بدأت مساء يوم « الخميس » الماضى ، عندما توجه اكثر من ٥٠٠ عامل بقسم الصوف ، الى مقر اللجنة النقابية بالشركة ، للمطالبة بمساواتهم بعمال شركة اسكو ، فى الحصول على اجر كامل ايام الجمع ، باعتباره يوم عمل . ورفضت اللجنة النقابية هذا الطلب . واعلن العمال صباح يوم « الجمعة » الماضى ، الاضراب العام والتوقف عن العمل بكل مصانع واقسام الشركة حتى تتحقق مطالبهم فى تحسين الأوضاع المالية للعمال . والتى تتمثل فى صرف قيمة ايام الجمع والعطلات الرسمية باثر رجعى ، وزيادة بدل الغذاء المعمول به ، من ثلاثة جنيهات الى خمسة عشر جنيها ، وزيادة تسعيرات الانتاج ، وصرف بدل سكن لغير المستفيدين من مساكن الشركة ، وحل اللجنة النقابية ومجلس الإدارة . واستمر اعتصام العمال داخل المصانع ، حتى فجر يوم « السبت » الماضى واقتحمت مباحث أمن الدولة ، الشركة وقامت بتطويق العمال ، وطردهم خارج المصانع ، واغلاق أبواب الشركة.. وتفجرت المظاهرات مرة اخرى صباح يوم « الأحد » الماضى ، عندما خرجت جموع كبيرة من العمال ، واخترقت شوارع المحلة فى اتجاه مقر مجلس المدينة ، ومقر الحزب الوطنى ، ورددت هتافات معادية للحزب الوطنى ، وقيادات وزارة الصناعة ومنهم الدكتور السيد دهموش رئيس هيئة القطاع العام للغزل والنسيج ، كما هتفوا ضد المسئولين بالشركة . وظلت المظاهرات تطوف شوارع المحلة . وتصدت لها قوات الأمن المركزى قبل وصولها الى مقر شركة النصر للصباغة . والقى القبض على زعماء المتظاهرين . واعلنت إدارة شركة مصر للغزل والنسيج ، تنظيم العمل بين اقسام ومصانع الشركة ، باسلوب يمنع تجمع اكثر من قسم او مصنع ، فى وقت واحد . ويستمر العمل بهذا الأسلوب ، حتى صباح بعد غد « السبت » ، حيث ستعمل الشركة بكامل اقسامها ومصانعها .

٤ - الزراعة والمجاعة

شاهد القطاع الزراعى تدهورا مستمرا فى الربحية على مدى الاعوام السابقة . والتدهور فى الربحية يرجع الى المستوى المنخفض للاسعار التى يحصل عليها المزارع عند تصريف منتجاته . فبينما ترتفع معدلات النفقات بنسب متزايدة وباستمرار نجد ان معدلات الايرادات ثابتة او ترتفع بنسب تقل كثيرا عن الارتفاع فى معدلات الانفاق . والثبات النسبى فى الايرادات يرجع الى نظام الزراعة الاجبارى والتسعير الاجبارى الذى بموجبه يضطر المزارع الى تسليم محصولات ذات انتاجية منخفضة وباسعار رمزية الى الجمعيات التعاونية . فإذا قارنا اسعار القطن والارز بمثيلاتها من الاسعار العالمية لوجدنا انها تقل عنها بسبعين فى المائة على الاقل ، وإذا قارناها بالاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية متمثلة فى سعر ينتج عن التفاعل الحر للعرض والطلب لوجدناها لا تعبر عن واقع الندرة فى تلك السوق . وقد يكون الأمر مبررا اذا كانت هذه الاسعار تتماشى مع تكاليف ثابتة واحتياجات محدودة . ولكن العكس هو الصحيح فإن التضخم الجامح والذى شاهدناه فى السبعينات قد أدى الى ارتفاع مروع فى التكاليف الزراعية . ومن الغريب ان نفس الجمعيات التى تتسلم المحاصيل بأسعارها المتدهورة هى التى تسلم المزارعين مستلزمات الانتاج باسعار تفوق مستواها الحقيقى . بل ان الامر يتعدى ذلك فعندما يحدث ان يتسلم المزارعون الكيماوى الفاسد او التقاوى الفاسدة او مبيدات انتهى عمرها الافتراضى يضطرون الى دفع ثمنها فى نهاية الامر ثم يضيفون تلغرافات تأييد للمسئولين عن اى كارثة من هذا النوع .

ان القرارات الخاطئة والمتعلقة بالتسعير الاجبارى للمنتجات الزراعية قد ادت الى توجيه عوامل الانتاج نحو الهروب من الريف الى المدينة فى صورة بطالة مقنعة او صريحة تستنفد فيها طاقة العمل فى استهلاك ذاتها ، وفى وضع اصبحت فيه عبئا على المجتمع بدلا من ان تستثمر فى تطويره وتحديثه . إن تعديل هياكل الاسعار والسماح لعوامل السوق بالتحرك الحر لتحديد قيمة المنتجات الزراعية هى أولى الخطوات فى الطريق نحو حل المشكلة الاقتصادية سواء فى الريف او الحضر ، وذلك عندما تتوجه عوامل الانتاج وجهتها الصحيحة لكى تواجه تحديات الواقع بدلا من ان تهرب الى الجلوس فى مقاهى الدخان والسير على ارصفة الوهم والغرق فى مستنقعات الفوضى .

عبدالله الوكيل

« الوفد » تكشف بالمستندات أسرار مشروع قانون الحصانة الخاصة لضباط الشرطة :

وزارة الداخلية أعدت مشروع القانون لسلب اختصاص القضاء العادى ونشرت صحيفة « الأخبار » الحكومية بعض فقراته ولم تكذبه الحكومة

مشروع بتعديل قانون الشرطة :

تطبيق قانون الأحكام العسكرية على رجال الشرطة

تنظيم قواعد تعيين مساعدى وزير الداخلية ..

كتب محمد حسن البنا :

●● الخبر الذى نشرته صحيفة « الأخبار » عن مشروع القانون

●● الصفحة الأولى من مشروع القانون .. والصفحة الأخيرة من المذكرة التفسيرية التى تحمل توقيع احمد رشدى وزير الداخلية

أزمة خطيرة بين القضاة وحكومة الحزب الوطنى

الحكومة أعدت مشروع القانون يسلب اختصاص القضاء العادى ويمنح رجال الشرطة حصانة خاصة

مجلس نادى القضاة فى حالة انعقاد مستمر وقضاة الاسكندرية يستنكرون مشروع القانون

●● مانشيت صحيفة « الوفد » فى العدد الماضى

كشفت « الوفد » فى عددها الماضى عن مساوئ هذا المشروع فأعلن مصدر مسئول بمجلس الوزراء عدم صحة ما نشرته صحف المعارضة !

مازالت الحكومة تصر على لعبة ، عفى عليها الزمن ، اذ وضعتها صحف المعارضة فى مأزق خطير امام الامة . وتبدأ اللعبة بنشر مشروعات قوانين او اخبار مثيرة للاستياء والاستنكار فى الصحف الحكومية وتتنبه صحف المعارضة الى مثل هذه الموضوعات وتفضحها على صفحاتها ، وتكشف اهدافها الحقيقية . وعلى الفور يسرع مصدر مسئول الى نفى ما نشرته صحف المعارضة ، والتأكيد على انه لا اساس له من الصحة !! وتفضح « الوفد » اليوم بالمستندات المنشورة آخر لعبة قامت بها الحكومة لتمرير مشروع قانون بانشاء محاكم عسكرية لضباط الشرطة . وتنتظر « الوفد » من حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى الرد عليها . اما اذا التزمت الصمت فاننا نترك الحكم للرأى العام .

كانت صحيفة « الاخبار » قد نشرت فى احد ايام الاسبوع الاسبق خبرا على مساحة ثلاثة اعمدة بالصفحة السادسة وكتبه الزميل محمد حسن البنا تحت ثلاثة عناوين ضخمة وتناول الخبر ان وزارة الداخلية اعدت مشروع قانون يمنح رجال الشرطة حصانة خاصة ، ويسلب اختصاص القضاء العادى فى محاكمتهم عن جرائمهم . والتقطت « الوفد » هذا الخبر الخطير ، الذى اثار استياء واستنكار قضاة مصر ، وانتشر بعض محررى « الوفد » فى مواقع هامة بأجهزة الدولة حتى حصلوا على نسخة من مشروع القانون الذى اعدته وزارة الداخلية وعليه توقيع احمد رشدى محمود وزير الداخلية . ويتصدر الصفحة الاولى من المشروع الذى يقع فى ٤ صفحات العبارات التالية : « قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ... لسنة ١٩٨٦ بمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة » . وتصدرت مذكرته التفسيرية التى تقع فى خمس صفحات العبارات التالية : « مذكرة ايضاحية لمشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ فى شأن هيئة الشرطة » . وكشفت « الوفد » فى صدر صفحتها الاولى بالعدد الماضى عن مشروع القانون تحت عناوين مانشيت الصفحة الاولى التى جاء فيها : « ازمة خطيرة بين القضاة وحكومة الحزب الوطنى » ، « الحكومة اعدت مشروع قانون يسلب اختصاص القضاء العادى ويمنح رجال الشرطة حصانة خاصة » .

« مجلس نادى القضاة فى حالة انعقاد مستمر وقضاة الاسكندرية يستنكرون مشروع القانون » . والاكثر من ذلك نشرت « الوفد » نص مشروع القانون فى الصفحة الثامنة بالعدد الماضى . كما كشفت « الوفد » عن قيام مجلس الدولة ببحث قانونية ودستورية هذا المشروع .

واصيب الرأى العام بصدمة عندما قرأ نص مشروع القانون فى صحيفة « الوفد » ، واكتشفت الحكومة انها تواجه مأزقا خطيرا بالاضافة الى المآزق الأخرى التى تتعرض اليها . واسرعت الحكومة الى نشر الخبر التالى فى الصفحات الأولى للصحف الحكومية الصادرة صباح يوم الخميس الماضى تحت عنوان « ما نشر عن مشروع محاكمة رجال الشرطة غير صحيح » وجاء فى الخبر الذى نشرته الصحف الحكومية الثلاث ومن بينها « الاخبار » بالنص وبدون اضافة او حذف او تعديل مايلى :

ما نشر عن مشروع محاكمة رجال الشرطة غير صحيح

صرح مصدر مسئول فى مجلس الوزراء بان ما نشرته بعض صحف المعارضة حول مشروع قانون باستثناء رجال الشرطة من الخضوع لاختصاص القضاء العادى للحكم فيما قد يقع منهم من اخطاء لا اساس له من الصحة فلم يقدم الى مجلس الوزراء او الحزب الوطنى اى مشروع قانون حول هذا الموضوع .

إستثناء الشرطة من الخضوع لاختصاص القضاء لا أساس له من الصحة

●● نص تصريح المصدر المسئول بمجلس الوزراء ، الذى نشرته الصحف الحكومية الثلاث ، الصادرة صباح يوم « الجمعة »

« صرح مصدر مسئول فى مجلس الوزراء بان ما نشرته بعض صحف المعارضة حول مشروع قانون باستثناء رجال الشرطة من الخضوع لاختصاص القضاء العادى للحكم فيما قد يقع منهم من اخطاء لا أساس له من الصحة . فلم يقدم الى مجلس الوزراء او الحزب الوطنى اى مشروع قانون حول هذا الموضوع » .

وتجاهل المصدر المسئول فى مجلس الوزراء ، ان صحيفة « الاخبار » الحكومية قامت بنشر اجزاء من مشروع القانون ولم تسرع الحكومة وقتها الى تكذيب الصحيفة . كما تجاهل المصدر المسئول وجود مشروع القانون فى مجلس الدولة لدراسته من الناحيتين القانونية والدستورية . وفى اليوم التالى استنكر الكاتب الصحفى مصطفى امين فى عموده « فكرة » بجريدة الاخبار هذا التصرف الحكومى وطالب بأن تلتزم الحكومة بشجاعة عن تراجعها بدلا من الادعاء بعدم صحة الخبر الذى نشرته صحف المعارضة حول مشروع القانون . ولحظت الحكومة لاول مرة ان اللعبة التى عفى عليها الزمن قد انكشفت ونشرت صحيفة « مايو » فى عددها الصادر يوم الاثنين الماضى بالصفحة الاولى خبرا عن بيان لوزارة الداخلية يؤكد « الحرص على الالتزام بالدستور والقانون » وسحب التعديل المقترح من مجلس الدولة . واكدت الوزارة فى بيانها انها سحبت مشروع القانون ، من قسم التشريع بمجلس الدولة . كما صرح فى نفس الخبر اللواء دكتور سامى الحسينى مساعد وزير الداخلية ومدير الادارة العامة للشئون القانونية قائلا ، بانه قد اثير مؤخرا اقتراح بانشاء محاكم خاصة لافراد هيئة الشرطة . ولم يكشف اللواء الدكتور عمن الذى اثار هذا الاقتراح . ثم اختتم تصريحه قائلا : بانه يرى ان القانون القانونى الحالى هو الانسب .

●● ولا تعليق .. ونترك الحكم للقارىء على تصرفات حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى .

الحرص على الالتزام بالدستور والقانون

سحب التعديل المقترح من مجلس الدولة

●● بيان وزارة الداخلية الذى نشرته صحيفة « مايو » يوم الاثنين الماضى

« الوفد » تعقد ندوة خاصة لمناقشة قضايا وحقوق العمال :

كتب على خميس :

خصص « الوفد » الندوة التى عقدت مساء الخميس الماضى بالمقر الرئيسى للحزب بالمنيرة ، لمناقشة قضايا وحقوق العمال ، وكان ضيف « الوفد » ومتحدث الندوة ، هو الاستاذ عبد المغنى سعيد ، نائب رئيس مجلس إدارة جمعية نشر الثقافة بوزارة العمل .

قال عبد المغنى سعيد ، إن العمال - فى ظل حكومات الوفد - حصلوا على حقوق لم تستطع اية حكومة اخرى أن تقررها لهم ، وكان أول واعظم المكاسب العمالية ، قرار حكومة الوفد عام ١٩٢٤ بالغاء نظام السخرة الذى كان معمولا به - حتى ذلك الوقت - لحماية وتقوية جسور النيل فى مواسم الفيضان ، واصبح هذا العمل ، فيما بعد ، مقصورا على العمال الزراعيين الذين يتقدمون لادائه من تلقاء انفسهم ، دون قهر او إجبار ، ومقابل اجر محدد .

وفى استعراض تاريخى لما قدمته حكومات « الوفد » للعمال بعد ذلك ، قال عبد المغنى سعيد : إن الزعيم مصطفى النحاس ، اصدر عام ١٩٣٦ ، أول قانون لتعويض اصابات العمل ، وفى نفس العام انضمت مصر إلى منظمة العمل الدولية . وكان ذلك إحدى النتائج الإيجابية التى ترتبت على عقد معاهدة ١٩٣٦ .

حق تكوين النقابات

وكان « الوفد » ، ايضا ، هو اول من اعترف بحق العمال فى تشكيل النقابات . وذلك بالقانون الذى اصدره فؤاد سراج الدين ، عام ١٩٤٢ - القانون رقم ٨٥ / ١٩٤٢ - الذى كان اول خطوة على طريق المسيرة النقابية العمالية ، وكان يفوق - فى حينه - جميع القوانين المنظمة للنقابات العمالية ، فى دول العالم المتقدمة .

التامينات والحد الأدنى للأجور

ثم تناول ضيف الندوة فى حديثه ، عدة قوانين وقرارات اخرى ، اصدرتها حكومة الوفد لصالح العمال ، من حيث تنظيم علاقاتهم باصحاب العمال ، التامين الإجبارى ضد حوادث العمل ، وتقرير حد ادنى لأجور العمال الزراعيين ، وتنظيم عقد العمل الفردى بالقانون رقم ٤١ / ١٩٤٤ ، وهو القانون الذى قرر حقوق العمال فى المكافآت والإجازات ، ووضع اسس عادلة لعلاقاتهم برب العمل .

وفى عهد حكومة « الوفد » عام ١٩٥٠ ، تواصلت الجهود لتقنين حقوق العمال فصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٠ ، بشأن عقد العمل المشترك ، الذى يعد استكمالا لعقد العمل الفردى ، والقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ ، الخاص بالتعويض عن امراض المهنة ، ثم قانون الموظفين عام ١٩٥١ والذى يعد اساسا لكل القوانين التى صدرت بعد عام ١٩٥٢ فيما يختص بالموظفين .

الضمان الاجتماعى

واختتم الاستاذ عبد المغنى سعيد ، كلمته قائلا :

- ولن ننسى للوفد انه اصدر قانون الضمان الاجتماعى عام ١٩٥١ والذى يقابل قوانين التامين الاجتماعى الحالية وكان يعد من ارقى قوانين التامينات الاجتماعية فى حينه .

وعندما الغيت معاهدة ١٩٣٦ وترك عمال مصر عملهم بالمعسكرات الانجليزية تلبية لنداء الوطنية قامت حكومة الوفد بتشغيلهم فورا .. ولم يذق واحد منهم مرارة البطالة لأن الوفد كان ممثلهم الحقيقى وممثل الشعب كله ..

ولايفوتنا - والاتحاد العام لنقابات عمال مصر يحتفل بالعيد التاسع والعشرين لتاسيسه - ان نقر حقيقة هى ان هذا الاتحاد كان مقرراً إنشاؤه فى ٢٧ يناير عام ١٩٥٢ بموافقة « الوفد » ، لولا مؤامرة حريق القاهرة . ولم يكن الاتحاد مقصوراً على عمال مصر فحسب ، بل كان اتحاداً لعمال وادى النيل .

مناقشات وتساؤلات

وفى اعقاب هذا الحديث ، اثار جمهور الندوة ، عدة تساؤلات ، كانت محلا للمناقشة منها :

- كيف يكون وزير القوى العاملة رئيسا لاتحاد نقابات العمال ؟ وهل تنتخب اللجنة العامة للعمل من القاعدة ام من القمة ؟

- هل اصدر الاتحاد العام لنقابات العمال بيانا بصدد احداث كفر الدوار الاخيرة ؟

- ثم طالب الحاضرون من العمال ، بكيان اكثر استقلالا ، وان يتيح لهم الدستور تكوين حزب خاص بهم ، ليواصل إقرار حقوق العمال العادلة ، كما حدث فى عهد حكومات « الوفد » .

ضيف الندوة عبدالمغنى سعيد يتحدث وإلى جواره احمد حسان والمهدى الشربينى

لجنة منوف

الوفديون بمركز منوف مدعوون للاجتماع بمنزل محمد امين خريوش فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الثلاثاء القادم .

تقرير خطير للجهاز المركزى للمحاسبات

(بقية المنشور ص ٧)

ثم واصل المكافح الشريف موسى صبرى ، فى تنصيب نفسه المدافع الأول عن الشرفاء ، وامانة الكلمة ، والصدق ، إلى آخر ما يدعيه عن نفسه . وكل ما جاء فى بقية المقال ، ليس مجالنا فى هذا التحقيق . كما انه ليس جديدا على الشحرور المكافح الشريف موسى صبرى . ويكفى ان نقول للقارىء ، بانه وصف نفسه ايضا فى عريضة الدعوى التى اقامها ضد مصطفى شردى « بانه المحارب الذى انضم إلى صفوف المحاربين بالكلمة النزيهة البناءة فى بلاط صاحبة الجلالة . وكان لتميزه وامتيازه ، وجده واجتهاده ، وصبره وكفاحه ، وشرفه وامانته ، اثره الفعال فى سرعة ارتقائه . فتقلد ارفع المناصب الصحفية .. وكانت له روايات كبرى اخرجتها السينما والتليفزيون . كما كانت له مقالاته السياسية والقومية والوطنية التى عبر فيها عما يؤمن به . وكان لها تاثيرها على المسرح السياسى والرأى العام . فاستحق بجدارة التقدير وحسن الاحدوثة خاصة بين المثقفين المتجردين المؤمنين بحق .. الوطنيين بصدق « !!!!!! »

مفاجأة « للأمين » و« المكافح »

و.. نعود إلى بقية الوقائع . ففى الخفاء ، كان القدر يعد مفاجأة ضخمة « لأمين عام » اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، والمكافح الشريف موسى صبرى ، لكشفهما أمام الرأى العام ، وكشف ارقام المبالغ التى تتقاضاها سامية صادق رئيس التليفزيون ، و .. كشف من « الصادق » ؟ هل هى سامية صادق وتابعها وبطانتها ، أم صحيفة « الوفد » ؟ وبدأت المفاجأة ، بشكوى تقدم بها بعض المواطنين إلى مكتب المستشار عبدالقادر أحمد على المدعى العام الاشتراكى ، عن حصول سامية صادق رئيس التليفزيون على مكافأة قدرها ٤٨ الف جنيه . وقيدت الشكوى فى جهاز المدعى الاشتراكى تحت رقم ١١٥٤٨ فى ٨ ديسمبر الماضى ، واحال المدعى الاشتراكى الشكوى إلى الدكتور عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، والتى احيلت بعد ذلك إلى الادارة المركزية الأولى للرقابة المالية على القطاع العام ، ثم احيلت الشكوى إلى الادارة العامة للإعلام والتامينات شعبة الإعلام » وفى ٢٨ ديسمبر الماضى ، امر المحاسب احمد ثابت سليمان وكيل الوزارة بجهاز المحاسبات ومدير الادارة العامة للإعلام « بفحص الشكوى والافادة بالنتيجة » .

وبدأ اعضاء جهاز المحاسبات ، يفتشون فى المستندات . ويبحثون فى أذونات القبض . وانتهوا من إعداد تقريرهم ، الذى يتضمن قيمة ما تحصل عليه سامية صادق رئيس التليفزيون . وعلمت « العصفورة » ان التقرير يوجد فى مكتب الدكتور عاطف صدقى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، وخشيت « العصفورة » من اختفاء التقرير ، خصوصا ان بعض كبار المسئولين بذلوا محاولات ضخمة ، لمنع تسرب التقرير إليها . ونشرت « العصفورة » فى العدد الماضى من « الوفد » : « انها تطير الآن وراء تقرير خطير اعده الجهاز المركزى للمحاسبات ، حول حصول إحدى قيادات التليفزيون على ٣٧ الفا و١٧٤ جنيها خلال الفترة من أول يوليو عام ١٩٨٤ حتى نهاية ديسمبر الماضى . حصلت القيادة التليفزيونية على هذا المبلغ من خزائن مبنى ماسبيرو فقط ، كمرتبات وبدلات وحوافز ومنح ومكافآت !» . واضافت « العصفورة » فى الخبر : وكالعادة حتى الآن ، احسن التقرير يختفى ، وتفشل « العصفورة » فى العثور عليه ، ولا يذهب إلى المدعى الاشتراكى » .

وزاد طيران « العصفورة » داخل جهاز المحاسبات خصوصا بعد النشاط الملحوظ ، لبعض قيادات اتحاد الاذاعة والتليفزيون ، الذين خشوا ان يبحث الجهاز المركزى للمحاسبات ، عن أرقام المبالغ التى يتقاضونها هم ايضا . ونجحت « العصفورة » فى العثور على التقرير ، منذ ايام قليلة جدا ، والذى يحمل العنوان التالى : « تقرير بشأن ما أسفر عنه فحص الشكوى المقدمة إلى مكتب المدعى العام الاشتراكى ضد السيدة سامية صادق رئيس قطاع التليفزيون باتحاد الاذاعة والتليفزيون » . وبعد مقدمة لا تزيد على تسعة سطور ، يقول التقرير : « وقد تم الفحص فى ضوء ما قدم للادارة من دفاتر ومستندات ، والذى أسفر عن الآتى » :

●● أولا : السيدة سامية محمد صادق ، حاصلة على ليسانس الآداب شعبة الانجليزى بتقدير جيد سنة ١٩٥٠ ، وتم تعيينها بالادارة العامة للعلاقات الخارجية بقطاع الاذاعة بموجب الأمر الادارى رقم ١٢٩ بتاريخ ١٠ اكتوبر ١٩٥٠ . وتدرجت بوظائف الاذاعة حتى شغلت وظيفة مدير عام البرنامج العام فى ٢٣ اغسطس ١٩٧٢ بموجب الأمر الادارى رقم ١٤ . ثم حصلت على درجة وكيل وزارة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٨٠ ، بموجب الأمر الادارى رقم ٢١٠ . وبعدها شغلت منصب رئيس الشبكة الأولى الرئيسية بالاذاعة ، وذلك بموجب الأمر الادارى رقم ١٢٠ بتاريخ ٤ ابريل ١٩٨١ . وتم تعيينها رئيسا لقطاع التليفزيون بالفئة الممتازة ، بناء على قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٢١٠ لسنة ١٩٨٢ الصادر فى أول نوفمبر ١٩٨٢ .

واضاف التقرير :

●● ثانيا : بلغت جملة ما حصلت عليه السيدة المذكورة ، من مرتبات وبدلات وحوافز ومكافآت ومنح وغيرها ٣٧١٧٤ جنيها سبعة وثلاثين الفا ومائة واربعة وسبعين جنيها ، خلال المدة من أول يوليو ١٩٨٤ حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٥ (١٨ شهرا) من قطاعات الاذاعة والتليفزيون على النحو التالى :

- قطاع التليفزيون مبلغ ٢٢٥٧٢ جنيها (مرتبات وبدلات وحوافز ومكافآت ومنحا) .
- قطاع الشئون المالية والاقتصادية مبلغ ٨٠٧٦ جنيها (حوافز نشاط اعلانى وتسويقى) .
- قطاع الأمانة العامة مبلغ ٥٦٥٠ جنيها (مكافآت برنامج تنظيم الأسرة ، وبدلات حضور واشراف) .
- قطاع الهندسة الاذاعية مبلغ ٨٣٦ جنيها (مكافآت شهرية مقابل عضويتها فى لجنة الاشراف على صيانة المبنى) .
- مجلة الاذاعة والتليفزيون مبلغ ٤٠ جنيها (بدل حضور اجتماعات مجلس الادارة) .

●● جملة ما حصلت عليه فى سنة ونصف ٣٧١٧٤ جنيها .

وكشف التقرير الذى اعده الجهاز المركزى للمحاسبات ، فى البند الثالث ما يلى :

●● ثالثا : تتمثل المبالغ المنصرفة لسامية صادق من قطاعات اتحاد الاذاعة والتليفزيون خلال المدة المذكورة ١٨ شهرا فى الآتى :

٨٦٦٣ جنيها مرتبات وبدلات . و١٤٠٧٦ جنيها حوافز . و٩٢٣٣ جنيها مكافآت ومنحا . و٢٩٥ جنيها بدلات حضور . و٤٩١٧ جنيها بدلات سفر للخارج

وانتهى التقرير فى البند الرابع قائلا :

●● رابعا : ان جملة ما تتقاضاه السيدة المذكورة سنويا ، يبلغ حوالى ٢٤٧٨٣ جنيها . وتمثل ٥٧٧٥ جنيها مرتبات وبدلات و٩٣٨٤ جنيها حوافز و٦٣٤٦ جنيها مكافآت وبدلات حضور و٣٢٧٨ بدلات سفر للخارج .

وبعـــد ..

فان هذه الفضيحة - او اختر لها يا عزيزى القارىء الوصف الذى تراه - تكشف عن العفن والفساد والدجل ، الذى وصل حتى النخاع ! ونحن لا نلوم سامية صادق إذا كانت قد تقاضت مائة الف جنيه تستحقها ، وإنما يأتى اللوم عن اى قرش لا تستحقه . ثم يكون اللوم الأشد على عملية التكذيب والانكار ، لأن الذى يتقاضى حقوقه لا ينكرها امام الناس . اما الفضيحة فهى ان تصدوا إلى التكذيب بخطابات رسمية ، او بمقالات صحفية فى صحف هى ايضا رسمية . الفضيحة ان يحاول هؤلاء التستر على عملية من هذا النوع ، والتهجم على صحيفة معارضة تحاول ان تحمى المال العام فى دولة تجمع لها الآن التبرعات الاختيارية والاجبارية لسداد ديونها الخارجية .. ان هذه السيدة المذكورة تقاضت وحدها من اتحاد الاذاعة والتليفزيون « فقط » مبلغ ٢٠٦٥ جنيها و٢٥ قرشا شهريا ، خلال الثمانية عشر شهرا الماضية « اى ٣٧ الفا و١٧٤ جنيها . وعندما نشرت « الوفد » عن حصول سامية صادق على ٤٨ الف جنيه ، والعلم ، جار البحث الآن فى هيئات حكومية اخرى لاحتمال وجود مصادر دخل اخرى .. عندما نشرت « الوفد » هذا الرقم ، اسرع « الأمين العام » لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ، يرسل تكذيبا للخبر ، ويؤكد أن سامية صادق لا تتقاضى مكافآت اكثر من ثلاثة آلاف جنيه طبقا للقرار رقم ٩٢ لسنة ١٩٨٠ . وهاج وماج ، المكافح الشريف الأمين النزيه المحارب موسى صبرى ، كما أطلق على نفسه فى دعواه ضد مصطفى شردى وراح موسى صبرى يكيل الاتهامات لفؤاد سراج الدين رئيس الوفد ، ومصطفى شردى رئيس تحرير « الوفد » والصحيفة التى بين يديك الآن ، ولن نسأله : لمصلحة من يكتب ؟! وما هى دوافعه ؟!.. ومن الذى يحركه ؟!..

و.. هذه سامية صادق التى لا يزيد مرتبها الأساسى على ٢١٧ جنيها شهريا ، والذى يقفز إلى ٢٠٦٥ جنيها و٢٥ قرشا شهريا .. اى عشرة اضعاف المرتب الأصلى . و .. هذا هو المكافح الشريف الأمين النزيه المحارب الشحرور موسى صبرى ، الذى يدعى استمساكه بامانة الكلمة ، ونبل الغاية ، وشرف المقصد . والذى يقول فى دعواه القضائية ضد مصطفى شردى بان حياته طويلة ، حافلة بجلائل الأعمال ، كون خلالها رصيداً ضخماً من الشرف والاحترام والتقدير والسمعة الطيبة .

و .. كان الله يا مصر ، مادام امثال هؤلاء ، والتوابع ، والبطانة يحكمون ويشاركون فى مصيرك !!

حيثيات تاريخية يتضمنها الحكم في قضية البشير والمحجوب وعصابة الأربعة:

وزارة الاقتصاد اقترحت تعديل قانون النقد لصالح «المحجوب» زعيم العصابة ومساعده «البشير»!



رفعت بشير مستسلما لحراسة الشرطة في طريقه إلى السجن

(بقية المنشور ص ١٠)

وذهب الى مسكن فاروق فؤاد البلاسي للتفاهم معه على دفع مبلغ الرشوة مقابل اصدار قرار من المختصين بادارة النقد برد المبلغ الذى ضبط في خلال اربع وعشرين ساعة من الاتفاق ومعه صور لاوراق القضية وصورة من خطاب البنك الذى كان بيد المتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب في صباح ذات اليوم ومقابلته للشاهد الاول في اليوم التالي بمنزل شقيقته ببولاق الدكرور وعرض عليه ما سبق ان عرض على اخيه ببورسعيد ولما استفسر منه عن كيفية حصوله على صور اوراق المحضر وخطاب البنك طمانه مؤكدا له ومرددا في دقة وتفصيل ما دار من حديث في المقابلة التى تمت بينه وبين المتهمين الاول والثاني بمكتبيهما بادارة النقد يوم ١٩٨٠/٢/٦ وبصورة اظهرت علمه بها وبالموعد الذى حدده له المتهمان لمعاودة مقابلتهما يوم ١٩٨٠/٢/٩ - وحسبما ذكر الشاهد - وكانه كان متواجدا اثناء الحديث معهم رغم ان باب حجرة المكتب كان مغلقا ولم يكن بها غير هذا الشاهد وصديقه الشاهد الثاني الامر الذى لايتسنى معه للمتهم الثالث العلم بتفصيلات ما دار في تلك المقابلة من حديث إلا إذا كان المتهمان الاول والثاني قد اتفقا معه على التوسط في طلبهما مبلغ الرشوة من فاروق فؤاد البلاسي وامداه بصورة ضوئية من اوراق المحضر وخطاب البنك وبتفصيلات لقائه بهما والحديث الذى دار معه حتى اذا ما عرض عليه هذه الصور وانباه بما دار في المقابلة من حديث بعث فيه الثقة والاطمئنان الى صدق وساطته نائبا عنهما في طلب الرشوة - ويؤكد ذلك ما ذكره المتهم الثالث من انه اذا ما تم الاتفاق معه على دفع مبلغ الرشوة فليس ثمة ما يدعوه للذهاب لمقابلة المتهمين الاول والثاني في يوم ١٩٨٠/٢/٩ - ومانكره له كذلك من انه سياخذ لنفسه قدرا ضئيلا من مبلغ الرشوة والباقي سيعطيه للمختصين بادارة النقد الذين بيدهم سلطة اصدار القرار برد المبلغ المضبوط وان الامر يجرى على ان من يدفع ما يطلب منه من رشاوى ترد إليه المبالغ المضبوطة معه وان من لم يستجب لدفع ما يطلب منه يصدر قرار بطلب رفع الدعوى ضده ويصادر المبلغ المضبوط معه.

ثانيا: ما ذكره الشاهد الاول ايضا من ان المتهم الرابع ذكر له ان مبلغ الرشوة سياخذه الأشخاص المختصون بادارة النقد بانهاء موضوعه وانه في لقائه به بمحل «ومبي» بالمنيل حينما استفسره عمن سياخذ مبلغ الرشوة اخبره بانه سيعطيه للخبراء في إدارة النقد وإذ كرر عليه الاستفسار عن اسم الشخص الذى سيعطيه المبلغ ذكر له انه المتهم الثاني عبدالخالق السيد المحجوب واكد له ضمانته بان يقوم هذا المتهم بتنفيذ ما اتفق عليه.

ثالثا: ماذكره الشاهد الثاني احمد محمد مصطفى حماد بتحقيقات النيابة من انه حينما سال المتهم الرابع عما اذا كان سيعطى مبلغ الرشوة للمتهمين الاول والثاني لانهما المختصان باصدار القرار في القضية اجابه بما لاينفي ذلك كما ذكر له ان مبلغ الرشوة سيعطيه للخبراء المختصين في إدارة النقد وان هؤلاء سيكتبون تقريرا بعدم طلب رفع الدعوى يرسل الى النيابة فتامر برد المبلغ المضبوط.

الرشـوة حتى فـى القضايا الصغيرة!

رابعا: ماذكره المتهم الرابع بتحقيقات النيابة من ان المتهم الثالث المقدم حمدى لبيب عبدالرازق كان يعرفه بالمتهمين في قضايا النقد وارسل اليه شخصا يدعى عزام ضبط معه مبلغ عشرة الاف دولار وطلب منه ان يدفع مبلغ ثلاثة الاف جنيه مقابل رد المبلغ المضبوط إليه وتم الاتفاق مع هذا الشخص على ان يدفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه «الف جنيه» وقرر له المتهم الثالث ان هذا المبلغ سياخذه المسئولون بادارة النقد وان المتهم الثالث حضر إليه بعد ذلك واخبره ان المسئولين بادارة النقد اعطوه قضية اخرى هي قضية المهندس نبيل كامل الذى تم الاتفاق معه على ان يدفع مبلغ ٢٠٠٠ جنيه «الفي جنيه» وبعد ذلك بيومين فقط صدر قرار بحفظ القضية - ومانكره كذلك من ان المتهم الثالث احاطه علما بقضية النقد التى ضبط فيها الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي ومعه مبلغ ثلاثين الف دولار وكلفه بمقابلته في ميدان الدقي في موعد كان قد حدده معه حيث كان قد طلب منه دفع مبلغ عشرة الاف دولار واخبره ان المسئولين بادارة النقد هم الذين يريدون هذا المبلغ وانهم هم الذين يدونه بالقضايا التى يتاكدون من انهم سيصدرون قرارهم فيها برد المبالغ الى اصحابها - وانه حينما استفسر من المتهم الثالث عن مدى امكانية صدور قرار بعدم رفع الدعوى فيها اخبره انه متاكد تماما من هذا الامر وان المسئولين بادارة النقد اخبروه بذلك وانهم سيستندون في قرارهم الى ثغرات في القضية - كما انه عندما سال المتهم الثالث عما ذكره له الشاهدان الاول والثاني من وعد المتهمين الاول والثاني لهما باصدار قرار برد المبلغ المضبوط اكد له ان المتهم الاول ومن معه في مكتبهم تنفيذ ذلك.

خامسـا: ان التحريات التى اجراها العميد محمد عبدالحميد منصور مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية امن القاهرة اكدت وجود علاقة بين المتهم الرابع والشخص الذى ذكر الشاهد الاول انه يدعى كمال وبعض المسئولين في إدارة النقد. ومن كل ما سلف يتضح ان المتهم الثالث المقدم حمدى لبيب عبدالرازق الضابط بمباحث امن الدولة لاشك ان المتهمين الاول والثاني قد اتفقا معه على ان يتوسط في طلب مبلغ الرشوة من فاروق فؤاد البلاسي نائبا عنهما وامداه بصورة من اوراق القضية وصورة خطاب البنك الذى كان قد قدمه لإدارة النقد وبتفصيل ما دار من حديثهما معه في يوم ١٩٨٠/٢/٦ وهو ما تطمئن إليه المحكمة وترى انهما اختاراه لهذه الوساطة باعتباره ابن خالة المتهم عبدالخالق السيد المحجوب سيما ان وظيفته كضابط شرطة بادارة مباحث امن الدولة وخبرته في عمله الوظيفي تجعله من الحرص بحيث لاينكشف امرهما في الاتجار بوظيفتيهما والاخلال بواجباتهما وهو ما دعاه الى انتحال الاسم الحركي «كمال» وايفاده عديله المتهم الرابع حسن فتحى عبدالله اسماعيل بجاتو المحامي لاتمام ما اتفق عليه مع فاروق فؤاد البلاسي من طلب الرشوة.

وحيث انه عما ذكره المدافعون عن المتهمين الاول والثاني من انهما طلبا إقامة الدعوى في قضية الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي بكتاب تم تصديره من إدارة الخبراء والنقد الى نيابة الشئون المالية بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٤ وان المتهم الاول وقع على هذا الكتاب بتاريخ ١٢فبراير ١٩٨٠ واثبت هذا التاريخ اسفل توقيعه وذلك قبل ضبط المتهم الرابع بمحل «ومبي» بالمنيل وقولهم ان ذلك لايستقيم مع طلبهما مبلغ الرشوة فلا تعول عليه المحكمة لاطمئنانها الى ان هذا الكتاب لم يحرر إلا في يوم ١٩٨٠/٢/١٤ بعد ضبط الواقعة في ١٩٨٠/٢/١٣ خدمة لموقفهما اذا ما انكشف امرهما في التحقيق سيما انه يعينهما متابعة ما يتم بشان طلبهما الرشوة عن طريق وسيطهما - وتبعا لذلك لاترى المحكمة ثمة جدوى من اجابة طلب المدافعين بضم طلبات رفع الدعوى الجنائية عن قضايا النقد في فترة الثلاثة الاشهر السابقة على الطلب الخاص برفع الدعوى ضد الشاهد الاول فاروق فؤاد البلاسي ابتغاء التدليل على اعتياد المتهم الاول اثبات التاريخ اسفل توقيعه وفضلا عن ان جريمة طلب الرشوة عن طريق وسيط يكفى لتوافر النشاط الإجرامي فيها ان يصدر عن الموظف ايجاب بالرشوة وقد تم ذلك بالفعل في يوم ١٩٨٠/٢/٦.

وحيث إنه لكل ما سلف واذ كانت المحكمة تطمئن الى ادلة الثبوت التى ساقتها كل الاطمئنان لتكاملها وتساندها فهي تاخذ المتهمين بما خلصت إليه منها وبذلك يكون قد ثبت لديها وتحقق لها في يقين لا مرية فيه ان: محمد رفعت بشير، وعبدالخالق السيد المحجوب، وحمدى لبيب عبدالرازق، وحسن فتحى عبدالله اسماعيل بجاتو في المدة من ١٩٨٠/٢/٦ إلى ١٩٨٠/٢/١٣ بدائرة محافظتي القاهرة والجيزة -

اولا: المتهمان الاول والثاني: وهما موظفان عموميان بادارة الخبراء بوزارة الاقتصاد طلبا لنفسيهما رشوة للاخلال بواجب من واجب وظيفتيهما من فاروق فؤاد البلاسي عن طريق وسيطين هما المتهمين الثالث والرابع بان طلب منه مبلغ عشرة الاف دولار او مايعادلها بالعملة المصرية على سبيل الرشوة مقابل ان يصدرا لصالحه قرارا بعدم طلب رفع الدعوى العمومية في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ حصر شئون مالية.

ثانيا: المتهمان الثالث والرابع: توسطا في طلب الرشوة للموظفين العموميين المتهمين الاول والثاني من فاروق فؤاد البلاسي للاخلال بواجب من واجبات وظيفتيهما بان طلبا منه لصالح المتهمين المذكورين مبلغ عشرة الاف دولار او مايعادلها بالعملة المصرية وتنفيذا لذلك اخذ المتهم الرابع مبلغ خمسة الاف وخمسمائة جنيه مصرى على سبيل الرشوة مقابل ان يصدر المتهمان المذكوران لصالحه قرارا بعدم طلب رفع الدعوى العمومية في القضية رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ حصر شئون مالية.

ويتعين لذلك وعملا بالمادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية معاقبتهم طبقا للمواد ١٠٣، ١٠٤، ١٠٧ مكررا و١١١ من قانون العقوبات مع تقسيم الغرامة وهي ضعف مبلغ الرشوة ونسبة مناصفة بين المتهمين الأول والثاني وكذلك بالنسبة للثالث والرابع. وحيث ان المحكمة ترى لظروف الدعوى وملابساتها ان تنزل بالعقوبة في نطاق ما تخوله لها المادة ١٧ من قانون العقوبات.

وحيث إنه وبعد ان قالت المحكمة كلمتها في الدعوى بفصلها فيها على نحو ما سلف وعلى ضوء ما استظهرته من التحقيقات وما امرت بضمه من قضايا نقدية واوراق كانت قد سلخت منها وارسلت الى مكتب النائب العام لا يفوتها ان تسجل مايلي:

اولا: انه ازاء ما اورده الشاهد الأول من ان المتهم الرابع قد ذكر له ان من يدفع من المتهمين في قضايا النقد ما يطلب منه من رشوة يصدر قرار بعدم رفع الدعوى الجنائية ضده ويرد اليه ما ضبط معه من مبلغ وان من لم يستجب لدفع ما يطلب منه يصدر قرار بطلب رفع الدعوى ضده ويصادر ما ضبط معه وان المتهم الثالث ذكر له مثل ذلك مؤكدا ان الامر يجرى بإدارة النقد على هذا النحو فضلا عما ذكره المتهم الرابع من ان المتهم الثالث كان يعرفه بالمتهمين في بعض القضايا للتوسط في طلب الرشوة للمتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب وذكر له ان المسئولين المختصين بقضايا النقد هم الذين يدونه بالقضايا ليتوسط نائبا عنهما في طلب الرشوة لدى المتهمين فيها وما اوردته تحريات العميد محمد عبدالحميد منصور مدير إدارة البحث الجنائي بمديرية امن القاهرة من انه تبين من التحريات في اوساط تجار النقد ان هناك بعض القضايا السابق ضبطها قد سلمت فيها المبالغ المالية المضبوطة للمتهمين من إدارة النقد ويشاع في هذه الاوساط ان المضبوطات تسلم مقابل دفع مبالغ مالية للمسئولين بإدارة النقد لاصدار قرارات بردها.

٧٧ قضية كانت مجهولة!

كما اتضح من التحريات ايضا ان القضايا التى ذكرها المتهمان الثالث والرابع واحداها قضية عزام والتى تبين ان المتهم فيها هو رفعت عبدالحميد عزام قد سلم إليه فعلا المبلغ المضبوط رغم ان هناك قضايا اخرى وقائعها مشابهة تماما رفعت الدعوى الجنائية عنها وصودرت المبالغ وان التحريات تؤكد وجود علاقة بين هذين المتهمين وبعض المسئولين بإدارة النقد فضلا عما ثبت للمحكمة من ان هذه العلاقة كانت مع المتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب فضلا عما تضمنه كتاب مدير إدارة امن ميناء القاهرة الجوى اللواء محمد المنشاوى المؤرخ ١٩٨٠/٣/١٦ والمرسل الى المحامي العام لنيابة جنوب القاهرة الذى احاله الى السيد رئيس النيابة الذى انتدبه النائب العام الاسبق لتحقيق واقعة الدعوى وتضمنا انه، تلاحظ ان اغلب قضايا تهريب النقد المصرى والأجنبي الى الخارج تتم إعادته (إلى) صح لاصحابه بالرغم من صحة الضبط ومخالفة قوانين النقد وتنازل اصحابها عن تلك المبالغ المضبوطة لصالح وزارة الاقتصاد والتعاون وان ثلاث وسبعين قضية من تلك التى تم ضبطها في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ تم فيها ذلك وحددتهما كشوف ارفقت بالكتاب المذكور وهي:

القضية رقم ١٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٩ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٦٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٧٥ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٩١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ١٥٤ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ١٦١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ١٩١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢١٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢١٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٢١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٧٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٧٦ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣١٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣١٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٢٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٧٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٨١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٩٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥١٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٥٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٧٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٧٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٧٤ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٨١ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٨٥ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٥٩٧ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٦٠٢ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٦٠٣ لسنة ١٩٧٩ والقضية رقم ٧ لسنة ١٩٨٠ والقضية رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠ والقضية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٠ والقضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٠ والقضية رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٠ والقضية رقم ٧٨ لسنة ١٩٨٠

وإذا كانت المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على انه، إذا رات محكمة الجنايات في دعوى مرفوعة امامها ان هناك متهمين غير من اقيمت الدعوى عليهم او وقائع اخرى غير المسندة فيها اليهم فلها ان تقيم الدعوى على هؤلاء الاشخاص او بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة لتحقيقها والتصرف فيها طبقا للباب الرابع من الكتاب الاول من هذا القانون، وإذا كان ما سلف فإن المحكمة تستخدم حقها في التصدى لإقامة الدعوى الجنائية وتقيمها ضد المتهمين الاربعة محمد رفعت بشير وعبد الخالق السيد المحجوب وحمدى لبيب عبد الرازق وحسن فتحى عبد الله اسماعيل بجاتو عن طلب الاول والثاني للرشوة في القضايا الثلاث والسبعين انفة الذكر عن طريق الوسيطين المتهمين الثالث والرابع وعن توسط المتهمين الثالث والرابع في طلب رشوة للمتهمين الاول والثاني لدى المتهمين في تلك القضايا وإعمالا للمادة ١١ المذكورة فإن المحكمة تحيل هذه الوقائع الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها.

المحكمة تدق الناقوس

ثانيا: ترى المحكمة ان تدق الناقوس لتنبه المسئولين بالحكومة إلى ان بعض القوانين يقوم اشخاص ذوو مارب شخصية وغايات غير مشروعة باقتراح مشروعاتها واعداد صياغتها وكانها ثوب يفصلونه على انفسهم كما يشتركون في بحثها باللجنة التشريعية بمجلس الوزراء بزعم انهم متخصصون في الوزارة التى تقدمت بمشروع القانون او تعديله فيوافق عليها دون تمحيص وبحث دقيقين ولا ادل على ذلك مما ذكره المتهم الاول محمد رفعت بشير في تحقيقات النيابة العامة من انه، تشرف بحضور اللجنة التشريعية بمجلس الوزراء التى انعقدت لنظر التعديلات التى تقدمت بها وزارة الاقتصاد لبعض احكام مواد القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي واشتمل التعديل إعطاء وزير الاقتصاد حق التصرف في المبالغ المضبوطة على ذمة قضايا النقد وان اللجنة التشريعية وافقت على هذا التعديل كما وافق عليه مجلس الشعب وصدق السيد رئيس الجمهورية على القانون بهذا التعديل على النحو المطلوب. واذ كانت المادة ١٤ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ قد نصت على انه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية بالنسبة الى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لاحكام هذا القانون او القواعد المنفذة له او اتخاذ اجراء فيها الا بناء على طلب الوزير المختص - وزير الاقتصاد - او من ينيبه - وكان المتهم المذكور محمد رفعت بشير هو المختص بطلب رفع الدعوى بإنابة وزير الاقتصاد له في هذا الخصوص فلاشك ان اقتراح التعديل الذى يشرف - بحضور اللجنة التشريعية لنظره وتمت الموافقة عليه واصداره انما كان بغية ان يستقل بالتصرف الكامل في دعاوى النقد والمبالغ المضبوطة فيها بدلا من ان يطلب عدم رفع الدعوى فقط في هذه القضايا وتلتزم نيابة الشئون المالية من بعد ذلك بالتصرف في النقد المضبوط بتسليمه الى من ضبطت معه - ليستكمل ومن يعاونه بذلك مقومات الاقطاعية التى يرتع فيها.

توصيات بالغة الأهمية

ومن اجل ذلك توصي المحكمة بما ياتي:

١ - انه يتعين ان تحظى المشروعات بالقوانين وكذلك تعديلها بقسط وافر من البحث والتمحيص والدراسة المتانية والا تمر بموافقات سريعة.

٢ - ان تبادر الحكومة الى الاسراع في تعديل كافة القوانين التى تغل يد النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية والتى تحظر عليها رفعها الا بناء على طلب من بعض هيئات الدولة بزعم انها مجنى عليها في جريمة اضرت بمصلحتها او بصفتها ممثلة لمصلحة اخرى اصابها الاعتداء ذلك ان الدعوى الجنائية غايتها المصلحة العامة وليست مصلحة وزارة او هيئة والقول بغير ذلك يدعو للقول بان الجرائم الزراعية او الصحية او الصناعية او التجارية او الاجتماعية وغيرها يكون المجنى عليها فيها هو الوزارات المختصة بالزراعة والصحة والصناعة والتجارة وغيرها باعتبار ان هذه الجرائم اضرت بها وبالمثل يتعين الا ترفع الدعوى الجنائية عن هذه الجرائم الا بناء على طلب من هذه الوزارات وهو امر غير مقبول - ومن بين هذه القوانين التى يتعين الاسراع بتعديلها القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي، والقانون الخاص بالتهريب الجمركي وكذلك الغاء الفقرة الثالثة من المادة ١٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بحماية القيم من العيب التى حظرت اقامة الدعوى الجنائية عن اى من الافعال المنصوص عليها في هذا القانون الا بناء على طلب المدعي الاشتراكي - وان تكون تعديلات هذه القوانين برد الحق الى صاحبه الاصيل وهو النيابة العامة باعتبارها الامينة على الدعوى العمومية والتى تقدر ظروف رفع الدعوى او عدم رفعها في الاطار الذى رسمه لها القانون بغية تحقيق المصلحة العامة.

وزارة الاقتصاد اغمضت عينيها

ثالثا: ان وزارة الاقتصاد التى اغمضت عينيها عما صدر من المتهمين الاول والثاني وما كشفت عنه التحقيقات ولم تقم بايقافهما عن عملهما او بابعادهما عنه حتى تستعلم من النيابة العامة عن تصرفها النهائي بشانهما كما ينبغي على جهة الادارة ان تفعل سيما ان ما اقترفاه هو اتجار بالوظيفة واستغلالها لفائدتهما الخاصة وتركتهما في موقعيهما بل وقامت بترقيتهما بالاختيار لا وفق اقدميتهما حسبما قرر المدافعون عنهما وعين المتهم الاول عضوا بمجلس ادارة البنك المركزى المصرى كما رقي وكيلا للوزارة لشئون النقد الاجنبي بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨٢ في ١٩٨٢/٦/٨ الذى قدم محاميه صورة منه بالجلسة.

ولذا توصي المحكمة ان تتابع الوزارات وجهات الادارة المختلفة ما يجرى من تحقيقات جنائية مع موظفيها حتى تقف على مدى مسئوليتهم عما اسند اليهم من اتهام لتتصرف في شانهم على هداه بما يحقق الصالح العام والطهارة والنقاء فيمن يشغل الوظيفة العامة.

رابعا: ان المتهم الرابع حسن فتحى عبدالله اسماعيل بجاتو قرر بالتحقيقات ان مدير ادارة البحث الجنائي بمديرية امن القاهرة طلب اليه في اول الامر الكشف عن الشخص الذى ذكر الشهود انه يدعى «كمال» والذى كلفه بتسلم مهمة الوساطة في طلب الرشوة واذ اخبره انه عديل المقدم حمدى لبيب عبدالرازق بمباحث امن الدولة عاد في اليوم التالي واستدعاه حيث اخبره انه سيؤدى اليه خدمة خالصة لله وهي انه ينصحه بان من صالحه الا يكشف عن اسم عديله المتهم الرابع لان هذا الاخير يمكنه الاضرار به وافهمه انه سيعرف في المستقبل قيمة هذه النصيحة وفائدتها - ولاشك ان ذلك هو ما دعا المتهم الرابع وقبل ضبط عديله المتهم الثالث الى الاسراع بتقديم بعض الصور العائلية لاشخاص من بينهم عديله المذكور الى رئيس النيابة المحقق طالبا عرضها على الشهود للتعرف عليه قبل تعرفهم عليه خشية ان تؤثر الشرطة عليهم عند عرضه عليهم بشخصه. وبطريق اللزوم العقلي لو ان المتهم الرابع استجاب لهذا النصح ولم يكشف عن اسم المتهم الثالث المقدم حمدى لبيب عبدالرازق لما ادى ذلك الى احضاره وتعرف الشهود عليه وبالتالي لما ذكر شيئا عن حقيقة دور المتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب في واقعة الدعوى.

هذا امر مرتبط بامر اخر قامت به النيابة العامة - وليس ذلك لوما من المحكمة لها ولكنه ضرورة لازمة وصولا الى ما تبغى المحكمة التوصية به فقد باشر تحقيق القضية اثنان من وكلاء النيابة سالا فيه الشهود والمتهم الرابع واستجمعا من الادلة كثيرها في كفاءة بالغة تحت اشراف المحامي العام وفجاة انتدب النائب العام وقتذاك رئيس نيابة جنوب القاهرة لاستكمال التحقيق وذلك بعد عرض ما تم منه عليه واذ واجه المتهمين محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب بما ذخرت به التحقيقات من ادلة قبلهما استكثر ان يوجه اليهما تهمة طلب الرشوة وصرفهما من النيابة ليعودا الى عمليهما معززين فضلا عن عرضه الاوراق على النائب العام ومن بعد ذلك قيد الواقعة واسبغ عليها وصفا قانونيا ضد المتهمين الثالث والرابع فقط بعد سحب جزء من اوراق التحقيق وكتابين لمدير ادارة امن ميناء القاهرة الجوى ارفق باحدهما كشوف تضمنت ثلاثة وسبعين قضية ردت المبالغ المضبوطة فيها الى اصحابها رغم تنازلهم عنها فضلا عن بعض من هذه القضايا التى كان رئيس النيابة قد طلب ضمها وارسلها جميعا الى مكتب النائب العام كما وان الدعوى ظلت حبيسة لا ترى النور منذ ١٩٨٠/٦/١٩ حتى ١٩٨٥/٧/٢٨ حيث امر المحامي العام لنيابة امن الدولة العليا بعد عرضه الاوراق على النائب العام وبناء على كتاب سيادته رقم ٢٨ سرى بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢ باحالة الدعوى الى المحكمة وفقا لامر الاحالة وقائمة ادلة الثبوت المعدلين طبقا للقيد والوصف القانوني الصحيحين.

وذلك الذى كان من مدير المباحث الجنائية بمديرية امن القاهرة وما كان من النيابة العامة لاشك انه كان محاولة واضحة لعدم اقامة الدعوى ضد المتهمين وهو امر يتنافى مع السير الطبيعي في التحقيقات والتصرف في القضايا ويناى عن المالوف بالنسبة لغير هؤلاء المتهمين ويستعصى على العقل تفهم دافعه وقبوله اللهم الا ان يكون بمؤثرات وضغوط ما.

واذ كان ذلك وكان النائب العام وهو راس النيابة العامة التى هي بحسب الاصل الامينة على الدعوى الجنائية والتى تملك مباشرتها وتقدر ظروف ذلك في الاطار الذى رسمه لها القانون بغية تحقيق المصلحة العامة باعتبارها الحارس لهذه المصلحة والضامن للتطبيق الصحيح للقوانين ويتعين في مباشرة مهامها التى هي ضمان من ضمانات القضاء ان يتوافر فيها الحياد التام بابعادها عن المواقف التى تعرضها لخطر التحكم والمؤثرات الخارجية ايا كان نوعها بحث لا تنحاز الى خصم دون آخر ولا تمارس تحقيقاتها او تصرفاتها بناء على فكرة سابقة كونتها لصالح المتهم او ضده لان الحقيقة التى تنشدها النيابة العامة يجب ان تتم وفقا لامانتها على الدعوى العمومية بغية تحقيق المصلحة العامة فلا تستر على فساد ولا مجاملة لمجرم ولا تغاضي عن منحرف - وليست سلطة النائب العام كما سلف القول بل واعضاء النيابة العامة مطلقة التقدير في التصرف في الدعوى الجنائية طبقا للمواد ٦١، ١٠٩، ٢١٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالحفظ او باصدار امر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى او برفعها الى المحكمة المختصة ذلك ان اطلاق هذه السلطة تمثل اعتداء على الاحترام الواجب للقانون واستعمال هذه السلطة لن يكون الا لتحقيق غاية مشروعة هي الصالح العام ولا يعنى التحكم وبدون توخي هذه الغاية تتجنب النيابة العامة حدود المشروعية ويكون قرارها بعدم تحريك الدعوى الجنائية ورفعها الى المحكمة باطلا.

ولكل ما سلف واذ كان اختيار النائب العام لمنصبه لا يتم عن طريق المجلس الاعلى للقضاء فإنه سيظل خاضعا لمؤثرات خارجية تؤثر في تصرفه وبالتالي في تصرف اعضاء النيابة الخاضعين لاشرافه في الدعوى العمومية فلا يكون لهم الاستقلال ولا تتحقق الغاية.

ومن اجل ذلك توصي المحكمة بضرورة ان تبادر الحكومة بتعديل قانون السلطة القضائية بجعل اختيار شخص النائب العام من اختصاص المجلس الاعلى للهيئة القضائية ودون تدخل في ذلك من اية جهة حتى يتحقق استقلاله ويطمئن افراد الشعب الى انهم جميعا امام القانون سواء وان سيادة القانون واقع فعلي وانه لا استثناء لفاسد او منحرف وهذا هو الحق كالشمس مضيء، فمن اراد البيان بعد هذا البيان فهو في الخسران.

فلهذه الاسباب وبعد الاطلاع على المواد سالفة الذكر حكمت المحكمة حضوريا على المتهمين الاول والثاني وغيابيا على المتهمين الثالث والرابع بمعاقبة كل من محمد رفعت بشير وعبدالخالق السيد المحجوب وحمدى لبيب عبدالرازق وحسن فتحى عبدالله اسماعيل بجاتو بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه «عشرة آلاف جنيه» والزمته المصروفات الجنائية.

صدر هذا الحكم وتلي علنا بجلسة يوم الاحد الموافق ١٢ يناير سنة ١٩٨٦.

اعتذار

تعتذر «الوفد» عن عدم نشر صفحة الرياضة هذا الأسبوع لضيق المساحة.

قضايا رد جديدة يطلبها المحامي العام

«البشير» ينفي تزوير توقيع

(بقية المنشور ص ١)

تحقيقاتها التى استغرقت يومين. عدة تهم الى البشير. ومنها تقاضيه رشوة. والاشتراك في التزوير. والاضرار بالجهة التى يعمل بها وباموالها. وبدات النيابة العامة التحقيق مع عبدالخالق المحجوب «الصغير» زعيم عصابة الاربعة. في قضايا مماثلة. كما يواصل المدعي العام الاشتراكي تحقيقاته في نفس القضايا

رئيس محكمة استئناف القاهرة

(بقية المنشور ص ١)

المتهمين الاربعة. لما سجلته من وقائع اخرى. اكتشفتها اثناء نظرها للدعوى. واضاف رئيس محكمة استئناف القاهرة في بلاغه. ان الوقائع التى اكتشفتها المحكمة. تشمل ٧٣ قضية جديدة. ارتكبت خلال عامي ٧٩ و١٩٨٠. وردت فيها المبالغ المصادرة للمهربين. رغم تنازلهم عنها وتجاهل الدكتور سلطان ابو على وزير الاقتصاد. امام مجلس الشعب. هذه القضايا وتحدث عن القضايا التى ضبطت في عام ١٩٨٢

سراج الدين يستقبل وفد الحزب

(بقية المنشور ص ١)

الذكر سعد زغلول ومصطفى النحاس. اعطوا الدروس الأولى في مبادىء الوطنية التى استجاب لها الشعب السوداني الذى تاثرت حركته التحريرية بثورة ١٩١٩

حضر اللقاء من قيادات الوفد الدكتور وحيد رافت نائب رئيس الوفد. وابراهيم فرج السكرتير العام. وممتاز نصار زعيم الهيئة البرلمانية الوفدية بمجلس الشعب. والمهندس عبدالخالق الشناوى رئيس لجنة السودان بالحزب. وبعض اعضاء الهيئة العليا والهيئة البرلمانية الوفدية. وقيادات الحزب.

(بقية المنشور ص ١)

المكافآت والحوافز التى صرفت إلى المحجوب «الصغير» زعيم العصابة ووكيل ادارة الخبراء. ورفعت البشير ومساعد الزعيم ووكيل اول وزارة الاقتصاد وكانت وزارة الاقتصاد تمنح زعيم العصابة ومساعده المكافآت والحوافز الشهرية بالاضافة إلى مرتبيهما. وادعى وزير الاقتصاد في جلسة مجلس الشعب يوم «السبت» الماضي ان من حقه صرف مرتبات ومكافآت وحوافز المتهمين مادام لم يصدر ضدهم حكم بالادانة. واكد مصدر قضائي هام ان ادعاء الوزير مخالفة قانونية صارخة. إذ ينص القانون على قيام الوزير المختص باصدار قرار بايقاف الموظف اثناء اجراء اى تحقيق قضائي معه. لضمان حسن سير التحقيق. وصرف نصف مرتبه بدون المكافآت والحوافز. التى تصرف للعاملين مقابل تميزهم في اداء العمل

ممتاز نصار يتحدث في

(بقية المنشور ص ١)

القادم. عن الديمقراطية والقوانين الاستثنائية. تنظم اللقاء لجنة الاعلام بحزب الوفد. ويديره الدكتور نعمان جمعة سكرتير مساعد الحزب

يعقد اللقاء. في الساعة السابعة من مساء يوم الاثنين القادم. بمقر الوفد. والدعوة عامة.

ندوة عن الانهيار الاقتصادى في مقر الوفد بالاسكندرية

تنظم لجنة الوفد العامة بالاسكندرية. ندوة في الساعة السابعة من مساء غد «الجمعة». ويتحدث فيها الدكتور ابراهيم الدسوقي اباظة عن انهيار الاقتصاد المصرى. تعقد الندوة بمقر لجنة الوفد في ٣٩ شارع النبي دانيال بمحطة الرمل ويديرها صفاء عامر

أنبياء آخر زمن!!

بقلم: مصطفى شردى

تحول إلى عاصفة من النار تشويهم. بينما الدولة عاجزة تماما. بسبب ظروفها الصعبة. عن مساندتهم ومساعدتهم على احتمال هذا الجحيم كما ان الوزير السخي الكريم. لم يحدثنا بالقدر الكافي عن «الاعتبارات الدبلوماسية» وإذا كان من بينها رد الأموال المصادرة. إلى مهربين تابعين لدول نقترض منها ثمن رغيف الخبز. وثمن علبة الجبنة الدمياطي التى نستوردها الآن من الدانمارك. وهل توجد مثل تلك «الاعتبارات» في دول مثل بريطانيا او روسيا او أمريكا؟

اما الكارثة الكبرى ايها السادة. فهي إصرار وزير الاقتصاد المقتدر. على ان الحكاية كلها كذب في كذب. وقد جاء باخبارها وارقامها الكاذبون الفاسقون الذين سيدخلون النار حسابا وعقابا. ومن هؤلاء بطبيعة الحال. رجال الامن الذين ضبطوا القضية الأولى. ورجال نيابة الشئون المالية الذين حققوا ١٦٠٦ قضايا بعد ذلك. ورجال الرقابة الادارية الذين اعدوا تقريرا دقيقا يشيب له شعر الطفل الوليد. وهو التقرير الذى ننشر صور صفحاته في هذا العدد. وفي مقدمة هؤلاء جميعا رجال الصحف الحزبية «الصفراء» الكاذبة كما يصفها الشحرور اياه. الذين انساقوا وراء تلك الأكاذيب والشائعات. فراحوا ينشرون ويصيحون ويثيرون الغبار. حتى جعلوا مصر مثل اورشليم التى قذفت انبياءها بالاحجار. وإلى حد انهم قذفوا بالتهم الظالمة على الأطهار الأبرار. وعلى عصابة الاربعة التى تبين ان ثلاثة من افرادها. ينتمون إلى اسرة انبياء هذا الزمان الأغبر.

ثم إن وزير الاقتصاد. راح يدلل على صحة كلامه. ويؤكد صدق اخلاصه وولائه للحكومة والحزب ومنحة النبوة. فاندفع يعلن ارقاما غريبة. ومعلومات مريبة. كانها اعدت خصيصا لجلسة الانقاذ الحزبي والحكومي والمحجوبي النبوى قال وزير الاقتصاد كلاما ليته لم يقله. لانه يستحق وحده لجنة لتقصي الحقائق داخل وزارة الاقتصاد. وداخل مكتب هذا الوزير

وانقل من الصحف الحكومية ما قاله وزير الاقتصاد فقد ذكر ان قيمة المبالغ المضبوطة من اول سبتمبر سنة ١٩٨٢ وحتى اخر مارس سنة ١٩٨٥ هي ٢٦ مليون جنيه فقط. هذا بخلاف «شوية» مشغولات ذهبية وفضية وأحجار كريمة. قال الوزير إنه لم تقدر قيمتها. وانما حسبت بالوزن ثم ذكر لنا انها كانت ١٤٧ كيلو جراما من الذهب. و٢١٢ كيلو جراما من الفضة. و١١ كيلو جراما من اللؤلؤ. وثلاثة كيلو جرامات من الاحجار الكريمة..»

وأعترف لكم يا سادة يا كرام. ان تلك كانت أول مرة. اسمع فيها ان اللؤلؤ والماس والياقوت. يحسب بالأقة والكيلو والويبة. وبمثل هذه الخيبة. وأعتقد ان النائب الوفدى الصديق محمد طايع. لم يستطع على ذلك صبرا. فوقف يشرح لوزير الاقتصاد. كيف ان الجواهر لا تقدر بالكيلة والإردب. وانما وفق معايير اخرى. وان قطعة واحدة من الماس بين المضبوطات. التى لم توصف ولم تقدر، قد يصل ثمنها إلى عشرات الملايين من الجنيهات.

وكانما اراد الوزير الدكتور المسئول عن الاقتصاد المصرى ان يفجعنا في قدراته الحسابية. فإذا به يقول إن القيمة الاجمالية لتلك المضبوطات كلها لا تتجاوز مليوني جنيه. لان ثمن كيلو الذهب. كما يقول الوزير. هو بين ١٥ و٢٠ الف جنيه فإذا حسبنا قيمة ١٤٧ كيلو من الذهب على هذا الأساس. وبمتوسط ١٧ الف جنيه للكيلو مثلا. فاننا سنجد انفسنا أمام قيمة تصل إلى مليونين ونصف المليون جنيه. هذا دون ان نحسب الفضة او المصنعية. ودون اى تقدير لحوالي ١٥ كيلو من الجواهر المضبوطة:

وبناء على تلك «القدرات» التى اكتشفناها في وزير إقتصادنا الهمام. فانه ينبغي أن نحمد الله على ان مصر لم تطلب قروضا حتى الآن من جيبوتي ومن عدن ومن موريتانيا!

ثم إن الوزير. بهذه الشهادة نسف القضايا التى تحققها النيابة العامة حاليا مع المحجوب والبشير ويستطيع افراد عصابة الأربعة. الآن. ان يحتموا بتلك الشهادة التى اراد بها الوزير ان يجامل حكومته وحزبه. دون ان ينتبه إلى انه طعن مصر في مقتل

وامامي الآن تقرير الرقابة الادارية. المقيد تحت رقم ٦٢٧٨/١/٢٣ والموجه إلى رئيس الوزراء في ٢٢ من شهر مايو الماضي والتقرير يقول في صفحته التاسعة «بند ١٥» ان اللجنة المكلفة بتحقيق تلك القضايا. قابلت المستشار حسن الشربيني رئيس نيابة الشئون المالية والادارية يوم ١٩٨٥/٥/١٢ وبمناقشته حول عدد القضايا التى تم فيها رد الاموال إلى المهربين وحفظ القضايا ضدهم. من عام ١٩٨٣. وليس ١٩٨٢ كما قال الوزير سلطان أبوعلي في مجلس الشعب. بلغ هذا العدد ٨٨١ قضية. وان المبالغ التى ردت تزيد على ١٥٠ مليون جنيه. وذلك حتى عام ١٩٨٤ في حين ان الوزير اعلن تحت القبة ان تلك المبالغ حتى عام ١٩٨٥ كانت حوالي ٢٦ مليون جنيه مصرى فقط»

وفي البند رقم ١٦ من التقرير. تؤكد اللجنة أن هناك قضايا لم تسجل مضبوطاتها. وقضايا لم تقدر فيها قيمة تلك المضبوطات. مثل الاحجار الكريمة والعملات الاثرية والمعادن النفيسة والمشغولات والسبائك الذهبية. وانه تبين ايضا اختلاف عدد القضايا المسجل بادارة النقد. وكر المحجوب والبشير. إذ بلغ عدد القضايا التى سجلت بتلك الادارة ١٣١١ قضية من سنة ٨٢ حتى سنة ١٩٨٣ بينما يؤكد بيان نيابة الشئون المالية ان عدد القضايا هو ٨٨١ قضية فقط. عن نفس الفترة. ومعنى ذلك انه توجد ٤٣٠ قضية مفقودة. او غائبة. ردت فيها المضبوطات دون ان يعرف أو يسمع بها أحد

●●●

والآن.. ما راى الوزير ابوعلي الذى قال كلاما في مجلس الشعب. كاد ان يجعل القبة تتصدع وتنهد وتنهار فوق رؤوسنا وتدق اعناقنا جميعا. الأغلبية والمعارضة على حد سواء

وما راى الصحفي الشحرور. المكافح إلى جانب الحكومة دائما. المناضل مع السلطة في كل عهد. الذى خرج علينا بمقال اول امس. يعتب فيه بشدة. على وزير الاقتصاد الذى صمت لعدة اشهر. لسبب لم يفهمه الكاتب الشحرور. والذى ترتب على صمته الطويل ان استمرت صحيفة «الوفد» تمارس «الكذب» و«تشويه الحقائق» و«تزييف الأرقام» وإلى درجة انها اتهمت عصابة الاربعة. ومنهم ثلاثة من الأسرة المحجوبية الكريمة. باهدار ٥٠٠ مليون جنيه من خزانة الدولة. في حين ان الحقيقة التى اعلنها وزير الاقتصاد بعد الصمت الطويل. هي ان العصابة سرقت ١١ مليونا و٩٠٠ الف جنيه فقط لا غير بل ان الشحرور لم يخجل ولم يستح من القول. ان ضجة «الوفد» حول تلك القضية. وحول مثل هذا المبلغ «التافه» كانت مجرد تهريج سياسي..»

السؤال الآن. إلى وزير الاقتصاد الذى ورط نفسه إلى درجة خطيرة. ببيان تحيط به الف علامة تعجب واستفهام. القاه تحت قبة البرلمان. والسؤال ايضا إلى الحكومة. وانجهزة عديدة تابعة إليها. وتعرف الكثير الكثير عن خلفيات واسرار هذه الفضيحة. والسؤال ايضا إلى الشحرور. واى كاتب حكومي آخر يورط نفسه في هذه القضية تحديدا. لمجرد الدفاع عن خطا واضح. وعن جريمة ارتكبت في حق الوطن

السؤال الآن. إلى هؤلاء جميعا وغيرهم. ماذا يقولون امام صفحات ومعلومات وارقام التقرير الخطير. التى ننشر صورها على الصفحتين الرابعة والخامسة من هذا العدد؟ وماذا يقولون امام نص حكم محكمة امن الدولة العليا في قضية المحجوب والبشير وعصابة الاربعة. وامام الحيثيات الخطيرة. بل المروعة. التى جاءت في ٢٧ صفحة كاملة. ننشر نصها ايضا على صفحات هذا العدد؟

وبالمناسبة. ماذا يقول الشحرور. إلى الناس الذى يفترسهم كل يوم على صفحات جريدة يومية المفروض انها ملك للناس. وتدافع عن مصالحهم. وليس عن مصالح الذين يسرقونهم. عندما يقرأ. ويشاهد. صور المستندات القاطعة. في حكاية مكافآت رئيس التليفزيون. التى راح يمارس بسببها هواية الردح للوفد وتوجيه البذاءات.

ونعود إلى قضية عصابة الاربعة التى كان يراسها عبدالخالق المحجوب «الصغير» ونسال الحكومة وحزبها هل تعرفون ماذا يقول الناس؟ هل ترصدون الراى العام المصرى؟ هل تقيسون درجة السخط الذى تجمع في الصدور إلى حد خطير؟ وهل تهتمون بذلك كله ام انكم في نوم عميق؟

●●●

وقبل أسبوع واحد. اعلن علينا الدكتور يوسف والى امين عام الحزب الوطني. ان الاسكندرية لا توجد بها انحرافات. وان «الانجازات» التى حققها فوزى معاذ انما هي نموذج ينبغي ان يحتذى في بقية المحافظات وهكذا يتبين لنا ايها الناس. ان كل شيء عظيم وسليم ونظيف ومستقيم في مصر المحروسة. ولايوجد فساد ولا تستر على فاسدين. كما يردد المشككون والكاذبون والمرجفون. وانما يوجد ملائكة مثل فوزى معاذ. ويوجد انبياء مثل آل المحجوب. وتبين ايضا ان روائح الفساد الكريهة لا يمكن ان تصدر عن الشرفاء الكرام الذين يجلسون في مواقع السلطة والسطوة والنفوذ والفلوس. وانما مصدرها بعض فئات الشعب «الظالم» الذى يقذف انبياءه بالاحجار فهناك «ام السيد» التى تبيع الفجل والجرجير بازيد من التسعيرة بقرشين وهذا فساد. وهناك الموظف الذى تقاضى رشوة كيلو جرام من اللحم لأولاده وهذا منتهى الفساد الخطير

ولا حول ولا قوة إلا بالله

ثم انني اريد ان اسال الدكتور يوسف «والى» الحزب الوطني الجديد إذا كنت قد قفزت بالحزب الحاكم. وحكومته. إلى ورطة فوزى معاذ. قبل أن يصدر قرار من الحكومة بشان تقرير لجنة تقصي الحقائق. وقبل ان يقول القضاء كلمته في قضية فوزى معاذ. فماذا سيفعل حزبك وحكومتك إذا أدين فوزى معاذ من خلال التقرير. أو من خلال المحكمة. وهذا احتمال وارد؟

ثم اسال الحكومة لماذا كان هذا التجمع للدفاع عن عصابة الأربعة. التى سرقت مال الشعب واهدرت مئات الملايين من خزانة الدولة. وهل السبب ان رئيس العصابة هو شقيق رئيس مجلس الشعب. وماذا تفعلون إذا تكشفت القضايا ورصدت الأمور. وظهرت الحقائق التى تحسبون انها خافية علينا. وما هي بخافية. ماذا تفعلون الآن بعد ان اثبت القضاء في حيثيات الحكم على العصابة في اول قضية. ان معظم ما قاله وزير الاقتصاد يوم السبت الماضي. وقبل صدور الحيثيات بيومين. لم يكن صحيحا. وهذا ارق تعبير وجدته لكي أصف به موقف وكلام الوزير الذى كان يتكلم باسم الحكومة

ان الكذب تحت قبة البرلمان. مسالة خطيرة. ولكن يبدو انها باتت مسالة سهلة في بلدنا. وفي هذا الزمان الأغبر. الذى يدعي فيه بعض الناس انهم في مرتبة الأنبياء

وأستغفر الله العظيم لي ولهم.. وااواسي مصر وارجو لوطني ان يخرج من غابة المحن التى تحاصره لان هذه الأمة العظيمة. الصابرة. المؤمنة. لا تستحق ابدا ان ترتكب في حقها كل هذه الجرائم.

● اجتماعات اللجان المتخصصة ●

تعقد لجنة النقل والمواصلات بحزب الوفد اجتماعا برئاسة الدكتور محمد الغمرى. في الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم «الخميس». كما تعقد لجنة الصحة والبيئة. اجتماعا في الساعة التاسعة برئاسة الدكتور محمد بلال. وتعقد لجنة الزراعة والرى اجتماعا برئاسة المهندس عبدالخالق الشناوى في الساعة السادسة والنصف من مساء يوم «السبت» القادم وتعقد لجنة الشباب برئاسة حسين عزت. اجتماعاتها في نفس الوقت. وتعقد اللجنة المالية اجتماعها برئاسة الدكتور احمد ابوسماعيل. في الساعة السادسة والنصف من مساء «الاثنين» القادم. وفي نفس الوقت تعقد اللجنة الاقتصادية اجتماعها برئاسة احمد اباظة. وتعقد لجنة التربية والتعليم اجتماعها برئاسة الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى في الساعة السادسة والنصف من مساء «الأربعاء» القادم. كما يعقد في نفس الوقت اجتماع لجنة الاسكان والمرافق برئاسة المهندس عبدالسلام عثمان.

حول «عسكرية» هيئة الشرطة؟

بقلم: د. وحيد رافت

(بقية المنشور ص ٧)

الاسوياء. ضد مواطنين من مختلف الفئات «ليس اثناء التظاهرات والاضطرابات فحسب. حيث قد يكون للشرطة بعض العذر. بل وداخل السجون وفي بعض الاقسام. واتخذت هذه الحوادث شكل ظاهرة وبائية رهيبة» وحرصت صحف المعارضة على الكشف عن بعضها. فاحيل ضباط شرطة إلى المحاكمة امام القضاء العادى صاحب الاختصاص حيث قضى ببراءة البعض لصعوبة إثبات حقيقة ما يجرى داخل السجون او في اقسام الشرطة بصفة خاصة. لندرة الشهود او لخشيتهم اداء الشهادة كما يجب ان تكون. فيجلبون على انفسهم وعلى اسرهم نقمة زملاء الضباط المتهمين. بينما ادان القضاء بعض هؤلاء «الفراعين» الصغار. مما يشجع المواطنين على التغلب على ضعفهم الذاتي. والتقدم بالمزيد من الشكوى من سوء المعاملة التى يلقونها من جانب بعض ضباط الشرطة في الأقسام وامكنة اخرى. فهيئة الشرطة كغيرها من الهيئات ليست محصنة ضد تسرب بعض غير الاسوياء إلى صفوفها»

● ولا شك ان تلك الاحكام القضائية الصادرة بحبس بعض ضباط شرطة عذبوا مواطنين حتى الموت وما يمكن ان يصدر من هذا القبيل مستقبلا في قضايا مماثلة. لم تكن غريبة عن التفكير في إعداد مشروع القانون الذى يسلب القضاء العادى صلاحياته في هذا الصدد مع احالتها إلى القضاء العسكرى. وإضفاء حصانة خاصة على ضباط الشرطة في غير حالة التلبس! «وعسكرة» هيئة الشرطة على هذا الوجه امر بالغ الخطورة على حريات المواطنين وحقوقهم. ولذلك كانت ردود الفعل ضد مشروع القانون كما ذكرنا قوية وفورية في صفوف المواطنين الاحرار ورجال القانون والقضاء والصحافة الذين ابرزوا ما في هذا المشروع من مخالفة صريحة لنص المادة ١٨٤ من الدستور التى تقضي بأن «الشرطة هيئة مدنية نظامية» وكذلك للمادة ٦٨ منه التى تنص على ان «التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة. ولكل مواطن حق الالتجاء إلى قاضيه الطبيعي.» والقاضي الطبيعي للمواطنين الذين يقاضون رجل الشرطة مدنيا او جنائيا بسبب ما يقع منه اثناء تادية اعمال وظائفه او بسببها. هو القضاء العادى المدني والجنائي. وليست محاكم عسكرية او شبه عسكرية يقيمها «صاحب السلطان»

● ولست ادرى متى تدرك الحكومة هي وحزبها الحاكم ان المواطنين ضاقوا ذرعا بالقوانين الإستثنائية وليس ثمة مكان لتشريع استثنائي جديد. فقد بلغت الروح الحلقوم» لذلك لم يكن غريبا إزاء الاستنكار الاجماعي الذى قوبل به مشروع القانون المشار اليه. أن تسارع الحكومة إلى التصريح «بان ما نشر في بعض صحف المعارضة (١) حول مشروع قانون باستثناء رجال الشرطة من الخضوع لاختصاصات القضاء العادى للمحاكم فيما يقع منهم من اخطاء لا اساس له من الصحة (١) وانه لم يقدم إلى مجلس الوزراء او الحزب الوطني اى مشروع قانون حول هذا الموضوع (!!) ونحن من جانبنا كحزب معارض نرحب بهذه «الصحوة» ونرجو الا تعود الحكومة إلى التفكير في مثل هذا التشريع القاتل للحريات الديمقراطية. والذى إن صدر فسوف يكون النعش الذى يحمل ديمقراطيتنا الفتية إلى مثواها الأخير..

كلمة أخيرة

للتسلية .. وليس للعتاب !

اروى لكم اليوم ، واحدة من الحكايات والمؤامرات الغريبة ، التي يدبرها بعض الصغار ، والتي تتعرض لها صحف المعارضة في مصر ، بهدف اضعافها وتشويه صورتها امام الجماهير .

وقبل ان ابدأ الحكاية ، يفرض العدل والانصاف ، ان اقرر حقيقة ساطعة ، لعلها اعظم حقائق الحريات المتاحة في الوطن العربي كله دون اى استثناء ، وهي ان الديمقراطية في مصر ، توفر لصحافة المعارضة ، مساحة من الممارسة الحرة ، لم يعرفها هذا البلد منذ ثلاثين سنة ، وهي مساحة أرى انها مناسبة مرحليا ، ولظروف عديدة ، وان كان الواجب الوطني يفرض علينا جميعا ، وبغض النظر عن الانتماء الحزبي ، ان نتطلع إلى مساحة اكبر في المستقبل بإذن الله .

الحكاية تتعلق بعملية القبض على المحجوب والبشير ، وهذه الصحيفة تعتز بانها اسهمت بالقدر الأكبر من الجهد ، الذي كشف اغطية ثقيلة ، كانت تتستر على هذه الفضيحة ، بل ان اشتباكات احد الصحفيين ، الكبار سابقا ، مع ، الوفد ، ، كانت لحساب ال المحجوب ، وبهدف اثارة الغبار على كل ما ننشر ، واتهامنا بالكذب في معظم ما نقدمه إلى الشعب من حقائق ، وهذه قضية مؤسفة سيحين وقت الحديث عنها قريبا .

الذى حدث ، في ايجاز شديد ، اننا كشفنا بعد صدور الحكم ، ان افراد عصابة الأربعة ، هربوا واختفوا عن الأنظار ، واثرنا ضجة كبرى حول ذلك الاهمال الامني الجسيم ، واخذنا على مدى ثلاثة اسابيع ، نضغط ونطالب بضرورة القبض على هذه العصابة ، وكنت ادرك تماما ان هذا الضغط يضايق جهات عديدة ، ولكننا لم نتوقف عنه ، وفجاة بدات تصريحات تظهر حول قرب القبض على البشير والمحجوب الصغير ، وفجاة ايضا ، بدات ، الوفد ، تتلقى معلومات تقول ان المحجوب والبشير هربا إلى خارج البلاد ، وكان ذلك قبيل ظهور العدد الماضي من ، الوفد ، وعندما تكررت المعلومات ، نفسها ، من ثلاثة مصادر ، قررت ان تكون عناوين ، الوفد ، الرئيسية حول هذا الخبر غير انني لاحظت في يوم الثلاثاء قبل الماضي ، ان هناك ما يشبه التاكيد على اقناعنا بخبر الهروب إلى الخارج وبدات اشم روائح خبيثة من جوانب الخبر ، خصوصا وان مدير الأمن العام نفسه ، وللاسف الشديد ، سرب الينا خبرا عن فشل اخر كمين للقبض على الهاربين وضاعف الخبر الاخير من الروائح الخبيثة وهنا قررت نشر خبر فشل الكمين على عمود واحد ، وفي مكان مهمل ، واضفنا إليه سطورا عن ، شائعات تتردد حول فرار المحجوب والبشير إلى الخارج ، ، ونبع هذا القرار من إحساسي بان فخا صحفيا رخيصا يدبر ، للوفد ، من الذين يعلمون انها تبدا طباعة العدد ، بمطابع ، الاهرام ، ، حوالى الساعة الثانية من بعد ظهر الأربعاء ، حتى يمكن انجاز طباعة الكميات الهائلة التي توزع اسبوعيا وكان الفخ الذى دبرته بعض الجهات الامنية ، والسياسية ايضا ، يعتمد على اننا سوف ننشر عناوين رئيسية تؤكد فرار المحجوب والبشير نهائيا ، وتظهر ، الوفد ، صباح الخميس بتلك العناوين ، وفي نفس الوقت تظهر صحف الحكومة وفيها خبر القبض على الهاربين ، وتكون هذه فرصة ذهبية ، لتجريس ، صحافة المعارضة ، واتهامها بالكذب في كل ما تنشره " وقد صح الذى توقعته تماما ، مع فارق وحيد ، هو ان ، الوفد ، انتبهت إلى الفخ ولم تقع فيه .

وانا اقدر اللواء احمد رشدى وزير الداخلية واحترمه ، واعتقد انه رجل شجاع وامين ، واعتقد ان الفخ دبره بعض الصغار في الوزارة دون علمه ... للتسلية فقط لاغير ..

مصطفى شردى

إعلان خبر القبض على المحجوب الصغير



بريشة : صلاح شفيق

كهنة الناصرية !!

خواطر و تأملات

بقلم الدكتور إبراهيم عبده

هذا حديث للشباب عن جمال عبد الناصر وذلك بمناسبة ، هوجة ، المقالات التي نشرت في بعض صحف الحكومة وإحدى صحف المعارضة بمناسبة عيد مولده الـ عيد وهاجمنا فيها كهنة الناصرية بزعم ، اننا نتجنى على قائد الثورة اما .. واننا نصور للشباب - كاذبين - انه حول مصر الى سجن كبير ، وانه عذب واضطهد وسرق المصريين او بالدقة قطاعا ضخما من خيرة المصريين ، واخذ الكهنة يمتدحون ايامه ويثنون على منجزاته دون ان يفسروا اسباب المدح ودون ان يحددوا لنا المنجزات ، وبرروا الجرائم التي حدثت في عهد هذا الطاغية بانها حوادث فردية لا تسقط من قدر زعيمهم الكبير ؟ !!

واحب ان أبصر ابناءنا الذين اسعدهم الحظ فلم يعيشوا مثلنا ايام عبد الناصر ، فقد سجن عشرات الالوف من المواطنين ، وليت الأمر قد اقتصر على السجون ، فقد صحب السجن تعذيب هؤلاء المواطنين بكى مواضع حساسة من اجسامهم ، وتعليقهم كالذبائح وضربهم بالسياط ليعترفوا بجرائم لم يرتكبوها ، ومن المضحكات المبكيات ان بعض إخواننا الأقباط قبض عليهم وسجنوا وعذبوا على انهم من خلايا الاخوان المسلمين ؟ ! ولم يقف الامر عند هذا التعذيب الوحشى ، بل تعداه الى كفر لا ترضى عنه شرائع الارض والسماء ، فكان زبانيته ياتون بزوجات وبنات المسجونين ، وكم فسقوا وهتكوا من اعراض ، وكم من ضحاياه ماتوا نتيجة التعذيب ؟ فضلا عن مصادرة املاكهم وطردهم من بيوتهم والاستيلاء على مقتنياتهم .. وهذا الذى احكيه لكم ياشباب اسجله نقلا عن احكام المحاكم التي اتمت عهده ، ووصفته باحط الاوصاف ، وفي حكم منها صورت المحكمة لنا كيف امر بتدريب الكلاب على مواطاة الرجال وهو ما لم يفعله الفاشيون والنازيون ، ولا مر على سجن الباستيل ؟ ' ..

ثم ماذا ياشباب ؟ احدثكم عن اخر ماسي عبد الناصر في سياسته الداخلية ، فقد كان له صديق حميم يدعى عبد الحكيم عامر الذى رقاه من رتبة الرائد في الجيش الى رتبة اللواء متخطيا في ذلك جميع زملائه خمس درجات ونصبه قائدا عاما على الجيش ' ثم رقاه الى رتبة المشير وهي ذروة الترقيات ، ثم اختلف معه عقب هزيمة ١٩٦٧ فاعتقله ثم دس له السم فيما يقولون ! .. ودعنا من حياته الخاصة حين كان في الجيش في رتبة الرائد او في رتبة المشير .. فقد ذكرت الصحف منذ عدة ايام ان بناته سرق قصرهن ، وان التحقيق في امر السرقة كشف لنا ان خدم البنات قد بلغ عددهم سبعة عشر خادما وخادمة " وان المسروقات مجموعة من الجواهر النادرة " ونحو الفي جنيه كانت موجودة في البيت للمصاريف العاجلة ، فمن اين لهن كل ذلك الثراء "

من هرب البلايين ؟ ...

يقول كاهن الناصرية الأكبر ان خمسة واربعين بليونا من الدولارات ، خرجت من مصر الى حسابات بعض المصريين في بنوك الخارج ' ومما لاشك فيه أن زعمه هذا يعنى به عبد الناصر وحاشيته واولاده واصهاره ، ففي عهد ذلك الطاغية ، سرق بعض الضباط من بطانته وحوارييه جواهر اسرة محمد على ، واغتالت اموال المواطنين عن طريق الحراسات او الرشاوى ، وماكان يمكن لمواطن من غير رجال الانقلاب الذى حدث في يوليو ١٩٥٢ ان يكون ، المليونيرا ، لا مليونير او بليونيرا .. وبذلك قتلت الدبة صاحبها واهالت التراب على سمعته التي يدافعون عنها بباطلهم حين يتحدثون او يكتبون ؟ !!

معارضة أونطة ؟ !

غضب السيد الرئيس مبارك من بعض الالفاظ او العبارات التي تنشرها صحف المعارضة او يسجلها بعض الكتاب في مقالاتهم هنا وهناك ، فعاتب بشدة زميلنا مصطفى امين حين صور كرسي الوزارة بانه ، خازوق ، مع انها كلمة دارجة موروثة من ايام الاتراك والمماليك ، وتعنى في مجتمعاتنا المصرية الحديثة ، ورطة او ماساة او ماشابه ذلك ، ثم غضب السيد الرئيس مرة ثانية حين وصفت بعض صحف المعارضة المنافقين بانهم ، كلاب السلطة ، ونحن نتفق مع الرئيس بان العبارة قاسية ، وكان يمكن تغيير الوصف إلى ، سباع السلطة ، وفي هذا الوصف الساخر يتحقق المطلوب ' ..

ولا ادرى هل قرا الرئيس مبارك غلاف روز اليوسف في ٢٠ يناير الماضى وعليه عبارة ، معارضة اونطة ، ' والاونطة نفسرها نحن ابناء البلد بانها تعنى الغش والتدليس ، وما اظن هذا اللفظ اخف وقعا من الخازوق وكلاب السلطة ، ولا ادرى هل يجوز لنا نحن المعارضين ان نكتب في صحفنا عن الحزب الوطني انه حزب ، الاونطة ، ؟ : انهم يطلبون منا ان نغربل الفاظنا قبل ان تسجلها المطبعة ، فكيف ينهون عن خلة وياتون بالعز منها ؟ ! ..

اذا كنا في نظرهم ، معارضة اونطة ، فان المواطنين يرون ان ، الاونطة ، ليست من شيمنا ، واية ذلك ان هناك ميزانا يكشف عمن تلصق به صفة ، الاونطة ، فعند الحزب الوطني جريدة حصيلة بيعها في يوم ١٢ الف نسخة معظمها مفروض على العمد ومشايخ القرى ومن على شاكلتهم بينما تبيع جريدة الوفد في يوم خمسين ضعف ماتبيع جريدة الحزب الوطني ، وهو استفتاء شعبي يتضح منه ان الانتخابات الأخيرة لو كانت قد جرت سليمة مانال الحزب الوطني اكثر من تسعة مقاعد في مجلس الشعب ، وهو المنى والطلب لحزب غير موجود ، لا في الريف ولا في الحضر ! ..

وشاهد على زمرتهم ..

حدثنا الوزير ابو باشا وزير الحكم المحلى في جريدة الأخبار بتاريخ ٢١ يناير بان مشاكل مصر تعود قبل كل شيء الى سوء الادارة ' !! ادارة من ؟ بالطبع يقصد ادارة الحكومة لشئون الناس ، وبالرغم من وجود مجلس للشعب ، فهو - حسب الدستور - لا يملك تقويم الادارة ، لأنه ياولداه مجلس مستانس جاء الى مقاعده على اسنة رماح وزير الداخلية الذى يعيب اليوم ، الادارة ، على سوء الادارة ' !! فضلا عن ان الدستور جعل مجلس الشعب مثلنا ، من حقه ان ينقد ويسال ويستجوب ومن حق الحكومة الا تعيره التفاتا لانها غير مسؤولة امامه ، بل مصيرها في يد رئيس الجمهورية حيث تنتهي الى سلطته جميع السلطات ..

وسوء الادارة حسبما نعرف ، ويعرف جميع افراد الشعب قبلنا ، واقع ملحوظ في كل وزارة او ادارة ، فقد زعموا لنا ان بناء السد العالى سوف يضيف الى الارض الزراعية عدة ملايين من الافدنة ، فكانت النتيجة بعد اقامة السد بربع قرن ان انخفضت الأرض الزراعية بهمة وزارة ' الزراعة من ستة ملايين فدان الى ٥,٨ مليون " وبدلا من شق الترع والمجارى المائية لرى صحارى مصر ، تركوا مياه السد تتسرب الى باطن الارض لتقوض البيوت القريبة منه ، وسوف تصل الكارثة الى القاهرة وشمالها بعد عدة سنين .. ولم يقف سوء الادارة عند هذا المنعطف من البلاء ، بل اعلن وزير الزراعة انه سوف يحضر الصحراء بزرعها ، ودعا المصريين جميعا لحوزة مايريدون من هذه الارض القحلاء ، ثم تسديد ثمن لكل فدان من هذه الرمال الجرداء ، وكان صحارى مصر ليست ملكا للمصريين ، ومع ذلك فلن يفكر احد من المصريين في شراء ارض لا تجد اليوم مكانا لها تنعق فيه ! وكان الواجب على الوزارة ان تدعو المصريين الى امتلاك مايشاءون من الافدنة بالمجان ، وتبشرهم بان الحكومة وراءهم وتمدهم بتزويدها بالمرافق العامة وشق الترع والقنايات من النيل لرى اراضيهم القحلاء ..

ومن سوء الادارة التي يتحدث عنها ابو باشا ان في وزارة التموين ماكينات للتعبئة والتغليف متوقفة عن العمل بغير سبب الا التسيب والاهمال ، ثم يتعاقد وزير التموين المسؤول عن هذا الفساد على شراء ماكينات من فرنسا بعدة ملايين من الدولارات ، ويتم هذا التعاقد لسبب غير مفهوم ؟ : .. وبالنسبة لهذا الوزير بالذات ، فانه في الحق فاق بعض زملائه في سوء الادارة ، فهو يزعم للشعب ان العدس الأمريكي في المجمعات ، فاذا الناس ذهبوا اليها متلهفين الى حفنه منه لم يجدوا العدس ، وقال لهم المسؤولون عن هذه المجمعات هذا كلام حكومات ؟ " !! وبالطبع لم يجد افراد الشعب سائر اقواتهم ، ووجدوا البديل في الكسكسى المطبوخ في انتظار طلابه من المغاربة الذين لم يصلوا بعد الى البلاد ؟ ! ..

هذه الدول ؟ ! ....

اننا نحشر انفسنا فيما لا يعنينا من قريب او بعيد ، وكاننا ننافس الدولتين العظميين اللتين اقتسمتا العالم فيما بينهما ، والذى دعاني الى كتابة هذه الفقرة من مقال ماقرأته في صحيفة قومية عن الوساطة التي انتزعها لنفسه وزير الدولة للشئون الخارجية بين دولة بوركينا فاسوا وناميبيا على ما اذكر ، وبصرف النظر عن الاف الدولارات التي صرفت في سبيل هذه الوساطة ، فلننى في اشد العجب من اسماء هذه الدول التي لم اسمع بها من قبل ، اين فاسو ؟ اين بتسوانا ؟ اين ليسوتو ؟ اين زيمبابوى ؟ اين كل هذه الدول ؟ وماهي الفوائد التي نجنيها من الاهتمام بها ؟ لقد سالت عشرة من اصدقائي اهل العلم عن فاسو بالذات لان اسمها لم اقراه في صحيفة من قبل ، فلم يعرفها الا واحد فقط ، ويصرني بان اسمها القديم ، فولتا العليا ، وان هذا الاسم تغير من عشرين شهرا الى ، فاسو ، ؟ !

غسيلنا في الوحل

صعق الناس حين قراوا ان رئيس مجلس الشعب قد صحب الرئيس في رحلته الى اوربا وسرواله غارق في الطين بفعلة شقيقه ، ولا ادرى كيف استطاع الرجل ان يواجه قمم اوربا بعد الحكم الصادر في حق اخيه ، فالاوربيون يعلمون عن داخليتنا اكثر مما نعلم نحن المصريين ، وكان يجب ان نحتفظ بغسيلنا في مصر ولا داعي لنشره امام اعضاء البرلمان الاوربى .

« والى » الحزب الوطني

رايت الناس يعزى بعضهم بعضا في موقف الدكتور والى الرجل المهذب الرقيق في موضوع اللواء معاذ محافظ الاسكندرية الذى كال له المدح والثناء بلا حساب ، ثم احال الى لجنة قيم الحزب النائبين اللذين شهدا ضد المحافظ بعد ان اقسما اليمين على ان يقولا الحق في المحكمة ، وكانه كان يريد منهما ان يشهدا بالباطل الشهادة التي ترضى الحزب الوطني وتغضب الإسلام ! .. واحب ان اقول للزميل استاذ الجامعة انه لو لم يضيع وقته في الحزب الوطني ويبتهج بصوره التي تظهر بالتليفزيون او في الصحف ؟ لو انه وظف وقته الضائع في هذا العرض الزائل بنشر كتاب علمي تفيد منه الأجيال من تلاميذه ، لحفظ لنفسه مكانا مرموقا في تاريخ العلماء ، وكي يزيل الدكتور والى الغشاوة عن عينيه انصحه ان يزور الكويت ليقرأ على باب الأمير حاكم القطر الشقيق حكمة تقول ، لو دامت لغيرك ماوصلت اليك ، ؟ !!! ...

سؤال سخيف

اشهد اننا لم نر حرية القول والكتابة منذ انقلاب يوليو ١٩٥٢ الا في عهد الرئيس مبارك .. ومن منطلق هذه الحرية ارجو ان يفسح لى صدره لاساله بصفتيه كرئيس للدولة وكرئيس - مع الاسف الشديد والحزن العميق - الحزب الوطني عن معنى ، الطهارة ، التي اسمعها منه في كل حديث او خطاب عام ، فان الناس حيارى ، لان حزبه يكاد ان يكون وحده الذى يظهر الفساد في لعشائه ، والامثلة واضحة في بعض وزرائه وبعض محافظيه ومن اليهم من القيادات ، ولا يعاقب واحد منهم اذا اثبتنا بالدليل والبرهان والوثائق الرسمية انه يستحق العقاب ؟ .. اعلم ان السؤال سخيف بيد انني لست وحدى فكل الناس يسالون ؟ ..

نصيحة

قرات نصيحة اوصى بها ملك الفرس ولده اليونس زامير ، قال فيها ، اذا توليت ياولدي السلطة من بعدى ، فاحذر الشعب والعناد في الباطل ، .. :

.. ولنا ملاحظة

.. بيت فاطمة !

، وقيل إن ابا بكر كبس بيت فاطمة لينظر هل فيه شىء من مال الله ، ومعناه انه بعد وفاة النبي ، وتولى ابى بكر المسئولية او رياسة الدولة ، ، كبس ، أي قام بتفتيش مفاجىء لمنزل فاطمة بنت محمد ، ليرى إذا كان هناك مال من مال الدولة تركه ابوها فيصادره لحساب الدولة !

ولم يكن ابوبكر في حرب ضد فاطمة والعياذ بالله ! ولا كان يدعى ثورة تصحيحية حاشا لله . ولا كان عاتبا ولا مثلها ولا ناقما على رسول الله ، فهو خليفته وصديقه وخليله لو كان الرسول متخذا خليلا .. وانما هي المبادىء ترسى ، والقواعد تقرر لالوف السنين ولملايين الشعوب التي نهبها وسينهبها حكامها .. والتي ستسمع الأساطير عما تركه هؤلاء لورثتهم ، وما اغتالوه من مال الشعب ، وما خطوه في خزائنهم .. وما هربوه لقناة ولايتهم !

مبادىء لترشيد وارشاد الشعوب التي ستسمع في عهود الذلة والخيانة ، ستسمع اصواتا منكرة تقول لها : إن البحث عن ثروة الحاكم قلة وفاء ، وتشكيك في ذمة الزعيم القائد ونكران لجميل ما اعطاه للامة !

فداه ابى وامى !

هل من زعيم او قائد .. هل من رجل منذ ادم اعطى امته ما اعطاه محمد بن عبدالله ؟! ولكنهم من اجل المبادىء ، وحرصا على سمعة الحكم كبسوا بيت ابنته ! .. هل من ذمة اوفى وانقى واطهر من ذمة محمد رسول الله ؟! ولكنهم من اجل مجتمع طاهر وحكم نظيف كبسوا بيت ابنته ! ..

هل من وفاء وايمان وعرفان لخلص واصدق من ابى بكر ، الصديق ، ؟ .. هل من زاهدة عابدة طاهرة الذمة مثل فاطمة بنت رسول الله ، زوجة على وام الحسن والحسين .. ؟! .. ولكن القانون لا يستحق ان يسمى قانونا إذا اختل ولنتقى واستثنى واستحى .. وشرط سمو المبادىء الا تميز بين الناس .. والقيم لكى تستقر يجب ان تبدأ من القمة في التطبيق فلا يكون هناك معصوم ولا محجوب عن يد القانون ولا اشرف من ان يساءل .

من اجل الامم البائسة والشعوب الحائرة والحقوق المنهوبة اقدم ابوبكر على ما اقدم عليه ، لا لمال كان يتوقعه ، ولا لاتهام حاك في صدره ، بل لكى يبرىء ذمة الحكم امام الاجيال التي تضيع حقوقها باسم الوفاء للزعيم ، وهان كل زعيم بعد رسول الله .. وهانت كل حرمة بعد حرمة بيت فاطمة .. وعزت كرامة المسلمين بإجراء الخليفة الأول الذى ارسى المبدأ الإسلامى الذى كان معروفا بين اجيال سادت الدنيا بطهارة ذمم حكامها ، ثم اصبح مجهولا في امم هي الاذل في الدنيا والاخرة .. اعنى مبدأ عدم جواز تملك الحاكم لاية ثروة خلال توليه ، ومنع توارث اهله لهذه الثروة إن وجدت .

وقد طبق ابوبكر وعمر المبدأ ، فقيل ان يتوفى ابوبكر قال لابنته عائشة ام المؤمنين : ، انظرى يابنية .. مازاد في مال ابيك منذ ولى الامر فرديه على المسلمين ، .. وما كان لمسلم ان يشك في جدية امر ابى بكر ولا صدق تنفيذ ابنته ام المؤمنين ، ولكن عظمة الامم تبنى بالثقة في القانون وحده ، فكان ان شكل عمر بن الخطاب لجنة لجرد ثروة ابى بكر ، فوجدت قطعة قماش ثمنها خمسة دراهم ، فامر عمر بمصادرتها وساله عبدالرحمن بن عوف : ، اتسلب هذا عيال ابى بكر ؟! ، فرد عمر : ، نعم ! لا يتاثم منه ابوبكر في حياته واتحمله انا بعد موته ، !

رضى الله عنهم وارضاهم .. مكنهم في الدنيا واذل الجبابرة لهم .. اما نحن فقد ضيعنا ولاة لا يتاثمون منه في حياتهم ، وولاة يتحملونه بعد موته فخيبنا الله وقد فعل ! ..

xxx

سالنى سمير الدهل ، من ميت الغفلة مركز المتخلفين .. لماذا لا تصادر الدولة الهدايا التي قدمت لبنات الرئيس الراحل والرئيس الراحل في عرسهن وكلها هدايا قدمت لمكانة والدهن حاكم مصر .. وكم تساوى وما حقهن فيها !

والجواب : واضح انك من تنظيم الجهاد وتريد بيع القطاع العام وهدم السد العالى ، فانت تلمح إلى قصة عمر بن الخطاب ، عندما اهدت ملكة الروم هدية لزوجته ام كلثوم بنت على بن ابى طالب ، فامر بمصادرتها وقال : المسلمون عظموها في عين ملكة الروم فاهدت لها ما اهدت ، فهو حق للمسلمين .. وهذا كان زمن الرجعية ، فننصحك بالكف عن قراءة الكتب الصفراء ، والعودة إلى منابع التقدم مثل الميثاق وبيان ٣٠ كاتب وقانون العيب إن جاء من اهل العيب مش عيب .. والله اعلم !

xxx

ما قاله الدكتور في المجلس عن رجم الانبياء بالحجر كلمة ، صعبة ، ولا تجدى معها ، مصالحة ، ولا ، نقد ، ولا يتقى فيها الرجم بكل احجار ، نصف عمارة ، ولعن الله من جعل بيت ابى ، مغارة لصوص ، !

جلال كشك

الوفد
يصدرها حزب الوفد الجديد
صحيفة يومية - تصدر اسبوعية مؤقتا

رئيس مجلس الإدارة : محمد فؤاد سراج الدين
رئيس التحرير : مصطفى شردى
مدير التحرير : جمال بدوى

التحرير والإعلانات والإدارة :
٣٩ شارع الشيخ على يوسف بالمنيرة
تليفون : ٣٥٥٤٤٤٠ - الإعلانات ٣٥٥٥٠٣٣

مكاتب « الوفد » بعواصم المحافظات :
مقار حزب الوفد مؤقتا

الاشتراكات عن سنة كاملة : في مصر ٥ جنيهات

طبعت بمطابع الأهرام بالجلاء